الأربعاء 25 تشرين الثاني 2020
العدد 4207 السنة الخامسة عشرة
Mercredi 25 Novembre 2020 n°4207 15ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

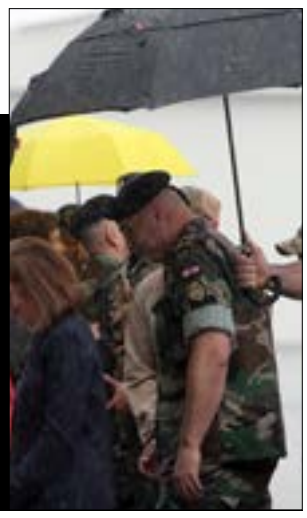

اليرزة وبعبدا
حسابات السياسة والأمن على خط الرئاسة

2

المسؤولية السياسية عن انفجار المرفأ:

المحقق العدلي «يهرب» [3]

قطار التطبيع يتسارع

● احتفالات إسرائيلية بـ«الجزَع» السعودي

● الخرطوم : حاضرون لمحاصرة المقاومة

[12 ـ 13]

(الأناضول)

قضية

التسريح ليس مستبعداً
البقاء للمتعاقد الأقوى؟

6

فلسطين

صراع «فتحاوي» متجدّد:
مَن يَخلُف عريقات؟

14

الولايات المتحدة

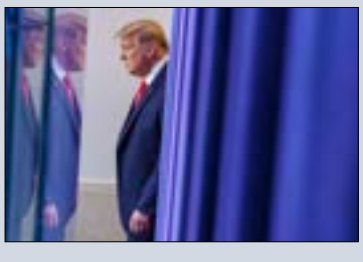

ترامب يتنازل ولا يستسلم
انطلاق المرحلة الانتقالية رسمياً

16

قضية اليوم

اليرزة وبعبدا: حسابات السياسة والأمن على خطّ الرئاسيات

قد يكون تعيين مدير للمخابرات أمراً عادياً في أي جيش. في لبنان كل ما يتعلق بقيادة الجيش يصبح له منحى آخر وحسابات سياسية تتقاطع أيضاً مع بدء السنة الخامسة من عهد رئيس الجمهورية. لذا تصبح لأي خطوة عسكرية مدلولات تتعلّق بالرئاسيات

هيام القصيفي

نهاية الأسبوع الأول من كانون الأول المقبل، تنتهي ولاية مدير المخابرات في الجيش العميد طوني منصور. وفي الوقت نفسه، يبدأ العميد طوني قهوجي مهامّه مديراً جديداً للمخابرات، وهو «المدير» الثاني الذي يُعيّن في عهد قائد الجيش العماد جوزف عون، وفي عهد رئيس

مستشارون يضعون الأفكار لمواكبة قائد الجيش بخلفية إعداده سياسياً

إحالة منصور على التقاعد لا تعني تراجُع الذين يزكّون - أميركياً - خيار قائد الجيش مرشحاً رئاسياً

الجمهورية العماد ميشال عون. أمام قهوجي سنتان، مبدئياً، في المديرية، قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية وانتخاب رئيس جديد، الذي عادة يختار قائداً جديداً للجيش، علماً أن أمام عون أيضاً مهلة ثلاث سنوات وشهرين قبل أن تنتهي سنوات خدمته، والأخير يختار فريقه بدءاً من مدير المخابرات، أو يُبقي الأخير في موقعه بحسب الظروف. وأمام قهوجي سبع سنوات في الخدمة الفعلية، إما مديراً للمخابرات أو في أي منصب آخر يتناسب مع تطورات المرحلة. في الأيام الأولى، أمامه أسماء عدة لملء عدد كبير من المراكز، التي يفترض إجراء تعيينات فيها، على أن يتشاور فيها مع قائد الجيش، لقيادة فريق يتناسب معه، ومع التراتبية المستجدّة بعد اختياره من دورة 1994.

رسمياً، طُويت أسئلة مثل لماذا رُفض التمديد لمنصور، ولماذا اختير قهوجي لا المرشحون الآخرون، بصرف النظر عن كفاءة كلّ منهم، وعما إذا كانت سنّه تؤهله لتولي هذا المنصب، علماً أن تعيين عمداء لهذا المنصب لم يكن معمولاً به قبل الطائف، بل كان يتولاه ضباط برتب أدنى (جوني عبدو وغابي لحود كانا ملازمين حين تولى كل منهما المديرية). لكن تفاعلات الاختيار ورفض التمديد ستبقى قائمة في السنتين المقبلتين على الأقل، نظراً إلى طبيعة المرحلة المقبلة التي تعني عملياً بداية العدّ العكسي لانتخابات الرئاسة أو الفراغ الرئاسي الذي بات عادة لبنانية. لأن التبعات السياسية هي أولاً وأخراً محور كل ما جرى قبل أسابيع وسيبقى قائماً.

رهان خاطئ على ذبذبة في الجيش

من غير المُجدي القول بأن التحالف قد فُكّ بين قيادة الجيش ومديرية المخابرات، بمجرد عدم التمديد لمنصور. في الجيش تراتبية ورأس هرم واحد، هو قائد الجيش، بصرف النظر عمّن هو ومن هو فريقه الخاص، وهل يتمتع بإدارة حسنة وكفاءة أم لا. صحيح أن خيار قائد الجيش هو التمديد لمنصور، لكنه هو من وضع لائحة أسماء مرشحي خلافته وفق تراتبيات ومعايير معيّنة، ولم يكن ممكناً اختيار أي ضابط من غير الملاحمة، حتى لو اقتضى الأمر التشاور مع رئيس الجمهورية. ومن يعرف تركيبة مديرية المخابرات يعرف أيضاً أن هامش حرية مديرها كبير، ولكنّه أيضاً يقف عند حدود العلاقة مع القيادة والتوقيع الأخير الذي يملكه قائد الجيش. ومن يعرف قهوجي يعرف أيضاً مدى أهليّته وكفاءته وانضباطه وخبرته التقنية في المديرية في ظل أكثر من مدير، وسيكون مخطئاً أيضاً من يراهن على أنه سيشكل حالة منفصلة عن قيادة الجيش، ولأنه أيضاً ابن المؤسسة والمديرية ويعرف تماماً كل ما أحاط بها في السنوات الأخيرة. واختيار رئيس الجمهورية العماد ميشال عون له، وعلاقته به، ليسا نقطة ضعف بل العكس تماماً. وستعكس الأشهر المقبلة ذلك.

ثانياً، لم يكن اختيار منصور قبل أربع سنوات لمديرية المخابرات، مفاجئاً لا لعارفيه ولا لضباط رافقوه منذ التسعينيات ولا للعاملين معه في المديرية. هو ليس ابن المؤسسة بالمعنى الفعلي فحسب، إنما أيضاً ابن المديرية التي قضى فيها معظم سنوات خدمته، مع أسلافه العمداء جورج خوري وإدمون فاضل وكميل ضاهر. وهو هنا يلتقي مع اختلاف المهام والرتب وسنوات الخبرة والأقدمية، مع قهوجي. ومنصور الذي قضى منذ التسعينيات خدمة لا شائبة فيها، اختاره قائد الجيش بالتوافق التام مع رئيس الجمهورية وخلافاً لرغبة كثر من المحيطين بالأخير، من عائلته ومن خارجها الذين كانوا يريدون مديراً أكثر طواعية، وأقل التصاقاً وتضامناً مع قائد الجيش. وهنا يكمن أحد أسباب رفض التمديد ليس لأسباب قانونية أو مبدئية يتمسك بها رئيس الجمهورية، الذي مدّد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ولرئيس مكتب المعلومات في الأمن العام العميد منح صوايا.

تشكل مديرية المخابرات عادة الذراع السياسية لأي رئيس للجمهورية، وهي تمكّنت مع قيادة الجيش من أن تشكل مظلة حماية له، ليس قبل الحرب، بل بعدها، وفي ظل الوجود السوري (رغم تغيّر طبيعة مهامها) وصولاً إلى المرحلة التي تلت خروج الجيش السوري. حين انتُخب عون رئيساً، بعد مرحلة فراغ رئاسي، كان هدفه الأول تطبيق رغبته المزمنة بالإطاحة بقائد الجيش العماد جان قهوجي الذي كانت مُدّدت ولايته، وكان يشكل منافسة رئاسية قوية له، مثله مثل مدير المخابرات إدمون فاضل الذي كانت العين الأميركية ساهرة عليه. جاهر عون مرات عدة برفضه التمديد لقهوجي وبرغبته باختيار قائد للجيش ومدير مخابرات مقرّبين منه. طرح العميد شامل روكز لدى بعض الأوساط العونية، وليس التيار في حد ذاته، قبل أن يحال الأخير على التقاعد، قبل انتخاب عون. لكن التيار كقيادة لم يكن مؤيداً، كما لم يكن مؤيداً لاختيار جوزف عون ومنصور. في هذه النقطة، فضّل رئيس الجمهورية مصلحة المؤسسة، باختيار ضابطين يعرفهما ويعرف خبرتهما وعملهما جيداً منذ أن كان قائداً للجيش. إصرار عون قبول بتدخل سياسي لدى التيار لعدم عرقلة التعيينات، وبدأت مرحلة جديدة من محاولات تنسيق رافقتها تدريجاً حملة تطويق داخلية، سواء من داخل القصر الجمهوري أو عبر وزارة الدفاع، مع سعي مستشارين أمنيين ووزراء أو رئاسة التيار، إلى فرض إيقاع جديد، موارية من غير المرور بقيادة الجيش أو مديرية المخابرات. هذا التدخل ظل خجولاً في البدايات، لأن الحاجة إلى الاستقرار وإعطاء صورة ناصعة للعهد في أول شهور حكمه ظلت طاغية، تصاحبها فرحة جوّ عوني عسكري ما، باستعادة النفوذ من بعبدا إلى اليرزة، للمرة الأولى منذ التسعينيات.

كان حضور رئيس الجمهورية قوياً في اليرزة، بحضر مناسبات ويطل في زيارات يستعيد فيها دوره قائداً أعلى للقوات المسلحة. قمة التنسيق كانت معركة فجر الجرود، وملف مكافأة الإرهاب. هذا الإنجاز الحقيقي للعهد، وقد قدّمته له قيادة الجيش ومديرية المخابرات، حين أتى إلى مقر العمليات معلناً بدء المعركة. هذا الإنجاز الذي تعدّ به المؤسسة العسكرية، لم يكن معزولاً عن مسار وضعته مديرية المخابرات منذ أربع سنوات لمحاربة التنظيمات الإرهابية. أي لقاء مع المديرية كان يبدأ وينتهي بملف الإرهاب والموقوفين والشبكات المفكّكة. وسجلّ المديرية بشأن الإنجاز، يعني عملياً على الأرض وليس على الورق، أن هناك جهداً عسكرياً ومخابراتياً، وعلى أساسه يكمن تعزيز مواردها وخبراتها. هنا يدخل الدور الأميركي. الجيش يفقد الدعم الأميركي منذ الاستقلال إلى اليوم، ما خلا مرحلة الوجود السوري، حيث تراجع كمساعدات وهبات، لكن ظلت الروابط قائمة. بعد عام 2005، ارتفع مستوى التنسيق، من مساعدات عينية ودورات تدريب وأسلحة، واتخذ أهمية كبرى، بعد الحرب في سوريا وتصاعد العمليات الإرهابية ومع معركة الجرود وبعدها لتفكيك خلايا وتبادل معلومات. وما تقرّره الإدارة الأميركية بشقّيها السياسي والعسكري، يصل إلى الجيش عينياً، بحسب المتطلبات والحاجات، لدى الأجهزة والفروع من دون استثناء، وكلها بمعرفة السلطات السياسية كافة التي توافق عليها، (ويخطئ من يعتقد أن حزب الله لا يعرف كل ذلك)، وإن كانت أحياناً تعطي موافقة عامة من دون الدخول في تفاصيل التفاصيل. كذلك الأمر بالنسبة إلى كل ما يُنفّذ من أعمال على الحدود مع سوريا. وإجمالاً الجيش عن الضرب بقوة، وإن استخدمها أحياناً لتفريق التظاهرات ومنع قطع الطرق. أما مباشرة بغرفة العمليات، مرورة بغرفة عمليات الأفواج المكلّفة مسك الحدود. هذا يعني أن هذا التنسيق كان وسيبقى، ما لم تتخذ السلطات السياسية قراراً في اتجاه آخر، وهو هنا لا يتعلق بأدوار وأشخاص، بل بدورات وهبات ومساعدات ساهمت في تعزيز خبرات الجيش أمنياً وعسكرياً واستخبارياتياً. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى شبك علاقات أميركية مع الجيش، والمخابرات جزء أساسي منه. لمّح الأميركيون إلى خيار بقاء مدير المخابرات في منصبه، الذي صوّب أيضاً مع العقوبات الأميركية على رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ما استنفر العصبيات وجعل رفض التمديد أمراً طبيعياً أيضاً. من دون أن يعني ذلك أن التنسيق الأميركي لن يكون على المستوى نفسه مع المدير الجديد. من الوهم اعتبار غير ذلك.

من فجر الجرود إلى قبرشمون والتظاهرات

لم يدم شهر العسل بين القصر الجمهوري والتيار الوطني والجيش. في الظاهر الانفصال وقع في 17 تشرين الأول، مع بدء التظاهرات وإحجام الجيش عن الضرب بقوة، وكان المرجع الذي يوكل إليه رئيس الجمهورية معالجة ملفات داخلية خارجية، علماً أن هذا الدور كان من مهمة مدير المخابرات في العهود السابقة. تجربتا جورج خوري وإدمون فاضل، كأحدث تجربتين، بارزتان في هذا المجال. أقام الأول، متفوقاً على قائد الجيش آنذاك ميشال سليمان، والثاني ولا سيما بعد التمديد له مرتين، بالتنسيق مع قائد الجيش جان قهوجي، شبكة علاقات سياسية محلية واسعة وإقليمية ودولية، وبالأخص أميركياً. ولعبا فيها أدواراً ولا سيما في مفاصل أساسية من نهر البارد إلى 7 أيار، إلى اتفاق الدوحة وانتخاب الرئيس ميشال سليمان، ومن ثم الفراغ الرئاسي وعرسال وغيرها من محطات أساسية أمنية وسياسية. هذا لم يتح لمديرية المخابرات في العهد الحالي. لم يدخل الجيش في مقاربات سياسية حتى في أمور تتعلق به، كمثل الإشكالات التي وقعت مع الرئيس نبيه بري حول مرسوم ما سمي «ضباط دورة عون»، الأمر الذي استلزم وقتاً لحلها.

الرئاسيات وراء كل مفترق

عديدة هي أسباب الالتباس في العلاقة بين اليرزة وبعبدا. أولاً، لأن الدور أعطي للأمن العام؛ وثانياً، لأن المديرية تعاملت مع الشق الأمني بوصفه أولوية، مع التذكير بأنه منذ أربع سنوات، لم يتمكن الجيش من التقاط أنفاسه بفعل توالي الأحداث والمهمات؛ وثالثاً لأن شبح الرئاسيات أيضاً ظل يتحكم بالعلاقة منذ اللحظة الأولى بين القصر واليرزة.

وهنا لبّ المشكلة.

اعتاد الموارنة الذين يصلون إلى مراكز الفئة الأولى أن يصبحوا مرشحين لرئاسة الجمهورية. وتجربة قادة الجيش مع القصر الجمهوري هي التجربة الأكثر حضوراً، منذ ميشال عون أولاً، وثانياً مروراً بالرئيسين إميل لحود وميشال سليمان. العماد جان قهوجي كان مرشحاً للرئاسة، وقد يكون الفراغ الرئاسي لعب أيضاً دوراً في تزكيته. كان لدى الرئيس ميشال عون منذ اللحظة الأولى مرشح أول ونهائي ولا يرضى عنه أي بديل حتى لو جاء من قلب البيت. وهذا يعني أن أي محاولة لتعويم اليرزة في السنتين الأخيرتين ليست مستحبّة. لكن العقوبات الأميركية قلبت أيضاً كل الموازين. وإن كان من المبكر الحكم على نتائجها النهائية، إلا أنها في لحظة حساسة، فرملت اندفاعة رئيس التيار. إحالة مدير المخابرات على التقاعد، قانونية وطبيعية، علماً أنه سبقتها حملات سياسية من جانب وأحد ضده، لكنها أيضاً تحمل رسالة واضحة. وهذا لا يعني أن الذين يزكون أميركياً خيار قائد الجيش مرشحاً رئاسياً، تراجعوا. هناك معلومات تقول العكس. ورغم أن قائد الجيش يقول إنه ليس مرشحاً، هناك مستشارون رئاسيون سابقون يتهيأون ويضعون الأفكار لمواكبة قائد الجيش بخلفية إعداده سياسياً. وهذا يعني أن معركة الرئاسة فُتحت مبكراً، وقد نكون نشهد حالياً أول خطوة لوضع الانتخابات الرئاسية على الطريق بين اليرزة وبعبدا. ومعركة الترشيحات المبكرة ليست انتقاصاً من موقع رئيس الجمهورية الذي ولّت أيام التنافس عليه حصراً بين مرشحين من اليرزة، لتصبح المنافسة مفتوحة بين مجموعة مرشحين دخلوا السباق الرئاسي باكراً.

(هيثم الموسوي)

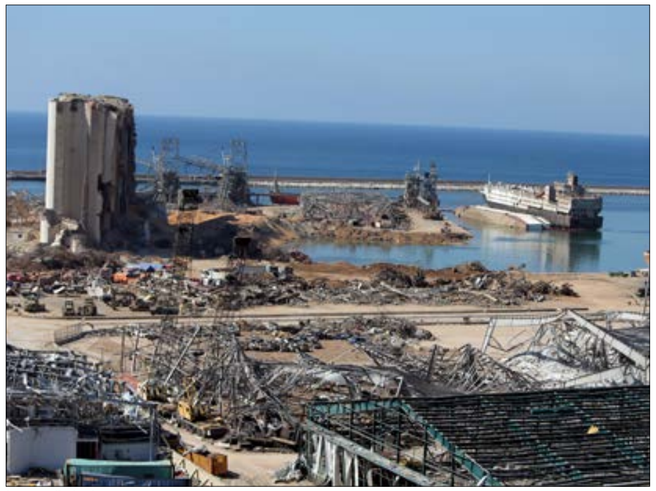

(هيثم الموسوي)

تقرير

المسؤوليّة السياسيّة عن انفجار المرفأ: المحقّق العدلي «يهرب» إلى مجلس النواب

بعث المحقق العدلي في جريمة تفجير المرفأ القاضي فادي صوان برسالة الى مجلس النواب. يطالبه بتحمل المسؤولية والقيام بما يراه مناسباً في حق وزراء تعاقبوا على وزارات العدل والمالية والاشغال قد تكون هناك شبهة إهمال من قبلهم ادى إلى ترك نيترات الامونيوم في الميناء لسنوات. وفيما يتعذر على المجلس القيام بهذه الخطوة لعدة اسباب، تبقى الرسالة في إطار الهروب من المسؤولية ورمي الكرة في ملعب البرلمان

ميسم رزق

ثلاثة أشهر و21 يوماً مرّت على انفجار مرفأ بيروت الذي حوّلها إلى مدينة منكوبة وأودى بحياة أكثر من 200 شخص، فيما لا يزال اللبنانيون ينتظرون نتائج التحقيق، تتوالى الاتهامات والادعاءات التي طالت موظفين في المرفأ برتب مختلفة، كان آخرها يوم أمس ادعاء المحامي العام التمييزي القاضي غسان الخوري على كل من: عضو المجلس الأعلى للجمارك هاني الحاج شحادة ومدير إقليم بيروت في الجمارك بالإنابة سابقاً موسى هرّيمة، وبذلك يرتفع عدد المدعى عليهم إلى 33 شخصاً، من بينهم 25 موقوفاً وجاهياً واثنان غيابياً. وقد تسلم المحقق العدلي في الجريمة القاضي فادي صوان ادعاء النيابة العامة التمييزية الجديد، على أن يستمع الى إفاداتهما كمدعى عليهما بعدما كان قد استجوبهما في وقت سابق كشهود.

إلى جانب هذه الادعاءات المُعلنة، يعمل صوان على خطّ آخر لا يزال مكتوماً. فقد بعث المحقق العدلي، عبر النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، برسالة إلى مجلس النواب يطالبه باتخاذ ما يراه مناسباً بشأن مسؤولية وزراء عن إهمال «ما» ساهم في وقوع انفجار المرفأ. وراى صوان في رسالته أنه بعد أشهر من حصول التفجير، لم يقُم البرلمان بأي دور. ويقول إنه بناءً على التحقيقات التي أُجريت، «ربما تكون هناك شبهة إهمال» من قبل مسؤولين ووزراء تعاقبوا على وزارات المالية والأشغال والعدل، وأن على مجلس النواب «القيام بما يراه مناسباً وفق مادتين من الدستور». الأولى هي المادة 70 التي تنص على ما حرفيته أن «لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم، ولا يجوز أن يصدر قرار

بعض المعنيين طلبوا من الحريري التواصل مع عويدات للاستفسار منه حول المقصود من الرسالة

الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس»، والثانية المادة 71 التي تقول بأن «الوزير المتهم يُحاكم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء».

هذه الرسالة لم تحمل أي اتهام للوزراء، إنما شدّدت على ضرورة أن يقرر مجلس النواب ما يراه مناسباً بحقهم، بعدما قرّر صوان رفع الحمل عن ظهره تحت وطأة الضغط الشعبي، ورمي المسؤولية على البرلمان. وفي الكتاب نفسه، يذكر صوّان رؤساء الحكومات المتعاقبين منذ وصول شحنة نيترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت (أي تمام سلام وسعد الحريري وحسان دياب)، إنما من دون مطالبة المجلس النيابي باتخاذ أي إجراء بحقهم.

وفيما لا يُمكن الجزم بخلفية ما أقدم عليه صوان حتى الآن، إلا أن المحقق العدلي كان بإمكانه سلوك طريق آخر لاتهام الوزراء المُتعاقبين، كما رؤساء الحكومات، إن كان المُراد هو المحاسبة الفعلية والجدية. فعلى الرغم من أن الدستور والقوانين وضعت آلية لمحاكمة الرؤساء والوزراء في مجال عملهم بما يمنحهم حصانة لا يرفعها إلا المجلس النيابي، إلا أن هناك اجتهادات ترى أن هناك جرائم لا تشملها هذه الحصانة. وبالتالي، كان الأجدى بصوان، لتاكيد جدّية، إصدار قرار اتهامي بحق الوزراء والرؤساء الذين يرى بأنهم مقصرون، ويجعل هذا القرار أمراً واقعاً لا يُمكن للدولة أن تتجاهله، لأن قرارات المحقق العدلي لا يُمكن ردّها ولا الطعن بها ولا استئنافها. فهو شخصية مطلقة الصلاحيات، وفي حال أصدر قراراً كهذا فلن يستطيع أحد أن يُعيد النظر به. وبناءً على ذلك، يُمكن القول إن رسالة صوان إلى المجلس النيابي تأتي في إطار الهروب من المسؤولية بذريعة القوانين، ورمي الكرة في ملعب مجلس النواب، مع علمه بأن البرلمان لن يقوم بأي خطوة تُذكر، لعدّة أسباب، أبرزها أنه لم يتمّ تعيين القضاة في المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء حتى الآن، رغم انتخاب أعضائه من النواب. ومن ثم، هناك شبه استحالة في ظل الانقسام السياسي الحاد في البلاد توفير أصوات ثلثي أعضاء المجلس للادعاء على الوزراء والرؤساء الذين يُشتبه في إهمالهم أو تقصيرهم أو ضلوعهم في الجريمة.

هذه الرسالة التي جرى التداول بمعلومات عنها أمس، أثارت بلبلة كبيرة حول المقصود منها. وقالت مصادر سياسية مطلعة إن «بعض المعنيين تواصلوا مع الحريري، طالبين إليه التحدث الى عويدات والاستفسار منه بشأن المقصود من الرسالة». وكان لافتاً أن صوان ختم رسالته بالقول إنه «يحتفظ بحق محاكمة كل اللبنانيين»، فهل كان المقصود منها التحرّك في حال عدم تجاوب المجلس، أم أنها مجرّد كلام في الهواء؟

قضية اليوم

أوجيرو بلا سيولة... لكن لا خوف على الخدمة؟

مرّ عام على الأزمة المالية. وخلالها سعت غالبية القطاعات إلى الصمود بالحدّ الادنى. قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات حاجة إلى الدولار. ولذلك، فإن أوجيرو رفعت الصوت محذّرة من احتمال توقف خدماتها. مشكلتها متشعّبة. وهي تتعلق أيضاً بمخالفات أعاقت حصولها على أموالها من وزارة الاتصالات. مشكلتها الحالية أنها لم تحصل على موازنة 2020. لكن مشكلتها الأكبر تتعلق بموازنة 2021. التي يُفترض أن تتضخم بشكل كبير نتيجة ارتفاع سعر الدولار، من دون أن يكون هناك أي فرصة لإقرارها بلا موازنة عامة

إيلي الفرزلي

(هيلم الموسوي)

قطاعات مثل الكهرباء والاتصالات والمياه والنفايات والإنشاءات، وغيرها الكثير، كلها تتنفّس بالدولار. غالبية المعدّات وقطع الغيار تُستورد من الخارج بالعملة الأميركية. والمتعهّدون اعتادوا قبض أموالهم بالليرة عندما كان سعرها ثابتاً. لكن كل شيء تغيّر اليوم. أولئك الذين لطالما أثروا على حساب المال العام، عبر عقود منفوخة وسمسرات وتنفيعات ورشى، برم الدولاب معهم. الخسائر المحقّقة من فرق الدولار تفوق بأضعاف أرباحهم. ولهذا، لولا الكفالات والتوقيفات العشرية (غُشر قيمة العقد تحجز كضمان لتنفيذ دفتر الشروط)، لكانوا فسخوا عقودهم منذ زمن. كل حالة بحالة تتم معالجتها. مصرف لبنان يساهم في تأمين جزء من الأموال المستحقة بالدولار، لكنّ أحداً لا يعلم إن كان ذلك سيدوم. بعد كهرباء لبنان، رفعت «أوجيرو» الصوت. مديرها العام عماد كريدية ذهب بعيداً في التهويل. حذّر من احتمال أن تتوقف خدمات الاتصالات والإنترنت مع بداية العام، إذا لم يتم دفع مستحقات الهيئة على الدولة لعام 2020. مصادر مطلعة في الهيئة تؤكد أن الأزمة موجودة وأن «أوجيرو» تجد

> **أوجيرو ترفع موازنتها من 48 مليارا إلى 200 مليار ليرة**
>
> **«الديوان» يطلب دفع جزء من موازنة 2017 قبل بتّ القضاء بها**

صعوبة في الحفاظ على مستوى الخدمات نفسه، لكنها مع ذلك تشير إلى أن الوضع ليس بهذا السوء، جازمة أن انقطاع الخدمة بشكل تام شبه مستحيل. إذ لا مبرر لأن تسقط شبكة الإنترنت على سبيل المثال، ولا مبرر للتوقف التام لخدمات الصيانة. فرغم الحاجة إلى معدّات وكوابل لتأمين استمرارية الخدمة، إلا أن جزءاً أساسياً من الصيانة يحتاج إلى قدرات بشرية فقط. هذا لا يعني، بحسب المصادر، أن استمرار شحّ الأموال لن يؤثر على بعض الخدمات وبعض المناطق، إذا ما تعرّضت لحوادث ولم تتمكن أوجيرو من تلبيتها لعدم توفّر المعدات. إلا أن ذلك سيبقى محدوداً، ولن يطاول كامل الشبكة. ولأن الأزمة قد تطول، تؤكد مصادر مطلعة أن الأولوية حالياً هي لتغيير الرؤية ومنهجية العمل، المطلوب التركيز على القدرات الذاتية للهيئة، والتركيز أكثر على الصيانة بما يتوفر. علماً أن ذلك بدأ عملياً من خلال ترتيب الأولويات في الصيانة وفي الاستثمار، بحيث تلبّي الضروري وتؤجّل ما يمكن تأجيله.

تحرير أموال 2017

حتى لو حُلّت كل المشاكل المالية للهيئة وحصلت على الأموال المستحقة لها، فإنها لن تكفيها لتعود إلى العمل بالشكل التقليدي، فشحّ الأموال صار أمراً واقعاً لا أحد يعرف متى ينتهي. مشكلة أوجيرو مزدوجة. هي مشكلة دولارات غير متوفّرة بالدرجة الأولى، ساهمت في تلكؤ الكثير من المتعهدين في القيام بأعمالهم، كما ساهمت في عرقلة أعمال الصيانة والتركيب التي تنفذها الهيئة. لكنها، في الأساس، مشكلة مخالفات قانونية وفساد جعلت الهيئات الرقابية تمتنع أو تتناخر في الموافقة على العقود الموقّعة مع الوزارة، خاصة أن أغلبها قُدّم بعد انقضاء العام وصُرفت الأموال من دون سند قانوني. عقد عام 2017 لا يزال عالقاً، بعد أن رفضت هيئة الاستشارات والتشريع الموافقة على عقد المصالحة بشأنه، والذي قُدم في الفصل الثالث من عام 2018، متضمناً، بحسب هيئة الاستشارات، الكثير من المخالفات التي قررت، بنتيجتها، «إحالة الملف إلى النيابة العامة المالية وإلى هيئة التفتيش المركزي لإجراء المقتضى الذي تراه كل منهما ضرورياً في ضوء ما تضمّنته هذه الاستشارة». كذلك، فإن عقد عام 2019، الذي قُدّم إلى الديوان في تشرين الأول 2019 للحصول على موافقته المسبقة، تضمّن الكثير من الشوائب القانونية، وكانت النتيجة أن وافقت عليه الغرفة المعنية، بالرغم من انتهاء السنة، فيما طلب رئيس الديوان محمد بدران والمدعي العام لدى الديوان فوزي خميس إعادة النظر في القرار، لما يحتويه من مخالفات، أبرزها عدم جواز الموافقة المسبقة بمفعول رجعي، على عقد نُفّذ بكامله. لكن رغم فتح النيابة العامة لدى الديوان تحقيقاً في الأمر، ثم ادعائها، بنتيجته، على عماد كريدية وعلى عضوَي مجلس الإدارة غسان ضاهر وهادي أبو فرحات أمام ديوان المحاسبة وأمام النيابة العامة التمييزية بمخالفات إدارية وجزائية، فإن ضغوطاً سياسية تولّتها لجنة الاتصالات النيابية، أسفرت عن دفع الأموال لهيئة أوجيرو بموجب عقد 2019، وقبل انتهاء التحقيقات. حينها كانت أداة الضغط هي التحذير من توقّف الصيانة في الهيئة. وهو الأمر نفسه الذي يتكرّر اليوم. تُطالب هيئة أوجيرو بتحرير الأموال المخصّصة لها في عقد 2020 لتتمكن من الدفع إلى الموزّدين، تحت طائلة احتمال التوقف عن العمل. وتحت عنوان «اللهم إني بلّغت» توجّه كريدية إلى المعنيين، عبر «أم تي في»، مشيراً إلى أنه إذا لم تتأمّن الاعتمادات فإنه مضطر للتوقف عن العمل. وأكثر من ذلك أعلن أنه «ما عندي استعداد أقف أمام القضاء لأننا نقوم بعملنا بخدمة الناس»، بما يوحي بأن المخالفات المرتكبة كانت نتيجة السعي إلى استمرارية المرفق العام (وهو ما يتناقض مع قرار هيئة الاستشارات، التي سجلت ملاحظات عديدة على تخطّي الصرف في عام 2017، لموجب استمرارية المرفق العام).

موازنة 2020 عالقة

بحسب ديوان المحاسبة، فإن لا مشكلة بشأن عقد 2020 الذي تمت الموافقة عليه. كذلك ترفع وزارة المالية المسؤولية عن نفسها، مشيرة إلى أن اجتماعاً عُقد مع وزارة الاتصالات وإدارة الهيئة أسفر عن الاتفاق على الية للدفع. وهي تؤكد أنه بناءً على الاجتماع، أنجزت الشق المتعلق بها، من دون أن يتضح حتى اليوم ما يعيق دفع مستحقات أوجيرو. لكن ذلك يناقضه كريدية الذي يشير لـ«الأخبار» إلى أن الاتفاق تم في تشرين الأول، إلا أنه بعد مرور شهر لم تدفع «المالية». وبالنتيجة، قبل شهر من نهاية العام، حصلت الهيئة على 10 مليارات ليرة فقط من أصل 48 ملياراً، علماً أن إدارتها سبق أن طالبت بزيادة موازنتها إلى 64 ملياراً لأنها غير كافية.

صرخة إدارة أوجيرو تعود لأمرين، عدم قبضها مستحقات عام 2020، وقيمتها 48 مليار ليرة بحسب موازنة 2020، و«مستحقات» عام 2017، التي لم تحدد قيمتها بعد بسبب التأبين في الأرقام المقدّمة من أوجيرو ومن وزارة الاتصالات، لكنها تفوق في الحالتين الـ100 مليار ليرة، وهي مجمّدة بفعل المخالفات التي كشفتها هيئة الاستشارات، وبانتظار انتهاء التحقيقات.

بالرغم من ذلك، عُقد اجتماع الخميس الماضي في ديوان المحاسبة جمع وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو، وتقرر خلاله أن يصار إلى تحريك أموال عام 2017، من خلال فصل العقود والأعمال التي لا إشكال بشأنها عن تلك المشكوك في قانونيتها. بحيث تُدفع قيمة الأولى ويتم ترك الثانية إلى حين صدور الحكم. وفيما يعتبر الحل أن العقود الدورية المتعلقة بالصيانة وبتسيير المرفق العام، يجب فصلها عن العقود التي وُقعت خلافاً لهذه الصيغة (السفر، الرعايات، الإعلانات، العقود الاستشارية...) فإن هذا المخرج يتغاضى عن ملاحظات كانت طرحتها هيئة الاستشارات على مجمل العقد، مثل قيمته، وتوقيع العقود بالتراضي... كما يتغاضى عن إشارتها إلى أن أوجيرو قامت بمخالفة أخرى حينها، حيث أنفقت الأموال النقدية المتوفرة لديها لتنفيذ الأشغال خارج أية أحكام تعاقدية ترعى هذا الإنفاق. وهو ما «يطرح تساؤلاً حول تحديد ماهية مصادر التمويل التي لجأت إليها ومدى قانونية اللجوء الى هذه المصادر، وخاصة أن وزارة الاتصالات لم تؤمن هكذا موارد حسبما ينص عليه النظام المالي لهيئة أوجيرو».

بالنتيجة، تقرر أن تحضر وزارة الاتصالات لائحة بالعقود التي يمكن دفعها، على أن تُعرض على ديوان المحاسبة قبل السير بها.

لا حلول لموازنة 2021

إذا حُلّت مشكلة عامَي 2017 و2020، فإن مشكلة أكبر تنتظر موازنة الهيئة لعام 2021. في الموازنة السابقة، كانت «أوجيرو» طلبت 64 مليار ليرة للتشغيل والصيانة، إلا أن مجلس النواب ارتأى تخفيضها إلى 48,3 مليار ليرة. تلك الموازنة التي اعتبرتها الهيئة كافية، أضيف إليها عبء انهيار سعر الصرف. وفيما رفض أغلب الموردين الحصول على أموالهم بحسب سعر الصرف الرسمي، ساهم مصرف لبنان في تذليل بعض هذه العقبات، من خلال الموافقة على فتح اعتمادات بالدولار لموّردين على سعر 1500 ليرة للدولار. ذلك، ساهم في تقليص العبء الناتج عن ارتفاع سعر الدولار، إلا أن عدم وجود ضمانة تؤمّن استمرارية هذه الآلية، أي إمكانية توقّف المصرف عن تزويد أوجيرو بالدولارات في أي لحظة، جعل الأخيرة تعمد إلى وضع موازنة شبيهة بموازنة العام الذي سبق نظرياً، لكنها ربطتها بسعر الدولار. وعلى سبيل المثال، فقد حددت الهيئة موازنتها التشغيلية بـ64 مليار ليرة، ثم قسمتها على 1500، لتقدّرها بـ43 مليون دولار. عندما وضعت الموازنة في تموز كان الدولار يُراوح بين 4500 و5000 ليرة، ولذلك فإن الهيئة طلبت نحو 200 مليار ليرة للتشغيل. لكن على سعر 8000 ليرة للدولار، فإن هذه الموازنة قد ترتفع إلى 344 مليار ليرة. وهو مبلغ ضخم سيكون من شبه المستحيل تأمينه (يضاف إليه قيمة العقد مع مديرية الإنشاء والتجهيز و100 مليار ليرة محددة في قانون البرنامج الخاص بشبكة الألياف الضوئية). والمشكلة لا تتوقف عند هذا الحد، ففي غياب الموازنة العامة، ستكون الهيئة، بحسب القاعدة الاثني عشرية، مضطرة للاكتفاء بـ 48 مليار ليرة بالحد الأقصى.

وهو ما يفاقم أزمتها... وحتى لو تمكّنت من الاستمرار في الحصول على الأموال من مصرف لبنان، فإن المبلغ الإجمالي لن يكون كافياً، خاصة أن المتعهدين رفعوا الأسعار حتى بالنسبة إلى اليد العاملة بما يعادل 30 في المئة. هنا، تقع الهيئة أمام احتمالين أحلاهما مرّ: إما أن تطلب من المتعهدين التسعير بالليرة، وبالتالي سيسعّرون حسب سعر السوق، بما يؤدي إلى ارتفاع كبير في المطلوبات بالليرة، وإما الاستمرار في التسعير بالدولار، على أن يتم الاعتماد على مصرف لبنان لتأمين جزء من هذه الأموال بالدولار، مع إمكانية توقف هذه الآلية في أي لحظة. لكن في الحالتين يبدو أن الهيئة ستكون بحاجة إلى المزيد من الأموال، وهي لذلك ستعمد إلى طلب سلف خزينة أو إلى طلب اعتمادات إضافية من احتياطي الموازنة.

تقرير

الشراكة الإماراتية ـ الإسرائيلية: ماذا لو فرض التطبيع على المغتربين اللبنانيين؟

> اتفاق السلام الإماراتي ـ الإسرائيلي ليس «خياراً» إماراتياً فحسب، بل هو شراكة استراتيجية تُريدها الدولة الخليجية قاطرة لفرض التطبيع على كلّ الدول العربية. ولهذا السبب يوليه «الغرب» أهمية خاصة. ما يَنتظره الإمارات والعدوّ، لا يُقارن بأي اتفاقية سلام أو تعاون أخرى. لذلك تتعاظم مخاطره. أهمّها على اللبنانيين العاملين في الإمارات وقد يُجبرون على التعاون مع إسرائيليين. كيف سيتعامل لبنان معهم؟

ليا القزي

ترى مؤسّسة ورئيسة «مركز الإمارات للسياسات»، ابتسام الكتبي أنّ «لاتفاق إبراهام نتائج تتجاوز العلاقات الإسرائيلية ـ الإماراتية، لتشمل دول الخليج الأخرى، وجنوب آسيا، وشرقي البحر المتوسط». تصريحها أتى في ندوة عقدها «معهد واشنطن» افتراضياً في 14 أيلول الماضي، وتناولت الكتبي خلالها ردّة الفعل داخل الإمارات على اتفاقية التطبيع مع العدو، مُميزةً بين «الجيل القديم الذي نشأ على رواية أنّ إسرائيل عدّو، والجيل الجديد صاحب النظرة المختلفة. يعيش في الإمارات العربية المتحدة مواطنون من 200 جنسية، عملوا معاً بسلام. اتفاقية إبراهام، لم تحصل فجأة... وهي تُمثّل فصلاً جديداً في الشرق الأوسط».

بدّقة، تصف الكتبي ـ المُهلّلة لخطوة بلادها ـ «خطوة» اتفاقية التطبيع الإماراتية ـ الصهيونية. هي ليس مُجرّد «اتفاق سلام» بين دولتين لم تشهدا أصلاً أي نزاع، بل «مفتاح» يُراد منه الولوج صوب ذاك الشرق الأوسط الجديد، الذي أُفشلت محاولات فرضه في محطّات سابقة، كحرب تموز 2006.

ما بين الإمارات العربية و«إسرائيل» علاقة «عقد عمل» لا مثيل لهما، إن كان في مصر والأردن وقطر وعُمان، أو بقية الدول العربية التي تربطها بالعدو علاقات واتفاقات.

«الإماراتيون مُتحمّسون للغاية لهذا الاتفاق، ويجب على إسرائيل تقديره لأنّ شركاء السلام السابقين لم يُعبّروا عن الشعور نفسه»، على حدّ قول المندوب الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، خلال ندوة «معهد واشنطن»، ويوافقه الرأي مدير مشروع «عملية السلام في الشرق الأوسط» في المعهد المذكور، ديفيد ماكوفسكي: «للسلام الإسرائيلي مع مصر والأردن أهمية استراتيجية كُبرى، ولكنّ السلام مع الإمارات يوفّر فرصاً استثمارية، وسلاماً لم تشهده إسرائيل من قبل». في الإطار نفسه، نشرت مجلّة «فورين بوليسي» الأميركية مقالاً في 30 أيلول الماضي، كُتب فيه أنّ «اتفاق إسرائيل مع الإمارات والبحرين يمتد إلى أبعد من السلام الهشّ مع مصر والأردن. يُمكنهما (الإمارات والبحرين) المساعدة حتّى في إنهاء الصراع مع الفلسطينيين».

نجحت الإمارات و«إسرائيل» في مدّ جسور للتعاون في كلّ المجالات: الثقافة والسياحة والاقتصاد والمال والمصارف والتبادل العلمي والأمني والسياسي... أي «شراكة استراتيجية»، تكاد تفوق بمدى تشابكها وعمقها الاتفاقية بين لبنان وسوريا بعد التسعينيات. بسرعة، تُريد الدولة الخليجية رمي كلّ أوراقها لدى «إسرائيل»، حارقةً كلّ المراحل. تُجاهر بالعلاقة بينهما من دون أي «كفوف دبلوماسية»، تحفظ على الأقلّ ماء وجهها أمام الفلسطينيين وجزء كبير من الوطن العربي ـ شعباً ومقاومةً ـ لا يزال يرفض التوقيع على قرار الاستسلام. فحتّى الأردن ومصر حين وقّعا على التطبيع، رسما لهذا التقارب «حدوداً» لأسباب عدّة، منها غياب الحاضنة الشعبية. بالتأكيد أنّ اكتشاف صنف جينة صُنع في إسرائيل على رفّ محلّ في القاهرة، سيتسبّب بموجة استنكار ومطالبات بإزالته. بينما الإمارات، وحتى ما قبل التوقيع، بدأت تتحوّل إلى «مشتى» للإسرائيليين. ولهذه «الوقاحة» الإماراتية تفسيران: أولاً انتشار مُخطّط إنهاء القضية الفلسطينية وتصوير العدو «رمزاً» للتفوّق والرخاء، وثانياً أنّ الإمارات لا تُمانع تقطيع كلّ أواصر القربى، شرط استدامة علاقتها بمحور الولايات المتحدة ـ «إسرائيل» وما تشمله من «منافع» عسكرية وأمنية واستراتيجية، تسمح لها بفرض نفسها «مرجعية» خليجية ـ سلامية، وبوّابةً لمواجهة إيران في المنطقة.

خطورة «اتفاق إبراهام» لا تنحصر داخل الإمارات، بل هو «قنبلة» يُراد عبرها تسميم المنطقة كلّها. هذا الخطر غير سرّي، ويُعبّر عنه في أوساط «الغرب». مجلّة «فورين بوليسي» مثلاً على ذلك، ففي مقالها الذي نشرته في 30 أيلول، تؤكّد أنّ وجود الإمارات والبحرين كمركزين تجاريين إقليميين «سيسمح لاتفاقيتَي السلام بتسهيل التواصل بين الإسرائيليين ومئات الآلاف من العمّال المُغتربين، بمن فيهم الإيرانيون والعراقيون واللبنانيون والفلسطينيون والسوريون، الذين تربط بلادهم عداوة مع إسرائيل». التواصل والتفاعل سيكونان تدريجياً، ولكن «خلق مساحة لهؤلاء للتفاعل كبشر بعيداً عن الأعمال العدائية وتبادل الاتهامات سيكون له تأثير على السلام الإقليمي».

تجرّ الإمارات خلفها كلّ الدول العربية نحو التطبيع، ولهذا يأتي «الاحتفاء» الغربي بها مُضاعفاً. التحذيات أمام الجاليات العربية والإيرانية داخلها سيكبر في الأشهر المقبلة، ومن أهمّها تلك التي ستُواجه الجالية اللبنانية. لا إحصاء دقيقاً حول أعداد اللبنانيين

> **سيسهل التواصل بين الإسرائيليين والمغتربين الذين لا تزال بلادهم في حالة عداء مع «إسرائيل»**

في الإمارات، ولكن يوجد تقديرات بأنّها ثُلامس الـ 200 ألف مواطن، ما يجعلها من الأكبر في دولةٍ «بوليسية» تمنعها من العمل السياسي والتعبير عن الرأي وحرية الاختيار، وصولاً إلى محاسبة أبناء الجالية وسجنهم وتعذيبهم بناءً على انتمائهم الديني. في «زمن السلم»، كانت تُفبرك ملفّات أمنية للبنانيين بـ«تُهمة» التواصل مع حزب الله، من دون وجود أي دليل، وزُجّل عدد منهم، وسط مخاوف من تجدّد موجات الترحيل الكُبرى مع تردّي ظروف العمل الاقتصادية وانتشار «كورونا». فكيف سيكون الوضع في زمن نبذ كلّ من يُجاهر بـ«كلا» لأي من أنواع التطبيع مع العدوّ؟ هذا «القلق» بدأ يتسلّل بين لبنانيين عاملين في دبي: «ماذا لو طلبت شركتنا منّا التعاون مع شخص إسرائيلي وبناء شراكة داخل الأراضي المحتلّة؟ إذا دخلت زبونة إسرائيلية إلى محل تصفيف شعر، كيف يتمّ التعامل معها؟». لم تُثر هذه الهواجس في حالة مصر والأردن «لأنّ الجالية اللبنانية أصغر»، وفي الدول الغربية «هناك سقف مرتفع من الحريات الشخصية تحفظ حقوق الفرد، وامتلاك أغلبية اللبنانيين جنسيات ثانية تحميهم في حال رفضهم التعاون مع إسرائيلي»، على العكس من الإمارات التي لا تترك خياراً... سوى الطرد.

هل يتهيّأ لبنان الرسمي لمرحلة مليئة بالتحديات؟

يقول مسؤولون في وزارة الخارجية والمغتربين إنّ «لاستعجال الإماراتي في التطبيع سيطرح أمام اللبنانيين إشكالية التعاون مع إسرائيليين». بُحث الموضوع داخل الوزارة، لكن بصوتٍ خافتٍ لأنّ «أي إعلان من قِبلنا قد يُضيء النور على الإشكالية ويؤذي اللبنانيين في وظائفهم، كأن تستدعيهم إدارتهم مثلاً وتضعهم أمام خيارين: التطبيع أو الرحيل». في الدردشات داخل «الخارجية والمغتربين»، طُرحت خيارات عدّة، منها التمييز بين الشركاء في المؤسسات والموظفين العاديين، وتطبيق سياسة «غضّ النظر» على لبنانيين يُنسقون مع إسرائيليين «من دون علمنا». يُبرّر المسؤولون هذا «التهاون» بأنّ أولويتهم «عدم التسبّب بأي ضرر للبنانيين في ظلّ الوضع الاقتصادي الصعب». صحيحٌ أنّ من واجب الدولة حماية مواطنيها، ولكن دفن الرأس في التراب والتذرّع بالعامل الاقتصادي لتبرير أي تعاون أمرٌ خطير، وقد يكون «الخاصرة الرخوة» التي سيستغلها أعداء لبنان لإجباره على التنازل.

الموضوع مُعقّد، وبحاجة إلى توافق سياسي حوله، «فتقرّر أن يؤجّل بتّه إلى حين تأليف حكومة، ويردنا شيء ملموس من الإمارات حول ظروف اللبنانيين وتعاون الشركات مع العدو، وتبيان الأجواء من السفارات الأخرى. الحسم بحاجة إلى قرار حكومي».

يسأل لبنانيون: ماذا لو طلبت شركتنا بناء شراكة داخل الأراضي المحتلة؟ (أ ف ب)

قضية

سيناريو التسريح ليس مستبعَداً
هل يكون البقاء للمتعاقد الأقوى؟

يجري التداول، بقوّة، في خيار «تشحيل» المتعاقدين في مؤسسات القطاع العام. حتى الآن لا قرار رسمياً بذلك، إلّا أنّ المعنيين في الإدارة العامة لا يستبعدون اعتماده من باب تخفيف الأكلاف على الدولة المفلسة. ولكن، كالعادة، الخشية من أن يذهب من لا «ظهر» له كبش محرقة. فأيّ نوع من المتعاقدين سيتم الاستغناء عنهم في حال اعتُمد هذا الخيار؟ وماذا عن الآلاف ممن عُيّنوا قبيل انتخابات عام 2018 كوسيلة لشراء الولاءات السياسية؟ وهل يكون البقاء للمتعاقد الاقوى؟

هديل فرفور

أثارت المعلومات حول تسريح عدد من المتعاقدين في المؤسّسات العسكرية، قبل أسابيع، مخاوف كثيرين من المتعاقدين من وجود توجّه إلى «تعميم» هذا الإجراء. ورغم أن لا قرار رسمياً في هذا الشأن، حتى الآن، يقضّ هذا الهاجس مضاجع كثيرين من الموظفين مع تزايد المطالب بـ«ركلجة» الإنفاق العام.

إلّا أنّ فتح ملف المتعاقدين لا يُمكن أن ينفصل عن ملف التوظيفات السياسية المخالفة للقانون الذي أثير قبل أكثر من عام. فأيّ نوع من المتعاقدين سيتم الاستغناء عنهم في حال قرّ الرأي على اعتماد هذا الخيار؟ وماذا عن الآلاف من هؤلاء ممن عُيّنوا قبيل انتخابات عام 2018 كوسيلة لشراء الولاءات السياسية؟

هناك نوعان من المتعاقدين: من عُيّنوا وفق الأصول سواء عبر الخضوع لامتحانات مجلس الخدمة المدنية أو عبر قوانين خاصّة رعت دراسة الحاجات، والمتعاقدون «غير الشرعيين». وتشمل هذه الفئة الأخيرة من «رُزِعوا» في الإدارة العامة قبيل الانتخابات النيابية الأخيرة، والذين قدرت لجنة المال والموازنة عددهم في أيار 2019 بـ5013 موظفاً، وأوصت بمنع كلّ حالات التوظيف قبل إنجاز المسح الشامل وإعادة هيكلة الإدارة والمرافق العامة وإنجاز التوصيف الوظيفي «إلّا في حال ملء وظيفة ملحوظة في الملاك وشغرت لأيّ سبب كان».

رئيس لجنة المال والموازنة ابراهيم كنعان أوضح لـ«الأخبار» أن ما تطلبه اللجنة ليس تسريح المتعاقدين، «بل معالجة التوظيفات غير الشرعية التي حصلت»، لافتاً إلى أن الملفات حُوّلت إلى ديوان المحاسبة قبل نحو سنة ونصف السنة، «ولم تصدر حتى الآن أية قرارات في هذا الملف، باستثناء قرار أو قرارين». وهو ما أكّده رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران لـ«الأخبار» لجهة «صدور قرار يتيم في هذا الملف»، عازياً التأخير إلى «دقّة هذه الملفات التي تتطلّب إجراءات إدارية دقيقة».

(هيثم الموسوي)

ولكن، هل خيار التسريح هو الخيار الأوحد لتخفيف كلفة التوظيفات في القطاع العام؟

تؤكّد رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر أن الرواتب والأجور والملحقات التي تُنفَق على موظفي الإدارة العامة، «قبل التعاقد المخالف للقوانين وبرواتب خيالية»، كانت تبلغ نحو 8% فقط من موازنة العاملين في القطاع العام. وأشارت إلى أنّ الإدارة العامة تعاني من شغور حادّ في وظائفها من مختلف الفئات بنسبة تراوح بين 60% و85%، لافتة إلى أنّ «التعاقد غير القانوني الذي أُدخل إلى الإدارة العامة أكثر من خمسة آلاف متعاقد، بعد منع التوظيف بموجب القانون 2017/46، لا يحلّ مُشكلة الشغور لأنه لم يستند إلى أيّ معيار قانوني أو موضوعي».

> **قرار قضائيّ يتيم صدر في ملف التوظيف غير الشرعي لخمسة آلاف متعاقد**

ويُقدّر عدد موظّفي الإدارة العامة بنحو 11 ألفاً فيما يبلغ عدد المتعاقدين نحو ثلاثة آلاف وعدد الأجراء نحو 1500. أما «الأعداد التي يتكلّمون عنها فهي حتماً في مكان آخر، أي في أعداد المعلّمين وفي السلك العسكري والأمني وكلفته الباهظة». وتشدّد نصر على ضرورة «العمل على إصلاح القطاع العام بدل استسهال أبلسته. ليس المطلوب قطع أرزاق المتعاقدين، إنّما الحرص على ألّا تكون هذه التوظيفات على حساب الدولة لما لها من أكلاف باهظة على ماليتها». علماً أن غالبية المتعاقدين ممن يتقاضون رواتب خيالية يعملون في «الوزارات الدسمة»، كالاتّصالات مثلاً. ففي هذه الوزارة، يتقاضى متعاقدون مع هيئة «أوجيرو» رواتب تصل إلى ثمانية آلاف دولار. والمفارقة أن موظفي ملاك الوزارة ممن يدربون هؤلاء لا تتجاوز رواتبهم ثلاثة ملايين ليرة. علماً أن بعض المتعاقدين تتجاوز رواتبهم 15 ألف دولار شهرياً!

أمّا في القطاع التربوي، فيؤكّد مصدر في التفتيش التربوي لـ«الأخبار» أنّ ظاهرة التعاقد في التعليم الرسمي «غير قائمة، منذ سنوات، على أسس إدارية واضحة، ومن دون تقدير دقيق للحاجات الفعلية أو تقييم مسبَق لكفاءة المتعاقد بموجب مباراة رسمية يجريها جهاز رقابي». ولفت إلى أنه «قانوناً، وقبل اللجوء إلى التعاقد، يُفترض توزيع أفراد الهيئة التعليمية بشكل متوازن يلبّي الحاجات، فلا نجد فائضاً في مدرسة وحاجة في مدرسة مجاورة، إضافة إلى معالجة الهدر في الأعمال غير التدريسية كون ذلك يستولد حاجة للتعاقد». ويشير المصدر إلى أن وزراء التربية المتعاقبين منذ عام 2015، «تحايلوا على قانون منع التعاقد والتوظيف، عبر اللجوء إلى بدعة «المستعان بهم» الذين وصل عددهم في العام الدراسي 2015-2016 إلى 1899 مدرّساً». وتغطّى نفقات هذا النوع من التعاقد من أموال جهات دولية مانحة ومن صناديق المدارس أو صناديق مجالس الأهل فيها أو من البلديات، «وهذا ما يُعتبر إنفاقاً لأموال عامة خلافاً للقانون ما يستوجب مساءلة المسؤولين عنه من أموالهم الخاصّة سنداً إلى المادة 112من قانون المحاسبة العمومية».

وكانت المفتشية العامة التربوية أصدرت قبل عامين التوصية رقم 2018/21 التي تقضي بعدم الموافقة على أي تعاقد «إلّا بعد استكمال النصاب القانوني (...) مع إعطاء الأولوية للمتعاقدين القدامى الذين أثبتوا جدارة وكفاءة في مهامهم التعليمية تحت طائلة اعتبار مدير المدرسة أو الثانوية أو الموظّف المسؤول عن دراسة الحاجة إلى التعاقد ومسؤول المنطقة التربوية ومديرية التعليم الثانوي مسؤولين بأموالهم الخاصة عن أيّ هدر في الأنصبة القانونية (...)».

كورونا

تحسّن طفيف في عدّاد الإصابات

مع عودة الفحوصات المخبرية المخصّصة للكشف عن فيروس كورونا، أمس، إلى معدلاتها الطبيعية (أكثر من 11 ألف فحص)، سجّلت الإصابات الجديدة بالوباء معدلات أقلّ من تلك التي كانت تُسجل في الأيام الأولى للإقفال. إذ أعلنت وزارة الصحة، مساء أمس، تسجيل 1188 حالة جديدة (19 من الوافدين) من أصل 11 ألفاً و837 فحصاً، فيما سُجّلت 23 حالة وفاة (إجمالي الضحايا 934).

هذه الأرقام، وفق تقييم لجنة متابعة كورونا أمس، تشير إلى «تحسّن طفيف في نسبة عدد المُصابين بكورونا». وأوصت اللجنة بمتابعة الإرشادات والأساليب المعتمدة منذ بداية الإقفال «للخروج من الإقفال نهاية الأسبوع المُقبل بنتائج مقبولة». وبذلك، تكون اللجنة قد استبعدت خيار تمديد الإقفال كما أشيع في الأيام الماضية، فيما استبعدت مصادر اللجنة أن يتم إنهاء الإقفال أيضاً قبل موعده المحدد آخر الشهر الجاري. وبذلك، سيبقى الإقفال على حاله كما كان مقرراً، فيما رجّحت مصادر وزارة الصحة أن تتم إعادة الفتح تدريجياً وبشكل مضبوط.

في هذا الوقت، تتفاقم الحاجة إلى حماية العاملين في القطاع الصحي والطواقم الطبية مع ارتفاع عدد المُصابين في صفوف العاملين الصحيين إلى 1679 شخصاً. وإلى الأطباء الذين سبقوا أن قضوا جراء الفيروس، نعى تجمّع الأطباء، أمس، الطبيبين خليل سيف الدين وظافر ميتيا «شهيدَي الواجب الإنساني بمواجهة كورونا اللذين ارتقيا خلال تأدية مهمتهما المهنية الإنسانية (...)»، مُطالباً بتقديم «تعويضات مالية لأهالي الأطباء الشهداء».

وفيما تنصرف الأنظار نحو وصول اللقاح الموعود إلى لبنان في الربع الأول من العام المُقبل، على ما قال وزير الصحة العامة حمد حسن، ينشغل المعنيون بملف كورونا في التركيز على أهمية تجاوز هذه الفترة بأقل خسائر ممكنة، وعدم التهاون بمسألة الإصابة بالعدوى.

وكانت لافتة تغريدة مدير مُستشفى رفيق الحريري الحكومي فراس الأبيض، أمس، عن وفاة شابة بعد فشل تنفّسي حادّ إثر تعافيها من الإصابة بفيروس «كورونا»، محذراً من أنه قد تكون للفيروس مضاعفات خطيرة على المدى الطويل.

(الأخبار)

لا تمديد للإقفال والمصابون في القطاع الصحي 1679 شخصاً (هيثم الموسوي)

لقاح «سبوتنيك» الروسيّ الأرخص والأسهل تخزيناً

أحمد حاج علي

أعلن صندوق الاستثمار الروسي المباشر (أر. دي. أي. أف) أن الجرعة الواحدة من اللقاح الروسي «سبوتنيك الخامس» تكلّف أقل من عشرة دولارات للأسواق الخارجية ابتداءً من شباط المقبل وستكون مجانية للمواطنين الروس. كلفة اللقاح المسجّل كأول لقاح ضد فيروس «كورونا» في العالم، ستكون أقل من عشرين دولاراً للجرعتين اللازمتين للتحصين ضد الفيروس. وهذا السعر أقلّ بمرتين من اللقاحات الأجنبية المماثلة المنتَجة على أساس تكنولوجيا (أم. أر. أن. أي).

وأعلن المركز الوطني لبحوث الأوبئة والأحياء الميكروبيولوجية ن. ف. غاماليا، التابع لوزارة الصحة، والمنتِج للقاح بالشراكة مع صندوق الاستثمار الروسي المباشر، أن المرحلة الثانية من التجارب السريرية على اللقاح أظهرت فعّالية بنسبة 91,4% في اليوم الـ 28 بعد الجرعة الأولى، وأكثر من 95% بعد 42 يوماً.

هذه النتائج الإيجابية تمّ التوصّل إليها خلال تحليل بيانات المجموعة العشوائية التي شملت نحو 40 ألف متطوّع، وهي الأوسع في تاريخ التجارب العالمية لتطوير اللقاحات. وتمكّن الباحثون الروس من إنتاج اللقاح بشكل مجفّف بواسطة التجميد على درجات حرارة متدنية، فيما يتم تخزينه في درجات حرارة بين +2 و+8 مئوية، ما يسمح بتوزيع اللقاح حول العالم في كلّ المناطق التي يصعب الوصول إليها ومنها المناطق الاستوائية والمدارية الحارّة.

تقرير

جريمة بشرّي: «ضبط النفس» لا يشمل الدعوات العنصريّة

معروف تاريخياً عن منطقة بشرّي أنّه إذا وصل إليها «غريبٌ» ويفتح محلاً للتجارة، «يُشجّعه» أهلها ويُصبحون من زبائنه. يُقال ذلك للدلالة على ميزة بشرّي كـ«حاضنة لكلّ لاجئ من أيام المماليك»، على ما يقول أهلها. السوريون الذين سكنوها وعملوا فيها بعد انتهاء الحرب الأهلية، والنازحون الذين لجأوا إلى المدينة وقضائها بعد بدء الحرب السورية، يُشكّلون جزءاً من هذا المشهد. و«الهوية»، لم تكن البيئة البشرّانية، عموماً، مُعادية للسوريين الذين عملوا في بساتينها وقطفوا تفّاحها وعمّروا بيوتها. ولم يسبق أن وقعت حادثة بخلفاعة ما حصل ليل الإثنين، حين قتل السوري م. ح. ابن البلدة يوسف طوق. المشتبه فيه يعمل منذ نحو عشر سنوات ناطوراً في فيلا يملكها أقارب القتيل. وبحسب التحقيقات الأولية كانت بين الرجلين مشاكل شخصية مرّت عليها أشهر. ولكن حتى الساعة لم يُعرف «القتيل» الذي أشعل النار بينهما، إذ لم يكن غيرهما في مسرح الجريمة ساعة وقوعها.

قاضية التحقيق الأولى في الشمال، سمرندا نصّار، أنهت أمس المسح الميداني لمكان الجريمة، ووجدت أنّ م. ح. أطلق «رصاصتين من مسدّس تركي عيار 9 مليمتر باتّجاه الضحية، واتبعهما برصاصتين، فيما بقيت الطلقة الخامسة عالقة داخل المسدس». التصويب المباشر على طوق من مسافة قصيرة، أدّى إلى «اختراق الرصاصات الأربع الكتف والخصر وتحت الإبط والصدر وهي الإصابة التي أدّت إلى الوفاة الفورية» بحسب تقرير الطبيب الشرعي الذي عاين الجثة. كما عُثر في المكان «على فأس صغيرة الحجم لم يُعرف ما إذا كان الجاني قد استخدمها خلال الإشكال السريع الذي وقع بين الجاني والمجني عليه بدليل وصول الأخير إلى مكان الجريمة وركن سيارته من دون إطفاء محركها، كما أنّ شهود عيان أشاروا إلى حريق صغير شبّ في الأرض التي يملكها طوق قبل وقت قصير من وقوع الجريمة».

ما إن قُتل طوق، حتى «فلت» الوضع. أدّت الجريمة إلى تفجير «غضب مكتوم» وعنصرية من البعض تجاه «كلّ» الشعب السوري. تحوّلت جريمة فردية إلى حفلة تحريض وتعرّض لعائلات سورية دُفعت إلى مغادرة المنطقة. ومن بين نحو 950 نازحاً وعاملاً سورياً لم يبق في البلدة أكثر من 400. نقاشات فُتحت حول «كثرة العمالة السورية»، وبدأ التحريض العنصري لطردهم. كما طُرحت إشكالية حمل المشتبه فيه لسلاح «من نوعية تركي»، لتنطلق التحليلات حول «خلايا نائمة» داخل البلدات، واتهامات لتركيا بالوقوف خلفها. ولكن، خلافاً لما تردّد في وسائل إعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، لم يُحرق أي مكان يسكنه سوريون. وقد سيّر الجيش دوريات ليلاً في المدينة، فيما سلّم المشتبه فيه نفسه إلى قوى الأمن الداخلي. وفي مقابل الأجواء المتوترة، ارتفع صوت «عقلاء» وضعوا الجريمة في إطارها، رافضين أن يتحوّل كلّ السوريين في بشرّي إلى «مُشتبه فيهم». كُثر جهدوا لمنع تطوّر ردّة الفعل، مانعين التعرّض لسوريين يعملون أو يسكنون لديهم. ومن بين الأهالي من استخدم الدين ليردّ الغاضبين: «نحن مسيحيون والدين المسيحي لا يقبل بذلك».

> **من بين نحو 950 نازحاً وعاملاً سورياً في المدينة لم يبق أكثر من 400**

رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع ونائبة القضاء ستريدا جعجع وجوزف إسحق طالبوا في بيانين السلطات بـ«القيام بحملة تفتيش واسعة على تجمعات السوريين في المدينة والقضاء، للتأكّد من عدم وجود أي سلاح فيها أو مطلوب للعدالة»، ودعوا أهالي القضاء إلى «التزام القوانين، وعدم الانجرار إلى أي أفعال غرائزية». وازنت «القوات» في بياناتها بين التهدئة واستيعاب ردّة الفعل الشعبية، لكنّها وقعت في خطأ تحميل السوريين أجمعين مسؤولية شخص وُجد معه سلاح. فطلب تفتيش تجمّعات السوريين بحثاً عن «السلاح المُتفلّت» يضعهم جميعاً مرّة جديدة تحت المجهر، وكأنّهم وحدهم من يتسلّح، أو كأنّ من غير الممكن أن يشمل تشكيل خلايا أفراداً من جنسيات مختلفة. الخطأ نفسه وقع فيه وليام طوق. فبعد اجتماع في منزله لفعّاليات من المدينة، أصدر بياناً جاء فيه «أننا شعبٌ لا نمتهن الانتقام من الأطفال والنساء في الأزقة ولا نهوى قطع الأرزاق بالاقتصاص من أعناق الأبرياء». لكنه وجدها مناسبة للتذكير بأنّه «منذ سنوات نناشد بوجوب ضبط وتنظيم اليد العاملة السورية في أرضنا، بعيداً عن دهاليز الاستثمار السياسي الرخيص في مسألة النازحين واللاجئين... ألم تُدرَكوا بعد أنّ الفارق شاسع وخطير جدّاً بين عامل يسعى لكسب رزقه بعرق جبينه وهو موضع ترحيب بين أهله هنا وبين مصطادي صفات النازحين والقاب اللاجئين؟». ورأى أنّه «أن الأوان لتتحمّل السلطات الرسمية والمحلية مسؤولياتها في تنقية هذه المدينة من بعض العبوات المُعدّة للتفجير» في أي وقت، وذلك بـ«قرار فوري بإخلاء جميع السوريين من نطاق بشرّي الجنّة مؤقتاً ريثما يُصار إلى تحديد آلية دقيقة لضبط تواجد العمّال فقط دون عائلاتهم».

وفي السياق نفسه أتى بيان البلدية الذي استغرب وجود «أسلحة بيد من يدّعون العمالة في المدينة، وهل وجودهم هو فقط بهدف العمل أم أنّ هناك خلفيات أخرى؟»، مع الطلب من «جميع السوريين المتواجدين بشكل غير شرعي إلى مغادرتها فوراً». وطلبت البلدية من الأهالي «اتخاذ قرار تاريخي وجريء بتغيير وجه العمالة في استخدام اليد العاملة المحلية في القطاعات كافة».

(الأخبار)

تقرير

مقتحم منزل نانسي عجرم خطّط لسرقة منازل فنانات؟

رضوان مرتضى

منذ عام 2019، كان محمد الموسى الذي قُتل برصاصات أطلقها عليه الطبيب فادي الهاشم، زوج الفنانة نانسي عجرم، يُخطّط لسرقة منازل مشهورين، بعدما سُدّت في وجهه السبل لكونه كان عاطلاً عن العمل لأكثر من خمسة أشهر، حتى أنّه «كان يستدين ثمن طعامه». هذا ما كشفته وقائع القرار الظني الذي أصدره قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور، أمس، ضد المدعى عليه الهاشم، مشيراً إلى أن تحليل هاتفي الضحية وزوجته أظهر أنه أجرى بحثاً على موقع غوغل عن عجرم والفنانات نجوى كرم وهيفا وهبي وميريام كلينك ومواقع منازلهن واستقصى أخبارهن وتحرى عن منازلهن وتقسيماتها وأرقام هواتفهن، معتبراً أنه كان يخطط لسرقة الميسورين مالياً. وعندما وقع الاختيار على عجرم، قام الموسى باستطلاع منزلها ومحيطه. وكشف القرار الظني أنّ الهاشم لم يكن يعرف الموسى، كما ادّعت زوجة القتيل. وأوضح أنّ الزوجة استندت إلى أقوال زوجها ليلة مقتله عندما أبلغها أنه ذاهب لتحصيل مال له في ذمة أحدهم. وهي أبلغت المحققين أن زوجها في تلك الليلة لم يكن على طبيعته، وأنه عاد بعد مغادرته ليأخذ معه ولّاعة على هيئة مسدس.

وسرد القرار الظني تفاصيل الجريمة، بحسب ما أظهرتها كاميرات المراقبة في منزل عجرم والهاشم. ونقل عن المدعى عليه تفاصيل ليلة اقتحام منزله من قبل شخص ملثّم يحمل سلاحاً هدده به طالباً منه إعطاؤه الذهب. وردّاً على سؤال قاضي التحقيق عن سبب إطلاقه أكثر من 17 رصاصة على الموسى، اخترقت أكثر من 14 منها جسده، أجاب الهاشم بأنه لم يكن بوعيه عندما علم أن الملثم توجه إلى غرفة أطفاله. علماً أنه قام بتغيير ممشط مسدسه قبل أن يعاود اطلاق النار.

قاضي التحقيق اعتبر فعل المدعى عليه من نوع جناية القتل القصدي المنصوص عليها في المادة 547، والتي توجب إنزال عقوبة السجن لمدة 15 سنة، لكنه عطفها على المادة 228 الفقرة الثانية من قانون العقوبات، أي طلب له الأسباب التخفيفية على اعتبار أنه قتل بدافع الدفاع عن نفسه ومنزله. ورغم ذلك، لم يمنع عنه المحاكمة، إنما طلب إيجاب محاكمته أمام محكمة جنايات بعبدا التي ستكون لها الكلمة الفصل.

كثيرة هي المشكلات التي تنتج عنها إصابات اللاعبين حالياً في الدوري اللبناني (عدنان الحاج علي)

الكرة اللبنانية

إصابات اللاعبين... بين الإهمال ونقص الثقافة

بين بداية الدوري وتوقّفه كانت مسألة اللياقة البدنية للاعبين حسّاسة جداً وذلك في موازاة الهموم التي تتركها الإصابات. وغالبيتها كانت عضلية. هذا في وقتٍ جاء الإقفال العام وتوقّف التمارين أو تخفيض معدّلها ليزيد من الطين بلّة. ما يعني أنه لا يجب أن نتفاجأ عندما نرى إصابات بالجملة بشدّ عضليّ خلال المباريات المقبلة

شربل كريّم

غالباً ومع بداية كلّ موسم جديد في الدوري اللبناني لكرة القدم يرتفع عدد الإصابات في الفرق. هو أمر ملموس بالنظر إلى عدم التحضير البدني الجيّد لدى عددٍ من الفرق قبل انطلاق الموسم، إذ تحتاج عضلة اللاعب إلى برامج معيّنة لكي تتمتع بقوة تحمّل ولكي تكون محميّة بشكلٍ طبيعي.

هذا النوع من الإصابات ارتفع بوتيرة واضحة في المراحل الست الأولى، وترافق مع ما يسمّى بالتشنّجات العضلية التي أصابت أحياناً عدداً كبيراً من اللاعبين ومن نفس الفريق فسقطوا على الأرض واحداً تلو الآخر في نفس المباراة أو أجبروا مدرّبهم على القيام بتبديلات اضطرارية.

الشدّ والعوامل المسبّبة

هذا النوع من التشنّجات أو ما يُعرف بالشدّ العضلي ترافق مع تمزّق أنسجة بوتيرة عالية، ما يستدعي تسليط الضوء على هذه الظاهرة بهدف تفاديها في موازاة تطوير العمل الذي يقوم به المدرّبون أو المعدّون البدنيّون.

وفي هذا الإطار يشير المعالج الفيزيائي والباحث في مجال الطبّ الرياضي الدكتور ملحم شمص إلى أنه أجرى دراسة حديثة على عدد من اللاعبين اللبنانيين أخيراً مكّنته من تحديد العوامل المؤثرة لتزايد الإصابات، وهي مسألة مهمّة جداً بالنسبة إليه بحسب ما يقول، لأنها تمكّنه من محاصرة جوانب المشكلة المشتركة ومعالجتها، كونه يعمل مع عددٍ كبير منهم، إذ إنه يشرف طبياً على فريق الصفاء في الدرجة الأولى، وفريق سبورتينغ في الدرجة الثانية، وفريق حومين في كرة القدم للصالات، إضافةً إلى المنتخب الأولمبي وعددٍ من الأكاديميات.

ويقول شمص: «عند إصابة اللاعبين بهذا الكمّ أو معاناتهم من نفس المشكلة يجب أن نسأل أولاً إذا ما استوفى التحضير البدني وقته الكافي أو الشروط المعتمدة عالمياً، خصوصاً أن «الفيفا» أطلق برامج متطوّرة للاعبين من أجل العودة إلى الملاعب بعد أزمة «كورونا». لذا يجب أن يتماشى تدريب اللياقة أولاً مع التطورات والوضع الآني وفترة التوقّف القسري».

لكن لا بدّ هنا من التوقّف عند مسؤولية اللاعب أيضاً في ما خصّ التحضير للمباريات، وذلك لناحية تناول الغذاء الصحيح والمكمّلات الغذائية، ونيل قسطٍ كافٍ من النوم، وهي مسألة ترتبط بالتوعية الرياضية لناحية تثقيف اللاعبين والإضاءة على نقطة مهمّة وهي أن أجسامهم هي مسؤولية خاصة تجاه أنفسهم.

كما تتحمل الأندية ومن خلفها المدرّبون مسألة يشكو منها اللاعبون كثيراً، وهي الإلحاح عليهم للعودة إلى التمارين رغم عدم تعافيهم تماماً من الإصابة أو شعورهم بالإرهاق، ما يرفع من خطر إصابتهم أو مضاعفة إصابة موجودة أصلاً وتحوّلها في بعض الحالات إلى إصابة مزمنة.

ويعلّق شمص على هذه النقطة قائلاً: «هي مسؤولية الجهازين الفني والطبي لتطبيق القواعد السليمة من منح الوقت الكافي للاعب لاستئناف نشاطه، ونوعية الإحماء والتبريد قبل وبعد كلّ حصة تدريبية، وهي خطوات لا تطبّق في كثير من الأندية بشهادة عدد كبير من اللاعبين».

لكن لا شكّ في أن «كورونا» ضربت كلّ الأنظمة المرتبطة بالحياة اليومية للاعبين، وتحديداً النظام الغذائي، إذ مع ملازمة غالبية اللاعبين لمنازلهم لفترة طويلة، عانى غالبيتهم من زيادة الوزن بسبب الإفراط في تناول الطعام والابتعاد عن الروتين اليومي المعتاد الذي يفرض الانتباه إلى نوعية الأكل وكميّته وخلق توازن بين النظامين الغذائي والتدريبي، وهو أمر مفترض أن يخضع لرقابة الأجهزة الفنية أيضاً.

> الافتقار للوعي وتحمّل المسؤولية الفردية خلال الإقفال أدى إلى تزايد مستوى الإصابات

بين الحلول البدنية والطبية

إذاً كثيرة هي المشكلات التي تنتج عنها إصابات اللاعبين حالياً في الدوري اللبناني، وقد وصلت باعتراف بعض المدربين إلى تحميل السبب للاعبيهم بسبب نوعية الأحذية التي يستخدمونها، وذلك في موازاة لعبهم معظم المباريات على أرضية اصطناعية، ومنها بحالة سيئة جداً وتتسبّب بالإصابات.

لكن الأكيد أكثر أن الإقفال القسري للبلاد سيؤدّي إلى المزيد من المشكلات في ما خصّ الإصابات، إذ إن مدة توقف التمارين والمباريات ليست قصيرة ولو أن بعض الفرق واصلت التدرّب بالسرّ، بينما كان يفترض بالفرق العاجزة عن استكمال نشاطها المعتاد متابعة لاعبيها عن كثب أو الإيعاز إليهم بضرورة التدرّب فردياً.

ويقارن شمص هذه النقطة مع ما حصل حول العالم فيقول شارحاً: «مدة الإغلاق وحدوثه المفاجئ كان عملاً أساسياً في تردّي الجهوزية البدنية لمعظم اللاعبين عالمياً، لكن ثقافة الرياضي واحترافيته في الخارج مكّنته من استدراك المخاطر والبدء بالتحضير المبكر إمّا بمبادرة شخصية أو جماعية». ويضيف: «لكن يجب التنبّه إلى أن دراسات عالمية توقعت ازدياداً في عدد الإصابات على اعتبار أن التدريب المنزلي غير كافٍ، إضافة إلى تغيّر الروتين الغذائي للاعب ووجود عامل الضغط النفسي، ما يؤدي إلى استنزاف واضح لجهوزية اللاعب».

بالفعل كشفت بعض الدراسات التي أجريت في الدوري الألماني والدوري الأوسترالي مع استئناف الموسم الكروي بعد التوقف بسبب «كورونا» ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإصابات، خصوصاً تلك المرتبطة بالتشنجات والتمزق العضلي وحتى ازدياد الإصابات المرتبطة بالأغشية العضلية. أما في لبنان، فإن الافتقار للوعي الرياضي وتحمّل المسؤولية الفردية لا سيما خلال الإقفال أدّى إلى تزايد مستوى الإصابات، فالمطلوب مبادرات جماعية لتحفيز اللاعبين على المواظبة على التمارين، وهي مسألة وإن حصلت في بعض الأندية لكنها كانت خجولة.

ويتوقّف شمص عند هذه النقطة فيقول: «علينا كجهاز فني وطبي مجتمعين التوصية ببرنامج تحضير بدني متداخل مع برنامج وقاية من الإصابات وتعميمه ليكون مدخلاً عاماً للعمل لجميع فرق الدوري. كما أن تطوير برامج التدريب وتحديد أطرها هي من المسائل الأساسية والحاسمة للوقاية من الإصابة».

ويتابع: «يجب أن تتضمّن الدورات التدريبية برامج خاصة بالتمارين الهوائية والمقاومة والسرعة والمرونة، خصوصاً في مراحل معيّنة من الموسم، وكل هذا طبعاً بناءً على مدى تقدّم حمل التدريب وما يترتب على ذلك من استجابة التكيّف الفيزيولوجي». ويختم: «علاوة على ذلك يجب دمج تمارين الوقاية من الإصابة مع التركيز بشكل خاص على تفادي الإصابات الشائعة في ما يرتبط بالأوتار والعضلات».

هذه البرامج ليست بجديدة فهي موجودة لدى الاتحاد الدولي للعبة، وقد تمّ تطويرها ودراسة فعاليتها، لذا يبقى التطبيق الجاد والمسؤول في قطاعنا الرياضي، وذلك في موازاة توجيهات القيّمين على اللعبة والمتخصصين في هذا المجال لتوزيع المعلومات بهدف تقسيم المهام وخلق هيكلية واضحة ومفيدة للبرامج الخاصة بالأجهزة الفنية، ما يعني أن خلق لجنة طبيّة رياضيّة مشتركة أصبحت مسألة مفصلية لمراقبة وتقييم وتطوير وتطبيق ما يلزم خدمةً للمصلحة العامة.

دوري أبطال أوروبا

لقاء إنتر وريال يحدّد مصير كونتي؟

يجدّد إنتر ميلان الإيطالي الموعد مع ريال مدريد الإسباني حين يستضيفه اليوم الأربعاء في الجولة الرابعة من منافسات المجموعة الثانية من دوري أبطال أوروبا، وذلك في مباراة قد تحدّد مصير مدرّبه أنتونيو كونتي لأن خسارتها قد تؤدّي إلى انتهاء مشوار الفريق عند هذا الدور للموسم الثالث توالياً.

وبعدما أنهى موسمه الأول بقيادة كونتي في المركز الثاني ضمن منافسات الدوري الإيطالي بفارق نقطة فقط عن يوفنتوس الفائز باللقب للمرة التاسعة توالياً، بدا إنتر مرشّحاً هذا الموسم ليكون الرقم الصعب إن كان محلياً أو قارياً.

لكن «نيراتسوري» يجد نفسه قابعاً في المركز الخامس محلّياً بفارق 5 نقاط عن جاره ميلان المتصدّر بعد ثماني مراحل، ومهدّداً بتوديع مسابقة دوري الأبطال من دور المجموعات للموسم الثالث توالياً، بعدما فشل في تحقيق أيّ فوز في مبارياته الثلاث الأولى، آخرها في الجولة الماضية حين خسر في معقل ريال مدريد 2-3 بهدف متأخّر للبرازيلي رودريغو. ويحتلّ إنتر حالياً المركز الرابع والأخير في المجموعة الثانية بنقطتين فقط، بفارق ثلاث عن المتصدّر بروسيا مونشنغلادباخ الألماني واثنتين عن كلّ من شاختار دانيتسك الأوكراني وريال مدريد الذي حقّق في الجولة السابقة فوزه الأول. وتذمّر المهاجم الأرجنتيني لاوتارو مارتينيز من وضع فريق المدرّب كونتي بعدما عوّض تخلّفه أمام ريال بهدفين نظيفين وأدرك التعادل قبل أن يتلقّى هدف الهزيمة في الوقت القاتل من اللقاء، قائلاً: «نحن نلعب بشكل جيد لكنّنا نرتكب الأخطاء على الدوام». وسيدخل ريال لقاء «جوسيبي مياتسا» وهو في وضع لا يُحسد عليه من ناحية الغيابات، إذ يفتقد قائده سيرخيو راموس بسبب تعرّضه لتمزق في الفخذ خلال مباراة الدوري السبت ضد فياريال (1-1) التي أُصيب فيها أيضاً الهدّاف الفرنسي كريم بنزيمة، لينضما إلى الأوروغوايانيين فيدريكو فالفيردي.

لكن المباراة شهدت عودة البلجيكي إيدن هازار من الحجر الصحّي بعد إصابته بفيروس كورونا المستجد، على غرار زميله البرازيلي كاسيميرو الذي لم يُشفَ بعد. ويأمل مونشنغلادباخ الإفادة من اللعب على أرضه لكي يضع قدماً في الدور الثاني من خلال الفوز على شاختار دانيتسك الذي مُني في الجولة السابقة بهزيمة مذلّة في العاصمة الأوكرانية بسداسية نظيفة على يد الفريق الألماني.

وهناك فريق ألماني آخر سجل ستة أهداف في الجولة السابقة خارج ملعبه بشخص البطل الذي لا يُقهر بايرن ميونيخ الفائز في ملعب ريد بول سالزبورغ النمسوي 6-2، ما سمح له بتعزيز الرقم القياسي من حيث عدد الانتصارات المتتالية في المسابقة بعدم رفعه إلى 14.

خسارة إنتر قد تؤدي إلى انتهاء مشوار الفريق عند هذا الدور للموسم الثالث توالياً (أ ف ب)

وسيضمن فريق المدرب هانزي فليك بطاقته إلى ثمن النهائي في حال جدّد الفوز على ضيفه النمسوي، وذلك بغضّ النظر عن نتيجة المباراة الأخرى بين أتلتيكو مدريد الإسباني وضيفه لوكوموتيف الروسي.

ويتصدّر العملاق البافاري ترتيب المجموعة الأولى بتسع نقاط، بفارق خمس عن أتلتيكو الثاني، مقابل نقطتين للوكوموتيف الثالث ونقطة لريد بول. ويأمل فليك أن يحسم فريقه لقاء اليوم باكراً وألّا يضطر لتكرار سيناريو مباراة الذهاب حيث كان التعادل سيد الموقف 2-2 قبل أن يسجّل بايرن أربعة أهداف في الدقائق العشر الأخيرة تقريباً.

وعلى غرار بايرن، سيكون ليفربول الإنكليزي أمام فرصة جيّدة لحسم تأهّله حين يستضيف أتالانتا الإيطالي الذي تعرّض لهزيمة مذلّة في أرضه على يد فريق المدرب الألماني يورغن كلوب في الجولة السابقة بخماسية نظيفة، بينها ثلاثية للبرتغالي جوتا.

ويتصدّر ليفربول المجموعة الرابعة بتسع نقاط، بفارق 5 عن كل من الفريق الإيطالي وإياكس الهولندي الذي يستضيف بدوره ميدتيلاند الدنماركي (من دون نقاط).

لكن فريق كلوب يعاني من الغيابات الكثيرة التي أجبرته على خوض لقاء الأحد ضدّ ليستر في الدوري الممتاز بغياب 10 لاعبين، بدون أن يمنعه ذلك من تحقيق الفوز 3-صفر.

وفي المجموعة الثالثة، يحلّ ممثل إنكلترا الآخر مانشستر سيتي ضيفاً على أولمبياكوس وهو أمام فرصة حسم تأهّله أيضاً بما أنه يتصدّر بتسع نقاط، وبفارق ست عن ضيفه اليوناني الذي خسر ذهاباً 3-صفر، فيما يحلّ بورتو البرتغالي ضيفاً على مرسيليا الفرنسي الأخير (من دون نقاط) وهو في المركز الثاني بست نقاط. لكن فريق المدرب الإسباني بيب غوارديولا يخوض اللقاء بمعنويات مهزوزة بعد خسارته في الدوري أمام مضيفه توتنهام صفر-2، ما جعله يتقهقر في المركز الثالث عشر بفارق 8 نقاط عن منافسه اللندني المتصدر.

> سيكون ليفربول الإنكليزي امام فرصة جيّدة لحسم تأهّله حين يستضيف أتالانتا الإيطالي

استراحة

كلمات متقاطعة 3605

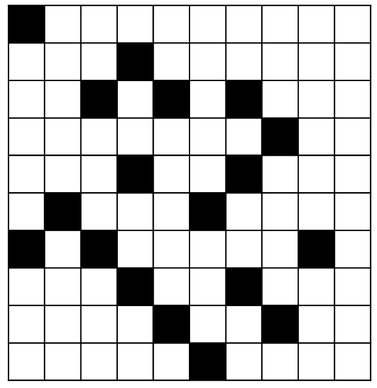

أفقيا

1- عاصمة جزيرة تنريف – 2- شاعر أموي – إقترب – 3- زفاف – للإستدراك – 4- للنداء – فنان لبناني من أغانيه «العالطيب» – 5- ما لا نهاية له – خاصتي – تكلمت وروت – 6- جزيرة إيطالية تفصل البندقية عن الأدرياتيك – من الطيور – 7- عائلة عالم طبيعيات انكليزي راحل – 8- من عوامل الطقس في الشتاء – عملة آسيوية – غزال أبيض – 9- بحر – سرب من الطيور – خشبة يُنصب عليها كساء في المزروعات يُفزّع بها الطير – 10- مدينة سورية – إشارة باليد تشير الى النصر

عمودياً

1- من يقوم بإيصال الرسائل والطرود – 2- من أشهر أطباء الإسلام وفلاسفتهم لقبّ بجالينوس العرب – سن – 3- بشر – خصم عنيد – 4- ظهرت الحموضة في العجين – للندبة – جرذ بأجنبية – 5- الشاخص من الآثار – يُستعمل في التنظيف – 6- ثعب وأعيا – نبات طيّب الرائحة – 7- أصل البناء – مسّ بيده – يُستخرج من العنب والتفاح – 8- حُبّ – من مستحضرات التجميل – ريح طيبة – 9- الة في الساعة تحرّك دواليبها ويُعرف أيضاً بالنابض – الإسم القديم لمملكة تايلند – 10- مشروب ساخن – شريعة أو دين

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- سيات – هوبدا – 2- ماجينو – شبل – 3- بلي – الخميس – 4- رئيس – طه – 5- ال – دابة – جو – 6- لير – و و – فهد – 7- خل – كي – ري – 8- شيكاغو – 9- أفغانستان – 10- ببرل هاربور

عمودياً

1- سمّية الخشّاب – 2- يال – ليل – في – 3- أجير – شغر – 4- تي – يد – خيّال – 5- ناساو – كنه – 6- هول – بوكاسا – 7- خطة – يغتر – 8- يشمّه – واب – 9- دبي – جهر – نو – 10- السعودية

sudoku 3605

9	5		2			7		
	3	4	8	1			9	
	6							1
	7		5		4			
8		6		9			5	
		9		3	2			7
					1			
3	8	2				6		9
			9	2		5	3	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3604

2	3	7	5	4	1	9	8	6
1	9	8	7	3	6	2	4	5
5	6	4	8	9	2	7	1	3
4	1	2	3	7	9	6	5	8
3	5	9	2	6	8	1	7	4
8	7	6	1	5	4	3	9	2
6	8	3	4	1	7	5	2	9
7	4	5	9	2	3	8	6	1
9	2	1	6	8	5	4	3	7

مشاهير 3605

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيزيائي إيطالي (1905- 1989) حصل خلال حياته على الجنسية الأميركية ونال جائزة نوبل عام 1959 لإكتشافه مضاد البروتون

1+9+4+10+3+2 = الخصم ■ 7+5+6+4 = عاصمة آسيوية ■ 4+8+11 = يأتي بعد

حل الشبكة الماضية: **حمزة أبو فارس**

إعداد نعوم مسعود

هل نحن بحاجة إلى مؤتمر تأسيسي؟

عمر نشابة *

مئة عام مرّت على إعلان المندوب السامي الفرنسي هنري غورو، والبطريرك إلياس الحويك، والمفتي مصطفى نجا، قيام دولة لبنان الكبير من قصر الصنوبر في بيروت، وذلك بعد انهيار السلطنة العثمانية التي استمرّت إدارتها لشؤون المنطقة نحو 400 سنة.

وكان السلطان سليم الأول قد أخضع بلاد الشام لسلطة الباب العالي، في مطلع القرن السادس عشر، ومنذ ذلك الحين نظّم العثمانيون إدارة شؤون الساحل السوري، وتكوّنت علاقات شائكة ومتناقضة أحياناً بين المجموعات المختلفة التي تسكن جبل لبنان وسهل البقاع ووادي التيم مع الحكم العثماني.

قضت الحرب العالمية الأولى على «الرجل المريض»، وحلم العرب بتأسيس البديل من المحيط إلى الخليج. لكن الأحلام تبدّدت وتحوّلت أحياناً إلى كوابيس صنعتها مارب القوى الغربية المتسابقة لتقاسم المغانم من السلطنة المنهارة، ومنع العرب من توحيد صفوفهم لإعادة بناء قوة كبيرة في الشرق تمنع الغرب من استغلال موارده.

أمّا لبنان الكبير، لم يفلح في تكوين نفسه بمفهوم جامع، إذ تغلّبت الطوائف وبارونيا الأقليات على ركائز الجمهورية الديموقراطية. وبرعاية وإشراف عسكري فرنسي، صنع زعماء المجموعات المختلفة دولة تعتمد توزيع الحصص على الطوائف، وسبقت انتخابات المجلس التمثيلي، على أساس طائفي، صياغة دستور عام 1926، فكرّست التقاسم الطائفي للسلطة. فمنذ عام 1920، مروراً بجلاء الجيش الفرنسي عن لبنان بعد عام 1943، قامت جمهورية في لبنان بجمهور مقطّع الأوصال.

وبالرغم من محاولات جمع الطوائف تحت سقف واحد، تغلّبت الانتماءات الفئوية على الهوية الوطنية الجامعة. وصحيح أنّ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، شهدت مساعي بناء دولة القانون والمؤسّسات وتطوير الإدارة العامة، إلّا أنّ التنافس الطائفي والخلافات العميقة بشأن الهوية والانتماء والتوجّه السياسي والعقائدي، بددوا الأمال بقيام جمهورية ديموقراطية فعلية. ولعلّ الخلافات الحادّة بين اللبنانيين من أهم مسهّلات التدخّل الخارجي في شؤونهم، حيث ذهب البعض إلى حدّ الاستعانة الصريحة بقوى خارجية لمحاربة من يفترض أن يكونوا شركاءهم في الوطن.

مئة عام مرّت، وها قد عاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ليعلن من القصر نفسه - قصر الصنوبر - مبادرة إنقاذية لوليد لبنان الكبير، الغارق في مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وها قد فتحت ستارة المسرح اللبناني على جولة جديدة من الصراعات الطائفية والمذهبية، المتكثّفة غالباً مع خريطة الاصطفاف الإقليمي والدولي. ولا بدّ أن نسلّم بأنّ شعار الحياد للبنان يتحوّل إلى شعار فئوي، لا لأنّه صدر عن مرجع طائفي بل لأنّ جزءاً لا يُستهان به من اللبنانيين لا يحبّذونه، وهم لم يُستشاروا أصلاً بشأن تعريف الحياد، وقد عدّه البعض مطلباً خارجياً أكثر من قناعة وطنية جامعة. مئة عام من الصراعات الداخلية والاجتياحات العسكرية الخارجية والتدخّلات الإقليمية والدولية. مئة عام من تنافس الطوائف والمذاهب، لتحصيل امتيازات وحقوق لكلّ منها كمجموعة منفصلة ومتناحرة أحياناً مع مجموعات أخرى. مئة عام من الاصطفاف وإعادة الاصطفاف وتبدّل المواقف والمواقع والتحالفات الداخلية والإقليمية والدولية. مئة عام، ولم تبقَ قوّة استعماريّة - بمختلف أشكال وأنواع الاستعمار - إلّا وتدخّلت في رسم معالم الكيان اللبناني، الذي بدا العوبة أو مسرح اختبار أو حلبة لتصفية حسابات. مئة عام من السعي إلى المشاركة، من خلال محاصصة مقوّمات دولة ضعيفة لم يتّفق أبناؤها تماماً على هويّتها وشكلها وبنيتها، ولا حتى على أساس قيمها كجمهورية ديموقراطية.

مئة عام من الفشل. وأعتقد أننا ما زلنا نمتنع عن تشخيص ذلك الفشل بشكل صريح - ربما بهدف تجنّب الصدام - أو نختلف على جسّ النبض، وكأنّ انتظام دقّات قلب الوطن هي مسألة وجهة نظر.

فإذا سلّمنا بأنّ وظائف الدولة الأساسية تتمحور حول العقد الاجتماعي، فيمكن قياس الفشل على أساسه. لا يلتزم اللبنانيون، أو قطبة مخفية، على الأرجح، بأصل الاتفاق الذي يصل الأمر إلى زاوية الاستخدام المعلوماتي لأشخاص أو منظّمات محلّية عن البلدان المعنية، وخصوصاً بعد الصدمة التي عانتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، عندما اكتشفت بأنّ معلوماتها تساوي صفراً عن الحاكمين الجدد في طهران ما قبل الشاه، عام 1979، بسبب اعتمادها على المصادر الرسمية الاستخبارية لنظام الشاه، وبعد التجربة التي تأكد عبرها أنّ الباحثين الغربيين في الشؤون العربية والإسلامية بغالبيتهم سطحيون، وأنّ الباحثين المحليين الآتين من التربة هم أفضل. يمكن أن يمتدّ الأمر إلى استخدام الشخصيات الحقوقية، مثل بهي الدين حسن، كأداة ضغط على الأنظمة، وهو ما جرى ضدّ مبارك من قبل واشنطن وعواصم أوروبية، منذ عام 2005.

هنا يجب الاستدراك: لم يكن بهي الدين حسن استثناءً، بل رأينا عمليات استقطاب غربيّة، أميركيّة وأوروبيّة، لمعارضين عراقيين ولمثقّفين وكتّاب عراقيين، منذ أن وُضع العراق في استراتيجية واشنطن الاستهدافية، بدءاً من عام 1991، كما أنّ كثيراً منهم تولّى مناصب في عراق ما بعد احتلال عام 2003. في لبنان، تفتت عمليات تعويم أميركية - أوروبية، عبر التمويل الكثيف لمنظّمات غير حكومية في فترة الخلاف الأميركي - السوري حول لبنان، في أعوام 2004 - 2005، ثمّ تكرّر الأمر في أعوام 2018 - 2020، خلال فترة الاستهداف الأميركي لحزب الله، على وقع الخلاف الأميركي - الإيراني.

تبقى سوريا حالة خاصة: منذ عام 2004، جرى اهتمام غربي كثيف بالمعارضة السورية، بعد تجاهل غربي أميركي - أوروبي لها، منذ السبعينيات، مع توافق واشنطن ودمشق على الدخول العسكري السوري إلى لبنان عام 1976. وقد جرى تنظيم ورشات عمل كثيفة لأموال الناس، وعن محاسبة الرؤساء والوزراء المسؤولين عن انفجار المرفأ، الذي أدى إلى قتل الناس في بيوتهم، ووقف الفساد ومحاسبة الفاسدين الكبار. وما زالت الواسطة والمحسوبيات توفّر استثناءات لتطبيق القوانين وللتوظيف العشوائي وللاستفادة من موارد الدولة. أمّا البوليس، فتحوّل إلى جنّاح عسكري لحماية المنظومة الحاكمة، بدل أن يخدم الناس من خلال السهر على تأمين الحقوق والسعي إلى إصلاح السلوك الجنائي.

وتنقل وسائل الإعلام معلومات عن فساد الرؤساء والوزراء والنواب والمدراء والضبّاط والقضاة، وتعرض مستندات وتسجيلات صوتية ومرئية تدلّ إلى حجم الفساد. كلّ ذلك، ولا يحرّك القضاء ساكناً ولا يتجرّأ قاضٍ على أن يتخطّى الحدود التي وضعها الحكّام أمامه، من خلال تدخّلهم في التشكيلات القضائية، ومن خلال محاصصة المراكز والمناصب والدوائر، بما فيها الدوائر القضائية.

وعلى المستوى المالي، يتصرّف حاكم المصرف المركزي وكأنّه حاكم مطلق الصلاحيات، حيث إنه يحظى بحماية بعض رجال الدين وبرعاية زعماء الطوائف والأحزاب. يرفض الرجل تسليم المستندات للتدقيق المالي، بينما يزيد ذلك من اقتناع الناس بأن في ما يخفيه، جنايات على أرزاقهم وعلى ما تبقّى من أموال في خزينة الدولة.

بعض السياسيين في الحكم تنبّهوا على ما يبدو إلى حجم الأزمة، ولكن بدل أن يبحثوا عن حلول جذرية تعيد بعضاً من الثقة وتصلح بعضاً ممّا تحطّم وتطلق خطّة إصلاحيّة جذرية، ابتدعوا سبلاً لتخدير الشعب، من خلال إجراءات شكلية ووعود واهية بمستقبل أفضل. وجاء تأخير تشكيل الحكومة وظهور الخلافات على تناتش الحصص في منظومة الحكم، ليكشف حقيقة فشل الجمهورية. جمهورية لا يبدو أنّها قابلة للإصلاح، وقد وصلت الأزمة إلى حدّ يجعل الترقيع بدون جدوى هذه المرة.

خلال السنوات الماضية، التقى زعماء الطوائف والمذاهب والأحزاب والتيارات سعياً، كما قالوا، للحوار وبحثاً عن حلول لصراعاتهم ولمشاكل الدولة. أنتج الحوار تسويات اعتمدت المحاصصة في ما يشبه المعادلة الشعبوية «مرّقلي لمرّقلك». وبقي التنافس الفئوي الطائفي المذهبي والسياسي على حاله، ما أدّى إلى مزيدٍ من تعطيل العمل الحكومي وتخريب مؤسّسات الدولة.

الدستور اللبناني بقي حبراً على ورق بلجأ إليه السياسيون فقط للمطالبة بصلاحيات في لعبة المحاصصة والتنافس. أمّا الاحتكام إلى الدستور، للمطالبة باحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلاً، والذي يتضمّن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فحدِّث ولا حرج، علماً بأنّ نسبة الفقر في لبنان تضاعفت أخيراً، ويُحرم الكثيرون اليوم من أبسط حاجاتهم المعيشية.

قد لا يعترض أحد على الحاجة إلى تغيير ما، وربما إلى تغيير جذري واسع النطاق، خصوصاً بعدما وصلت إليه البلاد من انهيار اقتصادي واحتدام التوتّرات الطائفية والمذهبية والمناطقية، وتمدّد الفساد والإفساد وتفشّي النظام الزبائني والتراجع الثقافي والتربوي. وقد يُتّفق على عقد مؤتمر وطني، لكن مهلاً، ما الذي يضمن نجاح مؤتمر كهذا وعدم تحوّله إلى مادّة خلافية تُضاف إلى سجل المشاكل بين اللبنانيين؟

وعلى المستوى العملي، لن يتصرّف المؤتمرون كأنهم في مؤتمر تأسيسي حيث إنّ المشاركة في مؤتمر تأسيسي تعني أنّ المشاركين بالمؤتمر العام وحدهم قرار تحويله إلى مؤتمرٍ تأسيسيّ. ولا شك في أنّ حجم المشاركة في المؤتمر، وشموله جميع الأطراف والمجموعات التي تنتمي اليوم إلى الكيان اللبناني الهشّ، يحدّد مدى نجاحه حتى لو لم يتحوّل إلى مؤتمر تأسيسي.

أمّا إذا قرّر المؤتمرون تحويل المؤتمر إلى مؤتمر تأسيسي، فلا بدّ من تأييد جماهيري من خلال الاستفتاء الشعبي العددي العام. ومن يرفض الديموقراطية العددية، إنّما يحدّد التمييز بين من يفترض أن يعيشوا معاً في بلد تُحترم فيه حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان هي حقوق فردية بالأساس، ولا يجوز أن تتفوّق حقوق جماعات ومجموعات وطوائف على حقوق الأفراد. لكلّ مواطن حقوق أساسية لا تنقّص عن حقوق مواطن آخر، ولا تزيد عنها أيّاً كان انتماؤه الطائفي أو المذهبي. أمّا إذا رفضت بعض المجموعات والأحزاب والتيارات الديموقراطية العددية، فلا أعتقد أنّ المجال لقيام جمهورية في لبنان يبقى قائماً، لأنّ المساواة بين الناس تشكّل أساس الجمهورية الديموقراطية.

هذا الساحل الجميل، وهذه الجبال الشامخة، وهذا السهل المعطاء، وهذا المناخ اللطيف، يجعل من لبنان من أجمل البقع الجغرافية على سطح الأرض. أما شعبنا الغني بتاريخه وبتنوّع أصول أبنائه والمتأثر بتيارات عقائدية وثقافية وفكرية من الشرق والغرب والجنوب والشمال، لا بدّ أن يجد سبيلاً لتأسيس جمهورية يعيش فيها كلّ منّا حياة كريمة نكون فيها معاً في دولة التعددية والحرية والديموقراطية.

والمؤتمر التأسيسي لا حضرات السيدات والسادة، يبصر النور يوم تتوفر في نفوس كلّ منّا إرادة جدية صادقة لتقبّل الشراكة الصادقة، بعيداً عن التمييز الطائفي وعن الصراعات الفئوية.

وبالرغم من كلّ ما نمرّ به من ويلات ومصائب، يبقى يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر، مناسبة وطنية جامعة لا بدّ أن نستذكرها ونحييها، حيث إنّها احتفال بانتهاء الانتداب الفرنسي. إنّ فشل قيام الجمهورية اللبنانية لا يفترض أن يستدعي عودة الانتداب الفرنسي، ولو بشكل مبادرة إنقاذية، بل هو يستدعي منّا مراجعة أسباب الفشل وتشخيص مشاكلنا بشكل واضح وعلني وصريح، والجلوس معاً من دون أيّ تدخل خارجي. وكأنّني أتحدّث عن كوكب آخر.

* كاتب من أسرة «الأخبار»، متخصص في العدالة الجنائية وحقوق الإنسان

من مشروع مشترك بعنوان XAOS للفنانين الهولنديين نك ليافير وجوست ستوخوف

مشاريع احتلالٍ... من دون جيوش

محمد سيد رصاص *

في عام 2010، أخبرني أحد المسؤولين في منظّمة حقوقيّة سورية، بأنّ بهي الدين حسن، مدير «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان»، يأخذ راتباً شهرياً من «الشبكة الأوروبية المتوسطية للحقوق الإنسان» - وهي مرتبطة بالاتحاد الأوروبي - يفوق بالدولار أو اليورو، راتب الرئيس المصري حسني مبارك. دفعني هذا إلى البحث عن السرّ وراء ذلك الأمر الذي يجعل منظّمة رسميّة أوروبيّة، تخضع للتدقيق المالي الشديد من الحكومات ومن البرلمان الأوروبي، تُغدق كلّ ذلك المال الآتي من دافع الضرائب في بلدان الاتّحاد على شخص غير أوروبي. هذا طبعاً غير التمويل لنشاط «مركز القاهرة»، الذي كان بمثابة منشّق إقليميّ بشمل البلدان العربية المتوسّطية، ليس فقط مع «الشبكة»، بل مع طيف واسع أيضاً من المنظّمات الحقوقية الدولية، تجعل بهي الدين حسن مميّزاً إجرائياً إلى الدائرة الدولية الحقوقية تضطرّ كلّ المنظّمات المصرية والعربية للمرور عبره.

بحثتُ عن سيرة الرجل، منذ تأسيسه للمركز عام 1993، فوجدت ناشطاً حقوقياً جريئاً ضدّ سلطة حسني مبارك، قام بتأسيس منظّمة حقوقية كانت لها نشاطات واسعة، محلّياً، في تسجيل انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها أنتهاكات ضدّ الجسناء الإسلاميين واليساريين والعلمانيين، حتى تمّ تلقيبه بـ«إمبراطور الملفّ الحقوقي»، ولكن من دون قدرات تتيح له تأليف كتب نظرية أو حتى أبحاث في القضايا الحقوقيّة أو السياسيّة. وعند متابعته، عبر تسجيلات «يوتيوب» لمقابلات تلفزيونيّة له، تجد شخصاً زرب اللسان ولكن من دون فكر أو ثقافة أو قدرات تحليليّة سياسيّة.

عند هذا، يندفع المرء إلى طرح سؤال: من يضحك على من؟ بهي الدين حسن، الذي ركب طائرات وأقام في فنادق على حساب الاتّحاد الأوروبي، أكثر من مفوّضي الاتحاد الأوروبي المتتابعين للشؤون الخارجية، كاثفير سولانا وكاترين أشتون وفيدريكا موغيريني، أم الذين يديرون من بروكسل «الشبكة الأورو - متوسطية»؟ كانت إجابتي، بأنّ لا أحد من طرفي هذه العلاقة يضحك على الآخر، بل هناك توافق ضمنيّ «ما» على قواعد اللعبة، ولكن بالتأكيد ليست المسألة الخاصّة بحقوق الإنسان هي جوهر المسألة ولا موضوعها، بل السطح الظاهريّ لها.

هنا، إذا درسنا مؤهّلات موظّفي بروكسل، نجد أنّ معايير الاستخدام تتخطّى ما يملكه بهي الدين حسن من مزايا شخصية حتى في الملفّ الحقوقي، لهذا يجب البحث عن زاوية أو قطبة مخفية. في هذا الصدد، على الأرجح يصل الأمر إلى زاوية الاستخدام المعلوماتي لأشخاص أو منظّمات محلّية عن البلدان المعنية، وخصوصاً بعد الصدمة التي عانتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، عندما اكتشفت بأنّ معلوماتها تساوي صفراً عن الحاكمين الجدد في طهران ما بعد الشاه، عام 1979، بسبب اعتمادها على المصادر الرسمية الاستخبارية لنظام الشاه، وبعد التجربة التي تأكد عبرها أنّ الباحثين الغربيين في الشؤون العربية والإسلامية بغالبيتهم سطحيون، وأنّ الباحثين المحليين الآتين من التربة هم أفضل. يمكن أن يمتدّ الأمر إلى استخدام الشخصيات الحقوقية، مثل بهي الدين حسن، كأداة ضغط على الأنظمة، وهو ما جرى ضدّ مبارك من قبل واشنطن وعواصم أوروبية، منذ عام 2005.

هنا يجب الاستدراك: لم يكن بهي الدين حسن استثناءً، بل رأينا عمليات استقطاب غربيّة، أميركيّة وأوروبيّة، لمعارضين عراقيين ولمثقّفين وكتّاب عراقيين، منذ أن وُضع العراق في استراتيجية واشنطن الاستهدافية، بدءاً من عام 1991، كما أنّ كثيراً منهم تولّى مناصب في عراق ما بعد احتلال عام 2003. في لبنان، تفتت عمليات تعويم أميركية - أوروبية، عبر التمويل الكثيف لمنظّمات غير حكومية في فترة الخلاف الأميركي - السوري حول لبنان، في أعوام 2004 - 2005، ثمّ تكرّر الأمر في أعوام 2018 - 2020، خلال فترة الاستهداف الأميركي لحزب الله، على وقع الخلاف الأميركي - الإيراني.

تبقى سوريا حالة خاصة: منذ عام 2004، جرى اهتمام غربي كثيف بالمعارضة السورية، بعد تجاهل غربي أميركي - أوروبي لها، منذ السبعينيات، مع توافق واشنطن ودمشق على الدخول العسكري السوري إلى لبنان عام 1976. وقد جرى تنظيم ورشات عمل كثيفة لأموال الناس، وعن محاسبة الرؤساء والوزراء المسؤولين عن انفجار المرفأ، الذي أدى إلى قتل الناس في بيوتهم، ووقف الفساد ومحاسبة الفاسدين الكبار. وما زالت الواسطة والمحسوبيات توفّر استثناءات لتطبيق القوانين وللتوظيف العشوائي وللاستفادة من موارد الدولة. أمّا البوليس، فتحوّل إلى جنّاح عسكري لحماية المنظومة الحاكمة، بدل أن يخدم الناس من خلال السهر على تأمين الحقوق والسعي إلى إصلاح السلوك الجنائي.

وتنقل وسائل الإعلام معلومات عن فساد الرؤساء والوزراء والنواب والمدراء والضبّاط والقضاة، وتعرض مستندات وتسجيلات صوتية ومرئية تدلّ إلى حجم الفساد. كلّ ذلك، ولا يحرّك القضاء ساكناً ولا يتجرّأ قاضٍ على أن يتخطّى الحدود التي وضعها الحكّام أمامه، من خلال تدخّلهم في التشكيلات القضائية، ومن خلال محاصصة المراكز والمناصب والدوائر، بما فيها الدوائر القضائية.

وعلى المستوى المالي، يتصرّف حاكم المصرف المركزي وكأنّه حاكم مطلق الصلاحيات، حيث إنه يحظى بحماية بعض رجال الدين وبرعاية زعماء الطوائف والأحزاب. يرفض الرجل تسليم المستندات للتدقيق المالي، بينما يزيد ذلك من اقتناع الناس بأن في ما يخفيه، جنايات على أرزاقهم وعلى ما تبقّى من أموال في خزينة الدولة.

بعض السياسيين في الحكم تنبّهوا على ما يبدو إلى حجم الأزمة، ولكن بدل أن يبحثوا عن حلول جذرية تعيد بعضاً من الثقة وتصلح بعضاً ممّا تحطّم وتطلق خطّة إصلاحيّة جذرية، ابتدعوا سبلاً لتخدير الشعب، من خلال إجراءات شكلية ووعود واهية بمستقبل أفضل. وجاء تأخير تشكيل الحكومة وظهور الخلافات على تناتش الحصص في منظومة الحكم، ليكشف حقيقة فشل الجمهورية. جمهورية لا يبدو أنّها قابلة للإصلاح، وقد وصلت الأزمة إلى حدّ يجعل الترقيع بدون جدوى هذه المرة.

خلال السنوات الماضية، التقى زعماء الطوائف والمذاهب والأحزاب والتيارات سعياً، كما قالوا، للحوار وبحثاً عن حلول لصراعاتهم ولمشاكل الدولة. أنتج الحوار تسويات اعتمدت المحاصصة في ما يشبه المعادلة الشعبوية «مرّقلي لمرّقلك». وبقي التنافس الفئوي الطائفي المذهبي والسياسي على حاله، ما أدّى إلى مزيدٍ من تعطيل العمل الحكومي وتخريب مؤسّسات الدولة.

الدستور اللبناني بقي حبراً على ورق يلجأ إليه السياسيون فقط للمطالبة بصلاحيات في لعبة المحاصصة والتنافس. أمّا الاحتكام إلى الدستور، للمطالبة باحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلاً، والذي يتضمّن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فحدِّث ولا حرج، علماً بأنّ نسبة الفقر في لبنان تضاعفت أخيراً، ويُحرم الكثيرون اليوم من أبسط حاجاتهم المعيشية.

قد لا يعترض أحد على الحاجة إلى تغيير ما، وربما إلى تغيير جذري واسع النطاق، خصوصاً بعدما وصلت إليه البلاد من انهيار اقتصادي واحتدام التوتّرات الطائفية والمذهبية والمناطقية، وتمدّد الفساد والإفساد وتفشّي النظام الزبائني والتراجع الثقافي والتربوي. وقد يُتّفق على عقد مؤتمر وطني، لكن مهلاً، ما الذي يضمن نجاح مؤتمر كهذا وعدم تحوّله إلى مادّة خلافية تُضاف إلى سجل المشاكل بين اللبنانيين؟

وعلى المستوى العملي، لن يتصرّف المؤتمرون كأنهم في مؤتمر تأسيسي حيث إنّ المشاركة في مؤتمر تأسيسي تعني أنّ المشاركين بالمؤتمر العام وحدهم قرار تحويله إلى مؤتمرٍ تأسيسيّ. ولا شك في أنّ حجم المشاركة في المؤتمر، وشموله جميع الأطراف والمجموعات التي تنتمي اليوم إلى الكيان اللبناني الهشّ، يحدّد مدى نجاحه حتى لو لم يتحوّل إلى مؤتمر تأسيسي.

أمّا إذا قرّر المؤتمرون تحويل المؤتمر إلى مؤتمر تأسيسي، فلا بدّ من تأييد جماهيري من خلال الاستفتاء الشعبي العددي العام. ومن يرفض الديموقراطية العددية، إنّما يحدّد التمييز بين من يفترض أن يعيشوا معاً في بلد تُحترم فيه حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان هي حقوق فردية بالأساس، ولا يجوز أن تتفوّق حقوق جماعات ومجموعات وطوائف على حقوق الأفراد. لكلّ مواطن حقوق أساسية لا تنقّص عن حقوق مواطن آخر، ولا تزيد عنها أيّاً كان انتماؤه الطائفي أو المذهبي. أمّا إذا رفضت بعض المجموعات والأحزاب والتيارات الديموقراطية العددية، فلا أعتقد أنّ المجال لقيام جمهورية في لبنان يبقى قائماً، لأنّ المساواة بين الناس تشكّل أساس الجمهورية الديموقراطية.

هذا الساحل الجميل، وهذه الجبال الشامخة، وهذا السهل المعطاء، وهذا المناخ اللطيف، يجعل من لبنان من أجمل البقع الجغرافية على سطح الأرض. أما شعبنا الغني بتاريخه وبتنوّع أصول أبنائه والمتأثر بتيارات عقائدية وثقافية وفكرية من الشرق والغرب والجنوب والشمال، لا بدّ أن يجد سبيلاً لتأسيس جمهورية يعيش فيها كلّ منّا حياة كريمة نكون فيها معاً في دولة التعددية والحرية والديموقراطية.

والمؤتمر التأسيسي لا حضرات السيدات والسادة، يبصر النور يوم تتوفر في نفوس كلّ منّا إرادة جدية صادقة لتقبّل الشراكة الصادقة، بعيداً عن التمييز الطائفي وعن الصراعات الفئوية.

وبالرغم من كلّ ما نمرّ به من ويلات ومصائب، يبقى يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر، مناسبة وطنية جامعة لا بدّ أن نستذكرها ونحييها، حيث إنّها احتفال بانتهاء الانتداب الفرنسي. إنّ فشل قيام الجمهورية اللبنانية لا يفترض أن يستدعي عودة الانتداب الفرنسي، ولو بشكل مبادرة إنقاذية، بل هو يستدعي منّا مراجعة أسباب الفشل وتشخيص مشاكلنا بشكل واضح وعلني وصريح، والجلوس معاً من دون أيّ تدخل خارجي. وكأنّني أتحدّث عن كوكب آخر.

* كاتب من أسرة «الأخبار»، متخصص في العدالة الجنائية وحقوق الإنسان

> **منذ عام 2004 جرى اهتمام غربيّ كثيف بالمعارضة السورية، بعد تجاهل غربيّ أميركيّ - أوروبيّ لها منذ السبعينيات**

المرحوم المهندس علي محمد (أبو رزان) دبلوماسية غربية في دمشق، السؤال التالي: «لماذا تريدون إفساد المعارضين السوريين؟»، أجابته بضحكة من دون كلام. يمكن، هنا، أن يكون كلام دبلوماسية أميركية هي (جوليت وور)، مديرة العلاقات العامة في السفارة الأميركية في بيروت، هو الإجابة: «الولايات المتحدة لا تسعى إلى تغيير النظام في سوريا، بل إلى تغيير تصرّفاته» (جريدة «السفير»، يوم الجمعة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2005). في هذا الإطار، تمّ استخدام أميركي - أوروبي للمعارضين السوريين، الذين راهنوا على «الرياح الغربية» كمخلب قطّ للضغط على السلطة السورية، وليس كما راهن بعض هؤلاء، في عام 2004 - 2005، على تحقيق تكرار أميركي لسيناريو عراقي في سوريا، ثمّ كرّروا الخطأ ذاته، عام 2011، عندما راهنوا على تكرار أميركي للسيناريو الليبي ضدّ القذافي في سوريا.

ربما هنا يمكن أن نكمل الصورة، من خلال مثالين حصلا في السودان عام 2019، وفي العراق عام 2020: نزل عبد الله حمدوك بالبراشوت الأميركي، كرئيس وزراء سوداني تمّ فرضه بعد إزاحة عمر البشير على العسكر والقوى السياسية، وهو كان عضواً في الحزب الشيوعي، حتى نهاية الثمانينيات، وبعدها عمل في منظمات دولية اقتصادية تابعة للأمم المتحدة. تكرّر هذا في بغداد، عام 2020، عندما استطاعت واشنطن فرض مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء، وهو الذي - كمنفي عراقي معارض لسلطة صدام حسين - كان يعمل بين عامي 1999 - 2003 مدير برامج في قسم العراق في «إذاعة أوروبا الحرة»، التي أنشأتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، عام 1950، كإذاعة موجّهة لأوروبا الشرقية، في ذروة الحرب الباردة مع السوفيات.

السؤال الآن: ألا يدلّ مثالا حمدوك والكاظمي على أنّ استقطاب المعارضين من قبل الغرب الأميركي - الأوروبي، هو أبعد من نشاط حقوق إنسان، أو جمع معلومات، أو وسائل ضغط على الأنظمة، ليصل إلى توظيف أبعد نحو استخدامهم للسيطرة على مراكز القرار في بلدهم؟

* كاتب سوري

حياد لبنان خيار أم مجرّد تمنٍّ؟

روجيه نبعة *

«بطبيعة الحال، الخيار شيء مختلف عن التمنّي، حتى ولو بدا قريباً جداً منه. لا يكون هناك خيار حيال الأمور المستحيلة. ولو زعمنا أنّ خيارنا وقع عليها، فسنكون موضع سخرية الآخرين. خلافاً لذلك، يمكن أن نتمنّى شيئاً مستحيلاً، كالخلود مثلاً. (...) قد يكون موضوع الأمنية أشياء لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نحقّقها بأنفسنا (...)؛ خلافاً لذلك، لا يمكن أن يقع الخيار على أشياء كهذه، بل يقع على أشياء نحسب أننا قادرون على تحقيقها بأنفسنا» (أرسطو، في الأخلاق) [SPN]. «وما نيل المطالب بالتمنّي ولكن تؤخَذ الدنيا غلابا» (من قصيدة للشاعر أحمد شوقي، تغنّيها أم كلثوم)

شيءٌ من المنطق قبل الشروع في السياسة، وإلّا فلن يكون ممكناً فهم ما سأقول في السطور التالية. إذا كان الممكن (أي غير المستحيل) هو القابل للوجود، فيكون له نصيبٌ من التحقّق في الواقع، فإنّ المستحيل (أي غير الممكن) هو ما ليس قابلاً للوجود، وليس له أيّ نصيب لكي يتحقق في الواقع. ولكن إذا كان المستحيل هو ما لا يمكن أن يوجد، فإن الجائز (المحتمَل improbable) هو ما يمكن أن يوجد، ولكن له نصيبٌ ضئيلٌ في أن يتحقّق في الواقع. وتلك هي ضبابية المحتمَل الذي على الرغم من إمكان وجوده قد لا يوجد أبداً، ولذا فهو أقرب إلى الأمنية منه إلى الخيار!

والحال، أنّ مسألة حياد لبنان، السياسية بداهةً، هي مسألة منطقيّة قبل أن تكون سياسية. وذلك لأننا قبل أن نريد لبناناً حيادياً، علينا أن نسائل أنفسنا عمّا إذا كان يمكن للبنان أن يكون حيادياً. فإذا كان يمكن له أن يكون كذلك، فهل يملك الوسائل لتحقيق ذلك، ما يطرح عندئذٍ مسألة الاحتمال. وفقاً للمنطق الأرسطي، هل «حياد» لبنان خيار في متناول اليد، أم مجرّد تمنٍّ لا سبيل إلى تحقيقه؟

في خضمّ الفوضى الضاربة أطنابها في المنطقة برمّتها، هل يكون «حياد» لبنان، في نظر اللبنانيين بطوائفهم واتجاهاتهم المختلفة، خياراً، وبالتالي قيمةً جامعةً ومقبولة من الجميع؟ أم هو مجرّد أمنية يتمنّاها قسمٌ من اللبنانيين، عليه في هذه الحالة أن يتصدّى لقسم آخر من اللبنانيين لا يتمنّاها؟

العبرة السويسرية

قبل أن نتساءل عن حياد لبنان، لا بدّ من الذهاب إلى المثال السويسري، فسويسرا هي البلد النموذجي للحياد، وفي ضوء العبر التي يمكن أن نستخلصها من هذا البلد، تُطرَح مسألة حياد لبنان.

نجحت سويسرا، طوال حرب الثلاثين عاماً (1618 - 1648) في البقاء على الحياد. لكنّها لم تنجح في الحفاظ على هذا الحياد، إلّا بعدما كوّنت جيشاً من 36 ألف مقاتل، فأطلقت بذلك مفهوم «الحياد المسلّح» ودشّنت ما سوف يُسمّى - بعد الثورة الفرنسية - «جيشاً وطنياً». ولم يُعترَف بحياد سويسرا إلّا بعد انتهاء هذه الحرب، وبموجب اتفاقية وستفاليا (1648) التي وضعت حدّاً لحرب الثلاثين عاماً. ولم تعترف الدول الأوروبية الكبرى بحياد سويسرا، كما ورد في اتفاقية وستفاليا، بوصفه «عامل توازن وسلام»، إلّا في معاهد فيينا (1815) التي أنهت الحروب النابوليونية.

وعلى الرغم من أنّ نابوليون بونابرت فرض على السويسريين الانضمام إلى جيشه، أثناء حملته على روسيا (1812)، فإنّ سويسرا أعلنت حيادها وحرمة أراضيها مجدّداً، بعد هزيمة نابوليون في لايبزغ (1813)، واعترفت اتفاقية باريس (1815) بهذا الإعلان الذي أُقرّ في العام نفسه في مؤتمر فيينا. وعندما وقعت سويسرا، أثناء الحرب العالمية الأولى، بين الكتلتَين المتصارعتَين في هذه الحرب، نجحت في تفعيل حيادها، كما نجحت مرة أخرى في تفعيل هذا الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية. لكن عندما أعلن هتلر أنه سيجتاح سويسرا، سارعت الحكومة السويسرية إلى تحديث جيشها استعداداً لخوض الحرب. ومعلومٌ أنّ هتلر لم يُقْدِم على اجتياح سويسرا، لأسباب لا مجال لذكرها ها هنا، ونكتفي بالتشديد على أنّ سويسرا اتّخذت كلّ الاستعدادات والتدابير اللازمة لمجابهة الأخطار التي تتهدّدها.

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من العبرة السويسرية؟ الدرس الأول، هو أنّ الحياد لا يصبح خياراً قابلاً للتحقيق سياسياً إلّا إذا كان المطالبون بالحياد في البلد المعني، قد أفلحوا في جعل الحياد شعاراً وطنياً ومطلباً يُجمع عليه جميع مواطني البلد، وفي هذه الحالة وحدها يتحوّل الحياد إلى نهج سياسي تنتهجه الدولة، يصبح خياراً سياسياً قابلاً للتحقيق. في الواقع، لبنان لم يتوافر له هذا الشرط، ربما كانت هناك رغبة في الحياد لدى الكثير من اللبنانيين (ومن جميع الطوائف)، لكنّها لم تصبح شعاراً وطنياً، وما زالت في حدود التمنّي.

التزام هذه الأمنية وتبنّيها شرطٌ لا بدّ منه، لكنه ليس كافياً. وذلك لأنّ الحياد لا يتوقف على النوايا الطيّبة، بل يلزمه، كما يُثبت تاريخ سويسرا، إنشاء جيش قويّ لتعزيزه، و«إرادة مسلّحة» لحمايته وفرضه على الأعداء، سواء في الداخل أم في الخارج. وهذا الشرط أيضاً لم يتوافر للبنان.

وكما يُفيدنا تاريخ سويسرا، فإنّ «الإرادة الداخلية» وحدها لا تكفي لفرض حياد لبنان، بل لا بدّ أيضاً من موافقة جيرانه الأقربين (إقليمياً: إسرائيل وسوريا والمملكة العربية السعودية، وتركيا وإيران) والأبعدين (العالم). كذلك، هنالك شرط لا غنى عنه وهو تثبيت موافقة الجيران في اتفاقيات تنصّ على ذلك. وهذا الشرط لم يتوافر أيضاً للبنان.

أخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ حياد سويسرا لم يكن أبداً هدفاً في حدّ ذاته. وهو ليس في عداد أهداف الدستور الذي ينصّ على أنّ هدف الحياد هو الاستقلال، وليس الحياد من أجل الحياد (المادة 2 والمادة 173 من الدستور السويسري). ولمّا كان الاستقلال هو الهدف الأسمى، فإنّ الحياد لم يعُد سوى وسيلة لصون الاستقلال. وهذا أيضاً شرطٌ غير متوافر للبنان!

فإذا كان أيّ من تلك الشروط اللازمة لكي يتحقّق خيار الحياد، غير متوافر للبنان، فما النفع اليوم من الجهر عالياً وبالصوت القوي بما يُراد له أن يكون شعارا

على الغلاف

ارتدادات «لقاء نيوم»: احتفالات إسرائيلية بـ«الجزم» السعودي

لم تحجب الانتقادات الإسرائيلية لتسريب بنيامين نتنياهو خبر لقائه بمحمد بن سلمان الاغتباط بهذا الحدث وما سيليه. وعلى رغم أن ثمة قناعة بأن الظروف الصعبة التي تواجهها السعودية، وفي مقدّمها خيار فوز إدارة غير حامونة الجانب في أميركا هي التي تدفعها إلى هذه الخطوات، إلا أنه لا اختلاف في المقابل على تسارع قطار التطبيع مع الرياض

علي حيدر

لم يترك نفي وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، انعقاد اللقاء بين ولي عهد المملكة محمد بن سلمان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مدينة "نيوم" على ساحل البحر الأحمر، أي مجال للشك في أن الاجتماع قد حصل فعلاً. وقد وصلت تفاصيله إلى وسائل الإعلام العبرية، التي تتسابق على نشر المزيد من التفاصيل عنه، وسط تقديرات بأن الخطوة تأتي في سياق مساعي الرياض لتحسين صورتها في واشنطن، وتعزيز فرص فوز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وبحسب ما نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، فإن الاجتماع استمر لساعات، وحضره من الجانب السعودي، إلى جانب بن سلمان، وزير الخارجية فيصل بن فرحان، ورئيس جهاز المخابرات العامة خالد الحميدان، ومن الجانب الإسرائيلي، نتنياهو ورئيس الموساد يوسي كوهين. وبحسب الصحيفة، فإن الاجتماع عُقد بسرية تامة، وبعد أن تم إبلاغ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بأن نتنياهو سيسافر إلى مكان غير معلوم، من دون أن يُطلعها على وجهته الحقيقية.

وبحسب الصحيفة، فإن الاجتماع استمر ثلاث ساعات، وتم خلاله بحث مجموعة من القضايا الإقليمية والثنائية، وعلى رأسها الملف النووي الإيراني، والتطبيع مع إسرائيل، والعلاقات الأميركية - السعودية، والتعاون الاقتصادي والأمني بين الرياض وتل أبيب. وأشارت الصحيفة إلى أن الاجتماع عُقد بعد أن أبلغ بن سلمان الإدارة الأميركية بأنه يريد أن يعرف ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها السعودية لتحسين علاقاتها مع واشنطن، وأن الأخيرة أبلغته بأن الخطوة الأولى هي التطبيع مع إسرائيل.

وتأتي هذه التطورات في ظل تقارير عن أن الرياض تعتزم تطبيع علاقاتها مع تل أبيب، وأن الأخيرة تضغط على الإدارة الأميركية الحالية من أجل تحقيق ذلك قبل نهاية ولاية ترامب، وقبل أن تتسلم إدارة جو بايدن مهامها في 20 كانون الثاني المقبل. وفي هذا السياق، أشارت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إلى أن الاجتماع في نيوم كان يهدف إلى تحقيق تقدم في هذا الملف، وأن الجانب السعودي طلب من نتنياهو أن يعمل على تسريع وتيرة التطبيع مع الرياض، وأن يقوم بالضغط على الإدارة الأميركية من أجل تحقيق ذلك.

وبحسب الصحيفة، فإن نتنياهو وافق على طلب بن سلمان، وأن الأخير أبلغه بأنه سيقوم بالضغط على الإدارة الأميركية، وأنه سيعمل على تسريع وتيرة التطبيع مع إسرائيل. وأشارت الصحيفة إلى أن نتنياهو أبلغ بن سلمان بأن الأخير لن يكون بحاجة إلى الذهاب إلى واشنطن من أجل لقاء الرئيس الأميركي، وأنه سيتم ترتيب لقاء بينهما في الرياض.

وفي السياق نفسه، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن "لقاء نيوم" لم يكن الأول مع نتنياهو، لكنها المرّة الأولى التي تسمح فيها الرقابة العسكرية بنشر الخبر في وسائل الإعلام، وفي وقت قريب جداً من موعد انعقاد اللقاء. وأن هذه الخطوة لم تكن لتحصل لولا ضوء أخضر من مكتب رئيس الحكومة، الذي اختار عدم نفي الرحلة أو تأكيدها. وأن المعلّق العسكري في "يديعوت أحرونوت"، اليكس فيشمان، أنه "مع كلّ الاحترام للمسألة الإيرانية والتطبيع، من المشكوك فيه أن هذا الاجتماع كان سيُعقد لولا شعور السعوديين بالحاجة إلى تجنيد إسرائيل كدرع إضافي أمام إدارة معادية في واشنطن"، معتبراً أن عن أمله في "ألّا يؤدي كشف رحلة نتنياهو إلى السعودية إلى تدمير ما تمّ بناؤه".

من جهتها، أشارت صحيفة "جيروزاليم بوست" إلى أنه لو أراد نتنياهو أن يبقى الأمر سرّاً لكان بإمكانه فعل ذلك بسهولة، عبر إيقاف تشغيل جهاز الإرسال والاستقبال، لكنه لم يفعل. على أن المسؤولين الإسرائيليين بشكل عام، ونتنياهو بشكل خاص، لا يتورّعون عن توظيف أهمّ المحطات والمواقف المتّصلة بقضايا الأمن القومي في سياقات داخلية وتنافسية وشخصية. وعليه، فإن وجود أبعاد مصلحية ذاتية أو سياسية داخلية لا يتعارض مع وجود دوافع وسياقات إقليمية فرضت مثل هذه الزيارة، والعكس صحيح.

> تل أبيب ستسمح للسعوديين بـ«جمعيات برّ» شرقي القدس

تطبيع، وإذا خرج أيّ منهما إلى حيّز التنفيذ فسوف يغيّر شبكة المصالح الجيو - سياسية في الشرق الأوسط 180 درجة". وأشارت الصحيفة إلى أن الهدف من اللقاء، بالاستناد إلى مسؤولين سعوديين، هو "إقامة جبهة موحّدة في قبالة إيران وإدارة بايدن التي هي في طور التشكّل". وتابعت أنه بالرغم من "تزايد الحرارة العلني في العلاقات بين البلدين"، إلا أنه حتى الساعة ستكتفي الرياض بالوضع الحالي للعلاقات مع تل أبيب. والّلافت أيضاً أن المسؤولين السعوديين كشفوا حقيقة وجود مخاوف من إدارة بايدن، ومن أوامر اعتقال متهمين بقتل الصحافي جمال خاشقجي، وبموجب ذلك، طلب ابن سلمان مساعدة الإسرائيليين. كذلك، كشفت "إسرائيل اليوم" أن تل أبيب ستسمح للسعوديين بـ"جمعيات برّ" شرقي القدس بهدف كبح نفوذ الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان. في السياق نفسه، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن "لقاء نيوم" لم يكن الأول مع نتنياهو، لكنها المرّة الأولى التي تسمح فيها الرقابة العسكرية بنشر الخبر في وسائل الإعلام، وفي وقت قريب جداً من موعد انعقاد اللقاء. ورأت أن هذه الخطوة لم تكن لتحصل لولا ضوء أخضر من مكتب رئيس الحكومة، الذي اختار عدم نفي الرحلة أو تأكيدها. ورأى المعلّق العسكري في "يديعوت أحرونوت"، اليكس فيشمان، أنه "مع كلّ الاحترام للمسألة الإيرانية والتطبيع، من المشكوك فيه أن هذا الاجتماع كان سيُعقد لولا شعور السعوديين بالحاجة إلى تجنيد إسرائيل كدرع إضافي أمام إدارة معادية في واشنطن"، معتبراً عن أمله في "ألّا يؤدي كشف رحلة نتنياهو إلى السعودية إلى تدمير ما تمّ بناؤه".

من جهتها، أشارت صحيفة "جيروزاليم بوست" إلى أنه لو أراد نتنياهو أن يبقى الأمر سرّاً لكان بإمكانه فعل ذلك بسهولة، عبر إيقاف تشغيل جهاز الإرسال والاستقبال، لكنه لم يفعل. على أن المسؤولين الإسرائيليين بشكل عام، ونتنياهو بشكل خاص، لا يتورّعون عن توظيف أهمّ المحطات والمواقف المتّصلة بقضايا الأمن القومي في سياقات داخلية وتنافسية وشخصية. وعليه، فإن وجود أبعاد مصلحية ذاتية أو سياسية داخلية لا يتعارض مع وجود دوافع وسياقات إقليمية فرضت مثل هذه الزيارة، والعكس صحيح.

> تل أبيب ستسمح للسعوديين بـ«جمعيات برّ» شرقي القدس

تدفعه إلى الكشف عنها. مع ذلك، رأت صحيفة "إسرائيل اليوم"، المقرّبة من رئيس الحكومة، أن التسريبات عن "لقاء نيوم" هي "مؤشّرات على تقدّم دراماتيكي بين البلدين نحو التوقيع على اتفاق سلام أو على الأقلّ اتفاق سرّية لن يتمّ الحفاظ عليها مع نتنياهو، في إشارة إلى أن الأخير لا يتورّع عن توظيف قضايا "الأمن القومي" في سياق مصالحه التي

> تل أبيب ستسمح للسعوديين بـ«جمعيات برّ» شرقي القدس

تدفعه إلى الكشف عنها. مع ذلك، رأت صحيفة "إسرائيل اليوم"، المقرّبة من رئيس الحكومة، أن التسريبات عن "لقاء نيوم" هي "مؤشّرات على تقدّم دراماتيكي بين البلدين نحو التوقيع على اتفاق سلام أو على الأقلّ اتفاق

القراءة الإسرائيلية العامة لـ«لقاء نيوم» محطة في سياق حركة التطبيع وبلورة التحالفات الجديدة (أ ف ب)

التطبيع وبلورة التحالفات الجديدة في المنطقة على وقع مجموعة من المتغيّرات، بدءاً من صمود إيران أمام "الضغوط القصوى"، وتمسّكها بثوابتها الصاروخية والنووية والإقليمية، مروراً بصمود حلفائها في لبنان وسوريا والعراق، وصولاً إلى سقوط ترامب وما قد يترتّب عليه من سيناريوات وتداعيات تتّصل بمجمل المشهد الإقليمي.

على المستوى السياسي الداخلي، ولّد "لقاء نيوم" سلسلة ردود فعل وتداعيات فورية، تمثّلت في قرار إدخال السعودية - بعد 24 ساعة من اللقاء - إلى قائمة "الدول الخضراء" التي يُعفى مَن يعود منها (إلى إسرائيل) من الحجر الصحي، إذ أفاد المعلّق السياسي، بارك رابيد، بأن المدير العام لوزارة الصحة، حزي ليفي، وقّع على مرسوم بهذا القرار، لتُنشر نسخة منه في القوائم، من دون بيان ترويجي في وسائل الإعلام. على خطّ موازٍ، وفي سياق انتقاد تسريب خبر الزيارة، رأى وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، أن التسريب "خطوة عديمة المسؤولية"، قائلاً، في إشارة ضمنية إلى نتنياهو: "أنا لا أتصرّف هكذا، ولن أتصرّف هكذا بخصوص هذا الأمر، وعلى الإسرائيليين أن يقلقوا"، مضيفاً: "تستطيعون تخيّل كم من الأمور السرّية قمت بها خلال حياتي، ومن بينها أمور بإيفاد من نتنياهو"، ملمّحاً بذلك إلى توظيف نتنياهو الداخلي لخطوات استراتيجية سرّية بهذا المستوى. وشمل انتقاد التسريب، أيضاً، الأجهزة الأمنية، وتحديداً قيادة الجيش، التي أثارت استياءها مشاركة السكرتير العسكري للحكومة، العميد أفي بلوط، من دون معرفة رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي وإذنه. وكشف المعلّق العسكري، أور هيلر، أن "الجهات الأمنية لم تحبّ أبداً الطريقة التي حصل فيها الأمر"، لافتاً إلى أن عدم إطلاع رئيس الأركان أمر له معانٍ كثيرة، وخاصة أنه "في حال حصول شيء في إسرائيل، أو في الطريق إلى السعودية، أو في السعودية، فإن الجيش الذي لم يتمّ إطلاعه على أيّ شيء في الواقع لن يستطيع القيام بشيء، وإن فعل فسيكون متأخراً كونه لم يعلم بالرحلة".

هذه الأصداء دفعت محلّلين إسرائيليين إلى وصف أداء نتنياهو بأنه محكوم بالقضايا الشخصية التي تطارده، والتوجّه إلى ابن سلمان بأن يعتاد على حقيقة أن السرّية لن يتمّ الحفاظ عليها مع نتنياهو، في إشارة إلى أن الأخير لا يتورّع عن توظيف قضايا "الأمن القومي" في سياق مصالحه التي

> تل أبيب ستسمح للسعوديين بـ«جمعيات برّ» شرقي القدس

تدفعه إلى الكشف عنها. مع ذلك، رأت صحيفة "إسرائيل اليوم"، المقرّبة من رئيس الحكومة، أن التسريبات عن "لقاء نيوم" هي "مؤشّرات على تقدّم دراماتيكي بين البلدين نحو التوقيع على اتفاق سلام أو على الأقلّ اتفاق

الخرطوم لتل أبيب: حاضرون لمحاصرة المقاومة

الخرطوم ـ **مي علي**

كعادتها كلّما عادت مسألة التطبيع مع إسرائيل إلى الواجهة السياسية، تسارع جميع الأطراف السودانية إلى نفي علاقتها ومعرفتها بالأمر، في الوقت الذي يسعى فيه الجانب الإسرائيلي إلى حسم المسألة في أسرع وقت ممكن. في هذا الإطار، وعلى طريق دفع عملية التطبيع التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، زار وفد عسكري برئاسة رئيس شعبة الشرق الأوسط وأفريقيا في "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي"، أول من أمس، العاصمة الخرطوم، حيث حطّت الطائرة التي أقلّته على مدرج المطار الحربي الكائن إلى جانب مطار الخرطوم، والممتدّ حتى صالة كبار الزوار في قيادة القوات الجوية التابعة لمباني القيادة العامة شرق العاصمة.

وبحسب مصادر مطّلعة، فإن قيادات من الجيش وهيئة الأركان التقت الوفد، وعقدت معه مباحثات استمرّت لعدّة ساعات. وأوضحت المصادر، في حديث إلى «الأخبار»، أن رئيس «مجلس السيادة»، القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان، لم يكن من ضمن مَن التقاهم الوفد، إلا أنها أكدت في المقابل أن البرهان تلقّى تقريراً حول مخرجات الزيارة من قيادات الجيش. كذلك، كشف حسب مصدر عسكري، لـ«الأخبار»، أن أبرز الملفات التي حضرت على طاولة المباحثات تمثّل في «التعاون العسكري في مكافحة الإرهاب بصورة عامة، وبصورة خاصة التعاون المعلوماتي لمنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة وبالتالي تأمين بوابة أفريقيا». ولا يستبعد المصدر توافق الطرفين على بروتوكولات تشمل تدريب الجيش السوداني وتسليحه. ويُؤخذ على الحكومة السودانية تماديها في سياسة التعتيم على عملية التطبيع الجارية مع إسرائيل، وإصرارها على جهلها التام بما يتمّ من خطوات على هذا الطريق، وآخر وجوه ذلك إعلان المتحدّث باسمها، وزير الإعلام فيصل محمد صالح، أن لا علم لمجلس الوزراء بزيارة وفد إسرائيلي إلى البلاد، وأنه لم يكن هناك أيّ تنسيق مع الحكومة من قِبَل أيّ جهة رسمية في شأن الزيارة. وكان راديو الجيش الإسرائيلي ذكر أن تل أبيب أرسلت الإثنين وفداً إلى الخرطوم، تمهيداً لزيارة وفد إسرائيلي أوسع من المُقرّر أن يتوجّه إلى السودان في خلال الأسابيع المقبلة للتباحث في الاتفاقيات المشتركة في مجالات الزراعة والاقتصاد والريّ. وتأتي زيارة الوفد الإسرائيلي في وقت تشهد فيه الساحة السياسية حالة من الركود في انتظار إعادة تشكيل الحكومة الانتقالية بشقّيها: مجلس الوزراء و«المجلس السيادي»، إنفاذاً لـ«اتفاق سلام جوبا»، الذي يقتضي إعفاء عدد من الوزراء لاستيعاب منسوبي الحركات المسلّحة، وإضافة مقاعد إلى «مجلس السيادة» للغرض نفسه. وفي هذا الإطار، لا يستبعد مراقبون أن يدفع دمج قادة الحركات المسلّحة في الحكومة الانتقالية عملية التطبيع نحو نهاياتها، إذ إن عدداً من منسوبي تلك الحركات من أبناء إقليم دارفور هاجروا إلى إسرائيل منذ عدّة أعوام بعد تفجّر الأوضاع في الإقليم.

> بحث الوفد الإسرائيلي التعاون المعلوماتي لمنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة

في هذا الوقت، تسود حالة من الإحباط الشارع السوداني جرّاء فشل الحكومة المدنية في تحقيق أهداف الحراك الشعبي والحفاظ على مكتسباته، بالإضافة إلى الضائقة المعيشية التي يمرّ بها المواطنون بفعل غلاء الأسعار الناجم عن الارتفاع غير المسبوق في معدّل التضخم، وندرة السلع الرئيسة من خبز ووقود.

يؤخذ على حكومة السودان تماديها في التعتيم على التطبيع مع إسرائيل (الأناضول)

صدمة في مصر: ما هكذا يكون التطبيع!

القاهرة ـ **الأخبار**

مع أن القاهرة كانت على علم بالاتفاقات الخليجية - الإسرائيلية لتطبيع برعاية أميركية، وقد وصلت درجة تحرّكاتها إلى الوساطة أحياناً وتقريب وجهات النظر في شأن بعض الآليات أحياناً أخرى (راجع: القاهرة في قلب جهود التطبيع)، في عدد الثلاثاء 18 آب)، فإن ما حدث بعد ذلك لم تتوقّعه، وخاصة بعدما «انقلبت» أبو ظبي على الدور المصري في الوساطة ردّاً على تدخّلات المسؤولين المصريين، التي جاءت على نحو يشبه الوصاية على التحرّكات الإماراتية، سواء مع إسرائيل أو الولايات المتحدة. تكشف مصادر مطّلعة على الملف، في حديث إلى «الأخبار»، أن المسؤولين الإماراتيين «ضاقوا ذرعاً بالتحرّكات المصرية ومحاولة فرض وصاية على الإمارات وعلاقاتها مع الإسرائيليين»، ومن ذلك انتقاد ظهور الإماراتيين مثل الراكضين وراء التطبيع كأنه حلم كان صعب المنال وتحقّق أخيراً، وهي النقطة التي أثارت اعتراض المسؤولين المصريين. وكانت نظرة هؤلاء أن ما تفعله أبو ظبي من شأنه ليس الإضرار بالمشهد العربي وملف العلاقات العربية - الإسرائيلية فقط، بل بالدور المصري في المنطقة، وخاصة أن الوساطة المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي بوضوح إلى استغلال التقدّم العلمي الإسرائيلي سريعاً ونقله إليها، فضلاً عن رغبتها في صفقات أميركية تزيد تفوّقها، مثل شراء طائرات «إف - 35» بقيمة 23 مليار دولار، وهي الطائرات التي لم تحصل عليها مصر.

وبما أن الحجّة الأميركية في حرمان مصر هذا النوع من الطائرات كانت الحفاظ على التفوّق النوعي للجيش الإسرائيلي في المنطقة، فإن سرعة الموافقة الأميركية والتراجع الإسرائيلي عن الاعتراض على بيعها للإمارات جعلت القاهرة تشعر بما

> اعطت الدولة تعليمات للنقابات بمهاجمة التطبيع

يشبه "الطعنة من الخلف"، وخاصة أن نتنياهو سحب اعتراضه لدى واشنطن، وأبو ظبي سعت إلى إمرار الصفقة سريعاً في ظلّ حكم ترامب، ومن دون تطبيع شعبي، وهو ما تعمل عليه الإمارات التي تسعى بوضوح إلى استغلال التقدّم العلمي الإسرائيلي سريعاً ونقله إليها، فضلاً عن رغبتها في صفقات أميركية تزيد تفوّقها، مثل شراء طائرات «إف - 35» بقيمة 23 مليار دولار، وهي الطائرات التي لم تحصل عليها مصر.

وبما أن الحجّة الأميركية في حرمان مصر هذا النوع من الطائرات كانت الحفاظ على التفوّق النوعي للجيش الإسرائيلي في المنطقة، فإن في الوقت الذي صارت فيه القيادة العسكرية المصرية في موقف محرج لعجزها عن الحصول على هذه الطائرات، على رغم مرور عقود على التطبيع وانتهاء الحرب، ومع أن مصادر الجيش المصري في شراء جيد، وهو ما يذعيه النظام، لكن أزمة الطائرات متنوّعة الدول المقرّبة من الرئاسة الروسية)، يشعر الجيش والرئاسة بالإحراج من إتمام الصفقة للإمارات، وخصوصاً أنه لا تزال بعض صفقات المعونة العسكرية بموجب اتفاق «كامب ديفيد» مُعلّقة لأسباب تراها القاهرة «غير منطقية».

أيضاً، تنقل مصادر أن جزءاً من الغضب المصري تجاه الإمارات يعود إلى مناقشة الخطّ المحتمل إنشاؤه لنقل الغاز الإماراتي بمسارات أرضية بديلة من قناة السويس، وهو ما يهدد عائدات الملاحة بالفعل، على رغم نفي المسؤولين ذلك رسمياً. لكن الانعكاسات المتوسطة المدى ستكون كارثية على عائدات القناة التي تُشكّل أهم مصدر للدخل القومي. ومع ما سبق، لم يفلح التواصل المباشر وغير المعلن بين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، في احتواء الأزمة على مختلف المستويات، وخاصة في ظلّ توقف التواصل في الأيام الأخيرة، إلى درجة دفعت السيسي إلى الغياب عن الاجتماع التنسيقي في أبو ظبي الأسبوع الماضي، فيما تسود حالة من الترقب لموقف إدارة جو بايدن من التعامل مع مصر وباقي دول الخليج.

في هذا الشأن، تلفت المصادر إلى أن قنوات التواصل بين القاهرة والإدارة الأميركية الجديدة تسير على نحو جيد، وهو ما يذعيه النظام، لكن أزمة الطائرات متنوّعة الدول المقرّبة من الرئاسة الروسية)، يشعر الجيش والرئاسة بالإحراج من إتمام الصفقة للإمارات، وخصوصاً أنه لا تزال بعض صفقات المعونة العسكرية بموجب اتفاق «كامب ديفيد» مُعلّقة لأسباب تراها القاهرة «غير منطقية».

أيضاً، تنقل مصادر أن جزءاً من الغضب المصري تجاه الإمارات يعود إلى مناقشة الخطّ المحتمل إنشاؤه لنقل الغاز الإماراتي بمسارات أرضية بديلة من قناة السويس، وهو ما يهدد عائدات الملاحة بالفعل، على رغم نفي المسؤولين ذلك رسمياً. لكن الانعكاسات المتوسطة المدى ستكون كارثية على عائدات القناة التي تُشكّل أهم مصدر للدخل القومي. ومع ما سبق، لم يفلح التواصل المباشر وغير المعلن بين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، في احتواء الأزمة على مختلف المستويات، وخاصة في ظلّ توقف التواصل في الأيام الأخيرة، إلى درجة دفعت السيسي إلى الغياب عن الاجتماع التنسيقي في أبو ظبي

بينما تواصل القاهرة تسهيل التطبيع، تتلدد حصارها على غزة ولا تفتح «رفح» سوى أيام محدودة (أ ف ب)

مقالة

«ب - 52» إنذار حرب

منير شفيق

ذهبت بعض التقديرات قبل أسبوعين، أو أكثر قليلاً، إلى ترجيح احتمال شنّ حرب أميركية ضدّ إيران قبل انتهاء رئاسة دونالد ترامب، وذلك بعد التأكّد، أو شبه التأكّد، من خسارته في الانتخابات الرئاسية، ودعمت هذا الاحتمال استقالة، أو إقالة، وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر، وتعيين وزير دفاع بالوكالة مكانه، وإجراء تغييرات إدارية في «البنتاغون» على مستوى مدراء وكبار مسؤولين.

وكانت هنالك تقديرات مقابلة، مال إليها كاتب هذه السطور، تُرجّح عدم شنّ حرب ما لم يتمّ توافق عليها بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وتأمين موافقة الدولة العميقة، خصوصاً قيادة الجيوش الأميركية. أما أن تُشنّ حرب بقرار رئاسي منفرد فقط، فإنه لم يحصل قطّ، ويحمل في طيّاته الإفشال أو الفشل، ولا يُقدِم عليه إلاّ مغامر انتحاري سياسياً. ثمّ كيف يجوز لرئيس أميركي أن يطلق حرباً بمبادرة منه، قبل ساعات أو أيام من تسليمه سلطاته لرئيس منتخب لم يُستشر، ولم يُوافِق. كذلك، يجب أن يُفترض، وما زال هذا الافتراض قائماً، أن لا تسمح قيادة الجيش الأميركي بشنّ تلك الحرب، لأن قسَم الجيش في الولاء هو للدستور وليس للرئيس.

على أن تطوراً جديداً حدث قبل بضعة أيام، وهو قرار إرسال طائرات من طراز "بـ52" العملاقة إلى المنطقة. وهذه الخطوة، وفقاً لتوجيهات كارل فون كلاوزفيتز (واضع علم الحرب)، تنذر بالحرب، لأنها بمثابة حشد للجيش، ولا يجوز التعامل معها إلا كذلك. ولا يُسمح بالقول إنها مجرّد تهديد، أو استعراض قوة، إلاّ بعد أن يَتبيّن ذلك بمرور زمن كافٍ. أمّا قبله، فاعتبارها هو أنها أُرسِلت للحرب. ثمّ جاءت زيارة مارك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي إلى المنطقة، لتحمل تفسيرات شتّى. ولكن التطوّر الجديد جاء بعد الإعلان عن لقاء رباعي في مدينة "نيوم" قرب جدة، في السعودية، ضمّ بومبيو، ومحمد بن سلمان، وبنيامين نتنياهو، ويوسي كوهين (رئيس الموساد). وقد سبقه تصريح لوزير الخارجية السعودي، فيصل فرحان آل سعود، قال فيه إن السعودية "تؤيّد التطبيع الكامل مع إسرائيل (التحالف)، بشروط...". هنا، أصبح من الضروري ربط هذا اللقاء بوصول طائرات "بـ52" إلى المنطقة، أي بالحرب، لأن الطرفين المعنيَّين بالحرب ضدّ إيران يتمثّلان في نتنياهو وابن سلمان. وذلك ليس لأن الحرب قد تمتدّ قطّ، ويحمل في طيّاته الإفشال أو الفشل، ولا يُقدِم عليه إلاّ مغامر انتحاري سياسياً. ثمّ كيف يجوز لرئيس أميركي أن يطلق حرباً بمبادرة منه، قبل ساعات أو أيام من تسليمه سلطاته لرئيس منتخب لم يُستشر، ولم يُوافِق. كذلك، يجب أن يُفترض، وما زال هذا الافتراض قائماً، أن لا تسمح قيادة الجيش الأميركي بشنّ تلك الحرب، لأن قسَم الجيش في الولاء هو للدستور وليس للرئيس.

على أن تطوراً جديداً حدث قبل بضعة أيام، وهو قرار إرسال طائرات من طراز "بـ52" العملاقة إلى المنطقة. وهذه الخطوة، وفقاً لتوجيهات كارل فون كلاوزفيتز (واضع علم الحرب)، تنذر بالحرب، لأنها بمثابة حشد أو شنّ حرب. حقاً إنه ترامب الذي يصعب على أحد أن يتوقع خطوته الثانية، أو يفيد من تجارب التاريخ في فهمها عندما تقع، ودائماً عكس المتوقع. من هنا، يصبح ترجيح احتمال الحرب قد أخذ يرتفع إلى مستوى أعلى، على رغم تحدّيه لتقاليد اتخاذ قرار بالحرب في أميركا، واحتمال صدامه مع قيادة الجيش عند التنفيذ، ومن ثمّ احتمال إحباطه. ولهذا، فإن ترامب سيذهب إلى توجيه ضربة قوية إلى المركز النووي في نانتز أو غيره، باعتباره ضربة واحدة استباقية وليس إعلان حرب. وهي ضربة قد يُردّ عليها بحرب شاملة كما صرّح بعض القادة، لتكون حجّة لحرب أوسع، وهي المنشودة بالنسبة إلى ترامب ونتنياهو، ولا يمكن إعلانها، أميركياً، في كلّ الظروف القائمة الآن.

ولكن المشكلة أن أيّ ضربة محدودة، حتى لو كانت بحجم تدمير نانتز، لا قيمة لها في تغيير موازين القوى، إلاّ من الناحية المعنوية. وهي من النوع الذي يترك القرار لإيران بالنسبة إلى حجم الردّ عليه وتوقيته. فبالنسبة إلى ترامب، هل هذا يكفي (الكسب المعنوي)، أم المطلوب ضرب كلّ مراكز إنتاج الصواريخ البالستية ومواقعها، ومراكز البحوث التقنية والعلمية وغيرها وصولاً إلى البنية التحتية (الحرب الشاملة)؟ ولهذا، لا شيء يفرض على إيران، في حال ضربة جزئية محدودة، ألا يكون ردّها جزئياً محدوداً، أو شاملاً، وتدخل حرباً واسعة بسببها، إلاّ إذا جاءت حساباتها بأنها قادرة عليها، وقادرة على الانتصار فيها. لذلك، فإن المبادرة ستكون بيد إيران، وسينقلب السحر على الساحر في كلّ الحالات.

العراق

زيارة قاآني إلى بغداد: الهدنة سارية... إلا إذا

غادر إسماعيل قاآني، بغداد، حاملاً تطمينات عراقية إلى ان قوات الاحتلال تتحضّر للانسحاب من البلاد. وهي «جادّة» في ذلك. تطمينات قابلها تشديد، مع فصائل المقاومة، على رفع مستوى الجاهزية، تحسّباً لأيّ حماقة قد تُقدم عليها إدارة دونالد ترامب

بغداد ـ **الأخبار**

تنطوي زيارة قائد «قوّة القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني، إسماعيل قاآني، الأخيرة للعاصمة العراقية بغداد، على دلالات عدّة، وخاصة بالنظر إلى سياقها الإقليمي والدولي. وفي خلفيات الزيارة، تلفت مصادر مطّلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى عدّة نقاط:

1- تسعى طهران إلى التأكد من المعنيّين في بغداد من جدّية النيات الأميركية في الانسحاب من منطقة غرب آسيا، وتحديداً أفغانستان والعراق.

2- تسعى، كذلك، إلى التحقّق من جاهزية فصائل المقاومة العراقية إزاء أيّ حماقة أميركية قد تقدم عليها قيادة فريق الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، (قبيل موعد تسليم السلطة للفائز بالانتخابات الأخيرة، جو بايدن)، وخاصّة أن وسائل إعلامية أميركية عمدت طوال الأيام الماضية إلى تسريب معلومات عن نيّة واشنطن توجيه ضربة لإيران أو حلفائها في المنطقة.

3- إعراب حكومة مصطفى الكاظمي، غير مرّة، عن انزعاجها من «خروقات» التهدئة القائمة بين فصائل المقاومة وقوات الاحتلال الأميركي، والتي أسفر آخرها عن سقوط عدد من القتلى والجرحى المدنيين، وهو ما دانته أيضاً فصائل المقاومة، في وقت لم تعلن فيه الجهات الأمنية عن هوية المنفّذ (راجع «الأخبار»، العدد 4203).

هذه «الدوافع» تُرجمت في لقاء قاآني ـ الكاظمي، بتأكيد الأوّل دعم بلاده للأخير وحكومته. تفاهُم الرجلان على ضرورة «المضيّ قدماً في التهدئة القائمة»، وخصوصاً أن مبرّراتها لا تزال قائمة. وبحسب مصادر الكاظمي، فإن الأخير «جدّي وعازم» على التوصّل مع الجانب الأميركي إلى جدول زمني ينظّم انسحاب قوّات الاحتلال. تضيف المصادر إن الحكومة مقبلة على تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة (حزيران/ يونيو 2021)، وعليه، فإن الاستحقاق المرتقب يفرض الحفاظ على الهدوء القائم حالياً. يضاف إلى ما تقدّم أن سلطات بغداد ترغب في تحييد نفسها عن الاشتباك بين معسكرَي واشنطن وطهران، على اعتبار أن الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي آيلٌ إلى الانفجار، الذي قد يكون فتيله أمنياً هذه المرّة، وفق ما تدافع به عن خياراتها.

في المقابل، أبدى الجانب الإيراني تفهّماً للموقف العراقي، مشدّداً على ضرورة «استمرار الهدنة وخفض التوتر، شرط التزام الجانب الأميركي بمسألة الانسحاب». على أنه بدا لافتاً ما قاله قاآني أمام مضيفيه العراقيّين، وتحديداً فصائل المقاومة، إن «علينا الالتزام بالهدنة، مع رفع جاهزيّتنا لمواجهة أيّ حماقة قد تقع». في ما يعكس الحذر الإيراني إزاء «التعهّدات» الأميركية. أيضاً، برزت تصريحات الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، الأسبوع الماضي (أثناء وجود قاآني في العراق)، حيث أعلن انتهاء «الهدنة» مع قوات الاحتلال، عازياً ذلك إلى «عدم تحقق شروطها...». كما لفت كشفه عن رسالة وَجّهها إلى قاآني (يُرجّح أن تكون خلال الزيارة)، قال فيها: «... نحن معنيّون بالموضوع، بغضّ النظر عن حسابات أخرى»، مضيفاً إنه «في حال تعرّض إيران لأيّ إجراحات وضغوط، فإن المقاومة العراقية لديها دوافعها الوطنية 100% للردّ على الأميركي». وفي ظلّ القراءات المتضاربة لتصريحات الخزعلي، رأى البعض أن الهدف منها «رفع منسوب الضغط على الاحتلال الأميركي، للإسراع في الإعلان عن جدول زمني للانسحاب»، مضيفين إن «سياسة توزيع الأدوار المتبعة ترجمها الخزعلي: سكونٌ مقرونٌ بالتجهيز، في انتظار اللحظة المناسبة».

من جهته، يُعلّق مصدر قيادي في «الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية» على الزيارة وتداعياتها بالآتي:

1- الجنرال قاآني ليس في وارد زيارة بغداد لأجل «تمديد الهدنة».

ترفض فصائل المقاومة مقولة أن للأميركيين قوات غير قتالية

2- يبحث الجانب الأميركي عن مخرج مقنع للانسحاب، ومن الخيارات المتاحة الانسحاب أثناء الهدنة، مع الحصول على موافقات حكومية لإبقاء قوات محدودة المهام والعدد والانتشار.

3- ثمّة تضاربٌ داخل الحكومة العراقية بين مَن يؤكد الاتفاق على الانسحاب، ومَن ينفيه مؤكّداً البقاء، وهذا ما لن تقبله مطلقاً.

4- استهداف «قاعدة الحرير» في أربيل (إقليم كردستان) أربك الحسابات، بعدما كان التصوّر الأميركي أن البقاء هناك، أو في «قاعدة عين الأسد» (غرب البلاد)، هو بقاء آمن.

5- لسنا مقتنعين بأن الأميركيين لديهم قوات غير قتالية، مهما تعدّدت المسميات. وعليه، لن نقبل بوجود جندي أميركي، وسنعامله معاملة احتلال، ولن نرضى بهيمنة السفارة الأميركية على القرار السياسي، أو سيطرة الشركات الأميركية على مقدراتنا الاقتصادية، وسنواجه ذلك بكلّ قوة وحزم.

6- إيران لم تفرض علينا يوماً موقفاً معيّناً، ولم تطلب منا في المقابل موقفاً معيناً أبداً، وقضية الاحتلال الأميركي قضية عراقية، وكلّ الشكر لموقفها الداعم والمساند لنا.

وفي ختام حديثه، يؤكد المصدر أن «الهيئة التنسيقية» أبلغت قاآني أنها ترحّب بوجهة نظره، لكن القضية تفرض على الجميع الالتزام بالموقف الوطني الواجب، بعيداً من حسابات الاشتباك القائم في المنطقة. ويضيف المصدر، في حديثه، إن «الهيئة التنسيقية» أبلغت قاآني أن الضغوط على الجانب الإيراني لكبح اندفاع الفصائل «لم تعد تجدي نفعاً»، وبالتالي على طارقي أبواب طهران البقاء في بغداد وطرق أبواب «معروفة» للوصول إلى «حلول ترضي الجميع».

تعتقد سلطات بغداد أن الوضع في البلاد لا يحتمل مزيداً من التأزيم (أ ف ب)

فلسطين

صراع «فتحاوي» متجدّد
مَن يَخلُف عريقات؟

ترك رحيل صائب عريقات فراغاً كبيراً ليس لناحية المهمّات التي كان يقوم عليها، بل لجهة إيجاد شخصية تناسب عقلية محمود عباس ومزاجه. ولا تمثل خطراً عليه. هو المهجوس بمحمد دحلان والمتربّصين به من حوله

رام الله ـ **مي رضا**

لم يمرّ أسبوعان على رحيل «كبير المفاوضين» الفلسطينيين، صائب عريقات، حتى بدأت معركة حامية للفوز بمنصب أمانة سرّ «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، والذي كان يشغله الراحل. وعلى ما يبدو، لا تشبه هذه المواجهة ما سبق من توقعات حول مرحلة ما بعد رئيس السلطة محمود عباس، إذ إنها تجري بوجوده، ولذلك يعيش عباس، كما تنقل مصادر في «فتح»، «موقفاً لا يُحسد عليه» من أجل اختيار خليفة للمنصبين «الشديدَي الحساسية»، وخاصة أن أمانة سرّ المنظمة تشمل مستقبلها ومستقبل السلطة، كما لا يقلّ المنصب التفاوضي أهمية على رغم تعثّر المفاوضات مع العدو الإسرائيلي منذ 2014.

وأمانة سرّ المنظمة منصب يؤهّل صاحبه لأن يكون خليفة لعباس، سواء مؤقتاً أو دائماً، و«أبو مازن» نفسه كان يشغل هذا المنصب قبل توليه الرئاسة، وبرحيل ياسر عرفات صار رئيساً للسلطة، وحلّ محله ياسر عبد ربه (من «الجبهة الديموقراطية»)، قبل أن يُقصى الأخير بسبب ميوله إلى القيادي المفصول من «فتح» محمد دحلان، وتُسند مهماته إلى عريقات الذي كان أيضاً عضواً في «اللجنة المركزية لفتح». ويُشترط للفوز بمنصب أمانة السرّ أن يحظى المرشّح بتوافق «اللجنة التنفيذية» للمنظمة، أي أن يكون من أعضائها. كذلك، يُعدّ القرب أو البعد من رئيس السلطة شرطاً هو الأهم، إضافة إلى المواقف السياسية أو التنظيمية.

يرى كليروت أن عباس سيبقي المنصبين شاغرين حتى يتسلّم جو بايدن منصبه رسمياً (أ ف ب)

منذ نحو أسبوع، تتداول المواقع «الفتحاوية» أسماء مرشحة للفوز بالمنصب، كما دخل على الخطّ الإعلام العبري بحديثه عن احتمال ترشيح عضو «المركزية لفتح» روحي فتوح. لكن مصادر فلسطينية تقول إن المرشحين الأبرز هم نائب رئيس الوزراء ومستشار الرئيس زياد أبو عمرو (مستقل من غزة)، ووزير التنمية الاجتماعية أحمد مجدلاني، ورئيس «الهيئة العامة للشؤون المدنية» حسين الشيخ، في حين أن رئيس جهاز المخابرات، ماجد فرج، يبدو اسماً مطروحاً لتولي ملف المفاوضات مع العدو كونه الأكثر قرباً من عباس. مع هذا، ترفض مصادر أخرى الخوض في الأسماء لأنها كلّها «تكهنات»، مستدركة بأن بين المذكورين اثنين هما الأوفر حظاً (مجدلاني وأبو عمرو). وتقول: «الرئيس يحبّهما كليهما وهما عضوان في اللجنة التنفيذية (للمنظمة)... إذا قررت السلطة الانتظار حتى انعقاد المجلس المركزي، من حقّ فتح (وفقاً للوائح الداخلية للمنظمة) أن ترشّح اسماً من لجنتها التنفيذية وقد تختار فتوح». وحول الشخصية الأكثر ملاءمة لمتطلّبات المنصب، تقول هذه المصادر: «من حيث الإمكانيات أبو عمرو ومجدلاني إدارياً ومهنياً يليقان بالمنصب، لكن أمين سرّ اللجنة التنفيذية يُنظر إليه عادة من ناحية سياسية، والاثنان لا ينفعان لأنهما ليسا من فتح ولا يصلح أيّهما أن يكون وريثاً لرئيس المنظمة». وعن إمكانية أن تشغل شخصية واحدة المنصبين (أمانة سرّ المنظمة، وقيادة المفاوضات)، تجيب المصادر: «لا يبدو أن هذا السيناريو سيتكرّر».

إلى جانب أسهم فرج العالية بمنصب «كبير المفاوضين» على رغم صعوبة تخلّيه عن إدارة المخابرات، ثمّة ترجيح بتولّي أبو عمرو هذه المهمّة، كونه قريباً من عباس ويتحدّث الإنكليزية بطلاقة، وأيضاً يحمل الجنسية الأميركية مثل عريقات، إضافة إلى كونه عضواً في «اللجنة التنفيذية للمنظمة»، وهذا شرط أساسي لتولّي دائرة مركزية كشؤون المفاوضات. لكن المصادر نفسها تؤكد أن دائرة المفاوضات مع إسرائيل «ليست منصباً مغرياً للقيادات الفلسطينية، لأن هذا المنصب يتطلّب تواصلاً مباشراً مع تل أبيب ومزيداً من النقد والفشل».

ثمة شغور في منصبين: رئاسة المفاوضات وأمانة سر المنظمة

أمّا عن سيناريو ترشيح أحد من خارج «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» لمنصب أمانة السر، مثل فرج أو الشيخ، فإن هذا ليس صعباً على رئيس السلطة المستأثر بغالبية القرارات؛ إذ يكفي أن يدعو عباس إلى اجتماع طارئ للمجلس المركزي لاختيار عضو أو أكثر للجنة. وسط ذلك، يرى كثيرون أن «أبو مازن» سيُبقي المنصبين شاغرين حتى يتسلّم جو بايدن منصبه رسمياً وتبدأ العملية السياسية، مع الجزم بأن اختياره عضواً مستقلاً من «التنفيذية» أو «فتحاوياً» شرطه الأساسي ألّا يؤثر هذا الشخص في رئاسة السلطة أو أن يمثل وريثاً حالياً. كما لا تستبعد مصادر متقاطعة أن يكون طرح كلّ الأسماء حالياً مجرّد بالون اختبار، وخاصة أن اسماً مثل الوزير مجدلاني يحتاج إلى توافق اللجنة التنفيذية.

إلى جانب الأسماء السابقة لكلا المنصبين، رشّحت حظوظ ضعيفة لوزير الخارجية الأسبق، ناصر القدوة (من داخل «فتح»)، وصالح رأفت وهو عضو المجلسين الوطني والمركزي للمنظمة (من خارج «فتح»). لكن التساؤل الأهمّ: هل ستقبل الفصائل أن تستحوذ «فتح» برئاسة عباس على موقع أمانة السر ورئاسة المنظمة؟ وما مصير المصالحة المتعثّرة، وخاصة أن تاريخ المفاوضات مع العدوّ لم يترك بصيصاً للاقتناع بجدوى الأمر والمنصب معاً؟

تحليل إخباري

كباش روسي ـ تركي في جنوب القوقاز
قره باغ أمام تحدّيات اليوم التالي

محمد نور الدين

بعد مرور شهرين على اندلاع حرب جنوب القوقاز، تنتظر الأزمة بين باكو ويريفان استكمال تطبيق اتفاق التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، وفقاً للخريطة التي وضعتها موسكو، ووافق عليها ووقّعها كلّ من رئيس أذربيجان إلهام علييف، ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان.

نجاح أذربيجان في تحرير أجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها أرمينيا، ينتظر استكمال سيطرة جيشها، سلمياً، على ما تبقّى من أراض احتلّتها يريفان في مطلع التسعينيات، ولا تدخل في نطاق منطقة ناغورنو قره باغ التي كانت تحظى بحكم ذاتي منذ عام 1923 إلى حين تفكّك الاتحاد السوفياتي. ويعطي اتفاق وقف إطلاق النار مهلةً لانسحاب آخر جندي أرميني حتى الأوّل من كانون الأول/ ديسمبر المقبل، على أن تنتشر القوات الروسية الخاصة في المعابر والممرّات وعند خطوط التماس التي نصّ عليها الاتفاق، من بعد هذا التاريخ. وفي ظلّ اللغط الذي أثير حول وضع مدينة شوشي، فإنها، بحسب الخريطة الروسية، ستكون في عهدة الأذربيجانيين، ولن تنتشر فيها قوّات روسية. لكن المدخل الشمالي للمدينة المؤدّية إلى ستيباناكيرد، عاصمة إقليم قره باغ، وُضع تحت إشراف القوّات الروسية التي ستنتشر كذلك في القسم الشمالي الغربي من الإقليم. بهذا، أصبح إقليم قره مقسّماً، عملياً، بين منطقة أرمينية تشرف عليها روسيا، وأخرى أذربيجانية تتبع باكو. وفي انتظار ما سيؤول إليه الوضع النهائي للإقليم بشقّيه الروسي والأذربيجاني، والذي يبقى رهن مباحثات مستقبلية، سيكون أمام خيارات عدّة، منها أن يعود منطقة حكم ذاتي تتبع أذربيجان، على رغم رفض عليفيف الفكرة؛ أو أن تكون المنطقة الروسية منطقة حكم ذاتي تتبع أرمينيا عبر ممرّ لاتشين، وهو احتمال ضعيف جدّاً لن تقبل به باكو؛ أو أن تستمر حال المراوحة هذه لسنوات في انتظار متغيّرات جيوبوليتيكة تعيد رسم الأوضاع من جديد. في جميع الأحوال، فإن خريطة التفاهمات التي أقرّت في الاتفاق الأخير ستكون المنطلق لتطويره جغرافياً وسياسياً.

وتبدو أذربيجان، ومن خلفها تركيا، في موقع قوي بفعل الانتصارات التي حقّقتاها، وأعادت ـ حرباً وسلماً ـ جميع الأراضي التي كانت تحت سيطرة باكو لدى تفكّك الاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى نصف قره باغ تقريباً. وإذا كان الأرمن قد كسبوا تثبيت ممرّ لاتشين بين أرمينيا وقره باغ كممرّ رسمي ـ وهذا أمر مهمّ لبريفان وستيباناكيرد ـ لكن الأذربيجانيين والأتراك حقّقوا مكسباً يفوقه أهمية، وهو الممرّ البري من طرق مزدوجة في الاتجاهين، وخطّ سكة حديد يصل منطقة نخجوان ذات الحكم الذاتي التابعة لأذربيجان، بالأراضي الأذربيجانية مباشرةً عبر الأراضي الأرمينية. وهذا أمر فائق الأهمية بالنسبة إلى باكو التي لم تَعُد في حاجة إلى المرور عبر الأراضي الإيرانية للوصول إلى نخجوان، كما أنه مهمّ جداً لتركيا، كونه يصل الأراضي التركية عبر نخجوان، ومن ثمّ عبر هذا الممرّ، بالأراضي الأذربيجانية مباشرة أيضاً، ومن دون الحاجة إلى المرور عبر الأراضي الإيرانية. وهذا يعني، تلقائياً، خسارة طهران إحدى الأوراق التي كانت تمتلكها في وجه باكو وأنقرة. ولا حاجة إلى التذكير بأن القوميين الأتراك المتشدّدين يعتبرون هذا الممرّ إحياء للحملة البرّية بين الأناضول والقوقاز وآسيا الوسطى وفقاً للنظرية الطورانية.

ولا ينفصل عن هذه الرؤية الدور الذي بدأت تركيا تقوم به في القوقاز من خلال إنشاء مركز مراقبة مع روسيا في الأراضي الأذربيجانية لمراقبة وقف إطلاق النار. ومع أن الروس يعتبرون هذا المركز شأناً داخلياً أذربيجانياً ـ تركياً لا علاقة له باتفاق قره باغ، فإن أنقرة تعتبره منطلقاً لتثبيت موطئ قدم لها في أذربيجان. وفي هذا الإطار، وافق البرلمان التركي، بإجماع أحزابه (باستثناء الحزب الكردي)، على مذكّرة للحكومة تسمح بإرسال قوات تركية إلى أذربيجان، نزولاً عند طلب الأخيرة والاتفاقات الثنائية، وليس وفقاً لاتفاق دولي مع روسيا أو غيرها.

ومع وصول طلائع جنودها إلى أذربيجان قريباً، تكون تركيا قد انتشرت في منطقة القوقاز للمرّة الأولى منذ عام 1918، تاريخ انسحاب الأتراك من باكو، وهو ما هلّلت له وسائل إعلام حزب العدالة والتنمية، واعتبرته «عودة» إلى القوقاز، تماماً كما هلّلت لدخول القوات التركية إلى سوريا عام 2016، ومن بعدها إلى عفرين على أساس أنها عودة إلى حدود الميثاق الملّي. بانتشارها هذا، تُوسّع أنقرة حضور في الأراضي الأذربيجانية لمراقبة وقف إطلاق النار. ومع أن الروس يعتبرون هذا المركز شأناً داخلياً أذربيجانياً ـ تركياً لا علاقة له باتفاق قره باغ، فإن أنقرة تعتبره منطلقاً لتثبيت موطئ قدم لها في أذربيجان. وفي هذا الإطار، وافق البرلمان التركي، بإجماع أحزابه (باستثناء الحزب الكردي)، على مذكّرة للحكومة تسمح بإرسال قوات تركية إلى أذربيجان، نزولاً عند طلب الأخيرة والاتفاقات الثنائية، وليس وفقاً لاتفاق دولي مع روسيا أو غيرها.

ومع وصول طلائع جنودها إلى أذربيجان قريباً، تكون تركيا قد انتشرت في منطقة القوقاز للمرّة الأولى منذ عام 1918، تاريخ انسحاب الأتراك من باكو، وهو ما هلّلت له وسائل إعلام حزب العدالة والتنمية، واعتبرته «عودة» إلى القوقاز، تماماً كما هلّلت لدخول القوات التركية إلى سوريا عام 2016، ومن بعدها إلى عفرين على أساس أنها عودة إلى حدود الميثاق الملّي. بانتشارها هذا، تُوسّع أنقرة حضور في الأراضي الأذربيجانية لمراقبة وقف إطلاق النار. ومع أن الروس يعتبرون هذا المركز شأناً داخلياً أذربيجانياً ـ تركياً لا علاقة له باتفاق قره باغ، فإن أنقرة تعتبره منطلقاً لتثبيت موطئ قدم لها في أذربيجان. وفي هذا الإطار، وافق البرلمان التركي، بإجماع أحزابه (باستثناء الحزب الكردي)، على مذكّرة للحكومة تسمح بإرسال قوات تركية إلى أذربيجان، نزولاً عند طلب الأخيرة والاتفاقات الثنائية، وليس وفقاً لاتفاق دولي مع روسيا أو غيرها.

ومع وصول طلائع جنودها إلى أذربيجان قريباً، تكون تركيا قد انتشرت في منطقة القوقاز للمرّة الأولى منذ عام 1918، تاريخ انسحاب الأتراك من باكو، وهو ما هلّلت له وسائل إعلام حزب

ستنتشر تركيا في منطقة القوقاز للمرة الاولى منذ عام 1918

«العدالة والتنمية»، واعتبرته «عودة» إلى القوقاز، تماماً كما هلّلت لدخول القوات التركية إلى سوريا عام 2016، ومن بعدها إلى عفرين على أساس أنها عودة إلى حدود الميثاق الملّي. بانتشارها هذا، تُوسّع أنقرة حضور في الأراضي الأذربيجانية لمراقبة وقف إطلاق النار. ومع أن الروس يعتبرون هذا المركز شأناً داخلياً أذربيجانياً ـ تركياً لا علاقة له باتفاق قره باغ، فإن أنقرة تعتبره منطلقاً لتثبيت موطئ قدم لها في أذربيجان. وفي هذا الإطار، وافق البرلمان التركي، بإجماع أحزابه (باستثناء الحزب الكردي)، على مذكّرة للحكومة تسمح بإرسال قوات تركية إلى أذربيجان، نزولاً عند طلب الأخيرة والاتفاقات الثنائية، وليس وفقاً لاتفاق دولي مع روسيا أو غيرها.

ومع وصول طلائع جنودها إلى أذربيجان قريباً، تكون تركيا قد انتشرت في منطقة القوقاز للمرّة الأولى منذ عام 1918، تاريخ انسحاب الأتراك من باكو، وهو ما هلّلت له وسائل إعلام حزب العدالة والتنمية، واعتبرته «عودة» إلى القوقاز، تماماً كما هلّلت لدخول القوات التركية إلى سوريا عام 2016، ومن بعدها إلى عفرين على أساس أنها عودة إلى حدود الميثاق الملّي. بانتشارها هذا، تُوسّع أنقرة حضور في الأراضي الأذربيجانية لمراقبة وقف إطلاق النار. ومع أن الروس يعتبرون هذا المركز شأناً داخلياً أذربيجانياً ـ تركياً لا علاقة له باتفاق قره باغ، فإن أنقرة تعتبره منطلقاً لتثبيت موطئ قدم لها في أذربيجان. وفي هذا الإطار، وافق البرلمان التركي، بإجماع أحزابه (باستثناء الحزب الكردي)، على مذكّرة للحكومة تسمح بإرسال قوات تركية إلى أذربيجان، نزولاً عند طلب الأخيرة والاتفاقات الثنائية، وليس وفقاً لاتفاق دولي مع روسيا أو غيرها.

ومع وصول طلائع جنودها إلى أذربيجان قريباً، تكون تركيا قد انتشرت في منطقة القوقاز للمرّة الأولى منذ عام 1918، تاريخ انسحاب الأتراك من باكو، وهو ما هلّلت له وسائل إعلام حزب

وجود الجيش الأذربيجاني، وهذه مسألة خاصة بانقرة وباكو، ولا علاقة لها بوجود حالة حرب في المنطقة أو لا. كسبت روسيا أذربيجان بالسماح لها بالتقدّم عسكرياً، وبإعادة ما تبقّى من أراض، باستثناء نصف قره باغ، سلماً، كما قدّمت لها خطاً برّياً مع نخجوان. وهو إنجاز كبير، وخصوصاً أن أنقرة وواشنطن وتل أبيب كانت تعمل على إضعاف النفوذ الروسي واقتلاعه من باكو نهائياً. ومَن يتابع الصحف الأذربيجانية يدرك حجم شكر هؤلاء لموسكو في هذا الإطار. أي أن الحرب التي أريد، في جانب منها، إضعاف روسيا، والرهان على أنها ستقف إلى جانب أرمينيا، أعطت نتائج عكسيّة لمصلحة الروس، وكلّ ذلك بفضل دهاء فلاديمير بوتين. لكن هذا الدهاء كان يقع موقع السخط لدى الأرمن عموماً، ومَن كانوا يحملون قره باغ قضية قومية أرمينية. وعلى رغم صوابية القاعدة الذهبية القائلة إن لعبة الأمم لا تعترف بالحقّ، بل بالمصالح، فإن هناك إجماعاً على أن سياسات باشينيان كانت السبب في ما حلّ بارمينيا وقره باغ والأرمن من كارثة. فرهان هذا الأخير على دعم الغرب، بل حتى الدياسبورا الأرمينية، كان خائباً؛ إذ إن الولايات المتحدة كانت خارج السمع، ووزير خارجيتها، مايك بومبيو، الذي سافر إلى اسطنبول ليجتمع، في لقاء غريب وغير مبرّر، مع بطريرك الأرثوذكس دون آخر سواه، لم يتكبّد عناء السفر على مرمى حجر إلى يريفان ليعلن تضامنه مع الرجل الذي جاءت به واشنطن عام 2018. أكثر من ذلك، فإن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أجاب حين سُئل عن سبب عدم مساعدته يريفان في الحرب: إن الأراضي التي حاربت من أجلها أذربيجان هي أراض أذربيجانية، وليست أرمينية. من هنا، نجد أنه حتى الدياسبورا الأرمينية، باستثناء حزب «الطاشناق» في العالم، كانت محرجة وغائبة عن التأثير في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا، كون معظمها يدور في الفلك الغربي لا الروسي ويؤيد باشينيان. فكانت النتيجة ترك أرمينيا لمواجهة الكارثة.

وعلى ما يبدو، فإن موسكو التي لوت ذراع باشينيان لن تركن إلى الثقة فيه، وتنتظر استكمال تنفيذ اتفاق قره باغ لكي تبني على الشيء مقتضاه: إمّا التخلّص منه أو سَوقه كما تشاء. فالحاجة المؤقتة إلى رئيس الوزراء الحالي قائمة، وتمّ تقديم وزير الدفاع كبش فداء للحرب بدلاً منه. وفي انتظار الأوّل من الشهر المقبل، تاريخ انسحاب القوّات الأرمينية من آخر الأراضي التي تسيطر عليها وإعادتها إلى باكو، ستكون الأنظار موجّهة إلى ما يمكن أن يحدث بعد هذا التاريخ.

أصبح إقليم قره مقسّماً بين منطقة أرمينية تشرف عليها روسيا، وأخرى أذربيجانية (أ ف ب)

قضية يبدو التفاؤل الأممي في شأن مستقبل الأوضاع في ليبيا، مفرطاً، مردّ ذلك إلى استمرار التعثّر في المفاوضات جرّاء تضارب مصالح الأطراف المشاركين فيها، ومن ورائهم داعموهم الذين لم تصل تناقضاتهم، مع ذلك، حدّ فرط وقف إطلاق النار الساري حالياً

قصور أمميّ عن معالجة الجذور
«ليبيا الجديدة» لم تولد بعد

في جلسة الإحاطة الخاصة بالتطوّرات في ليبيا في مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي، تحدّثت المبعوثة الأممية بالإنابة، ستيفاني ويليامز، بتفاؤل مفرط عن «الوصول إلى ليبيا الجديدة» بحلول العام المقبل، بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وإقرار الدستور. لكنّ هذا التفاؤل، الذي ولّده على ما يبدو نجاحها في إرساء وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، ليس سوى جزء من الصورة التي يريد العالم أن يراها عن البلاد الآن.

خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، تسارعت وتيرة المفاوضات الهادفة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الأزمات المتعاقبة بعد الإخلال بـ«اتفاق الصخيرات» وما تبعها من حرب مستعرة بين اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وحكومة «الوفاق الوطني» والمجلس الرئاسي التابع لها بقيادة فائق السراج، وحصول كلّ منهما على الدعم الخارجي: مصرياً - خليجياً لحفتر، وتركياً - قطرياً لخصومه، لتستمرّ الحرب على مدار نحو عام ونصف عام، ويسقط فيها المئات من القتلى، عدد كبير منهم من المرتزقة المدفوعين الذين زادت أعدادهم بصورة غير مسبوقة.

ما لم تدركه ويليامز أن فشل جلسات الحوار السياسي في تونس أخيراً، إنما مردّه إلى جذور الأزمة التي لم يتمّ الالتفات إليها، والمرتبطة بالطمع في الثروات والسيطرة على السلطة. وما الدليل على ذلك إلا وصول سعر صوت المشّلين في جلسات الحوار، التي كان يُفترض أن توافق على المرشّحَين للمجلسين الرئاسي والحكومي، إلى نحو مليون دولار مقابل التصويت لشخصيات بعينها تسعى إلى السلطة التي يفترض أن تكون انتقالية. حتى اليوم، لم تدرك الأمم المتحدة طبيعة المجتمع الليبي القائم على القبلية والعشائرية، فضلاً عن الخلاف الجوهري في توزيع الثروات ولا سيما البترولية، وهو ما يعرقل أيّ صيغة توافقية بسبب تضارب المصالح ووجود أطراف مستعدّة لإنفاق ملايين الدولارات من أجل الحكم لحمايتها ولتصعيد حلفائها في المناصب. وأكثر ما يجلّي تلك الحالة الخلاف الحالي حول عائدات النفط وما أنفقه «مصرف ليبيا المركزي» خلال السنوات الماضية، وكلّها ملفات فساد شائكة ستطاول قطاعاً عريضاً من المسؤولين منذ عام 2012 حتى اليوم.

خارجياً، لا تبدو الصورة مغايرة؛ إذ إن كلاً من العواصم المعنيّة بالملف الليبي تتحرّك في اتجاه مختلف. مصر، مثلاً، تريد انتزاع قرارات من البرلمان الليبي (بصفته الجهة الوحيدة المنتخَبة) تصبّ في مصلحتها. وفي سبيل ذلك دعت رئاسة البرلمان المصري، البرلمان الليبي المنعقد في طبرق برئاسة عقيلة صالح، إلى عقد جلسة استثنائية في القاهرة، بعد جلسة

> قد لا يكون التصوّر الأممي لإنهاء الأزمة بانتخابات 2021 قابلاً للتطبيق

مماثلة عُقدت في المغرب، في خطوات تستهدف توحيد المجلس بشقّيه في طرابلس وطبرق. في المقابل، لا تزال التحرّكات التركية قائمة، سواء بإرسال السلاح والمرتزقة إلى مصراتة، أو بالضغط على «الوفاق» كي لا تُقدّم تنازلات في شأن الاتفاقات المُوقّعة مع أنقرة في السنوات الأخيرة، وفي مقدّمتها إعادة الإعمار وترسيم الحدود البحرية، وهو ما يخالف الاتفاقات المبدئية بين الأطراف، وعلى رأسها الاستعداد لإجلاء المرتزقة كلياً.

مع ذلك، لم تصل التناقضات حدّ عودة الاشتباكات العسكرية، التي يبدو أنها مُجمّدة ريثما يتمّ احتواء الغضب الشعبي من خلال تحصيل عائدات يمكن بواسطتها تحسين أوضاع المواطنين أوّلاً، ومن ثمّ يكون استكمال المواجهات العسكرية أو التوجّه نحو الحلول التفاوضية، ما يعكس جزءاً من عملية ترتيب الأوراق الجارية في الخفاء، والتي يبدو أن أحد عناوينها السعي لتسليم القيادة العسكرية المقبلة للبلاد لنجل خليفة حفتر، صدام. ومع أن لا رضى كبيراً عن صدام حفتر، خاصة بعد التلميحات إلى تورّطه في مقتل محامية انتقدته ووالده قبل أيام من اغتيالها في بنغازي، يظهر الابن في أكثر من موقع عسكري وهو يتقلّد القوات، في ظلّ الحديث المتواصل عن معاناة أبية من أمراض متعدّدة، الأمر الذي يمهّد لترؤسه المؤسسة العسكرية بعد توحيدها، وهي العملية التي ترعاها الأمم المتحدة الآن، ولم تحرز فيها تقدّماً كبيراً بسبب إشكالية وضع المرتزقة، ورفض حفتر الأب دمج قوات الطرفين.

هكذا، لن يكون التصوّر الأممي لإنهاء الأزمة الليبية بانتخابات 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021 (بعد ست سنوات من «الصخيرات») قابلاً للتطبيق، خاصة أن الحوار يواجه مخاضاً عسيراً في التوافق على شخصيات المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء، مع أنها خطوة أولية من اتفاق أوسع وأشمل يجب ضمان الحفاظ عليه كلّياً، وإلزام الخاسرين بسببه ألّا يتمردوا عليه حتى لا تفشل إعادة بناء النظام السياسي للدولة كما فشلت بعد «الصخيرات».

(الأخبار)

مقاتلات التحركات المصرية ـ المغربية لا تزال التحركات التركية قائمة (أ ف ب)

الولايات المتحدة

ترامب يتنازل ولا يستسلم: انطلاق المرحلة الانتقالية رسمياً

أعطى الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، الضوء الأخضر، أول من أمس، للبدء رسمياً بالفترة الانتقالية، بعدما أقرّ بشكل غير مباشر بهزيمته في الانتخابات. خطوة سمحت للفريق الانتقالي التابع للرئيس المنتخَب، جو بايدن، بالحصول على الدعم الفدرالي اللازم للبدء بعملية نقل السلطة، ما يعني تحرّك هذا الفريق بحرّية في واشنطن، والتواصل مع المسؤولين في الحكومة الحالية، من أجل الحصول على التقارير اليومية المرتبطة بمحاربة فيروس «كورونا»، وغيرها من القضايا. وكان بايدن قد رأى، في وقت سابق، أن توقّف العملية الانتقالية يهدّد الأمن القومي، من خلال حرمان فريقه من الإحاطات المهمّة. وحذّر من أن توزيع اللقاحات لمكافحة فيروس «كورونا» سيكون في خطر، إذا لم يتمكّن مستشاروه من العمل جنباً إلى جنب مع مسؤولي الصحّة الحاليين.

أمّا موقف ترامب الأخير، والذي صدر بعد أسبوعين على رفضه التعاون مع بايدن، فقد جاء بعد مصادقة ولاية ميشيغان رسمياً، على فوز منافسه الديموقراطي بالانتخابات الرئاسية في هذه الولاية المتأرجحة، في نكسة جديدة للرئيس المنتهية ولايته، بعدما كان يحاول بشتّى السبل الطعن بهزيمته في الانتخابات على المستوى الوطني. وخلال جلسة علنية، صادقت اللجنة المختصة بإقرار نتيجة الانتخابات، والمؤلّفة من أربعة أعضاء، على فوز بايدن على ترامب، وذلك بأغلبية ثلاثة أصوات مقابل امتناع عضو واحد عن التصويت. وبحسب النتيجة الرسمية، فقد تفوّق المرشّح الديموقراطي على منافسه الجمهوري، بحوالى 156 ألف صوت من أصل 5,5 ملايين صوت. وعادة ما تكون المصادقة على نتائج الانتخابات عملية روتينية قلّما تحظى بتغطية إعلامية، لكن الرئيس ترامب وحلفاءه مارسوا في الأيام الأخيرة ضغوطاً مكثّفة على الجمهوريين في ميشيغان، أملاً منهم في تأخير عملية المصادقة على النتيجة.

> جاء موقف ترامب بعد مصادقة ميشيغان رسمياً على فوز بايدن

ومع ذلك، وعلى رغم تخلّي ترامب عن موقفه الرافض منذ أسبوعين للإفراج عن الدعم، في خطوة غير مسبوقة في التاريخ الأميركي، إلّا أنه لم يعترف بعد مباشرةً بفوز الديموقراطيين. وتوعّد في تغريدة بواسطة «المعركة»، فيما يستمرّ في تقديم الشكاوى القضائية لإثبات حصول تزوير في الانتخابات التي عُقدت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، لكن من دون جدوى. وكتب ترامب: «أعتقد أننا سننتصر». لكنه قال إنه «من أجل مصلحة بلدنا، أوصي الوكالة الحكومية المكلّفة نقل السلطة بالقيام بما يجب القيام به في ما يتعلّق بالبروتوكولات الأوّلية، وقد طلبت من فريقي أن يفعل الشيء نفسه».

لكن هامش المناورة يضيق، أكثر فأكثر، أمام ترامب. وفي ضربة جديدة له، تأكّد، أمس، رسمياً، فوز بايدن بولاية بنسلفانيا. وكتب الحاكم الديموقراطي لبنسلفانيا، توم وولف، على «تويتر»، أن مسؤولة الانتخابات في الولاية، كاثرين بوكفار، «أكدت النتائج اليوم»، مضيفاً إنه وقّع في ضوء ذلك الوثيقة التي تؤكّد فوز بايدن ونائبة الرئيس المنتخب، كامالا هاريس، في الولاية الواقعة شمال شرق الولايات المتحدة، والتي تضمّ عشرين من الناخبين الكبار. وأظهرت النتائج النهائية تقدّم بايدن بـ 81 ألف صوت من بين 6,9 ملايين بطاقة اقتراع.

(الأخبار، أ ف ب)

توعد الرئيس المنتهية ولايته بمواصلة «المعركة» فيما يستمر بتقديم الشكاوى القضائية (أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان نشر ففرة حكمية
تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدها شفيقة خليل عازار المقيمة سابقاً في زحلة الراسية والمجهولة محل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او بواسطة من ينوب عنها قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ مضمون الحكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2020/8/4 بالاستدعاء المقدم من المستدعين شكري ابراهيم ابو سليمان ورفاقه، بوكالة المحامي جورج جان القاصوف المسجل لدينا برقم اساس 2019/8 تاريخ الورود 2019/1/23.
مضمون الحكم:
أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /1344/ من منطقة اراضي زحلة العقارية للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار،
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء وفي حال تعذر ذلك طرحه للبيع بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على ان يعتمد اساساً للطرح في المزايدة الاولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبيرة نتالي مراد المعروف بمقدار /1270850/ دولار اميركي (مليون ومايتان وسبعون الف وثمانماية وخمسون دولار اميركي لا غير)، وعلى ان يعتبر هذا التقرير جزء لا يتجزأ من هذا القرار وعلى ان يوزع الثمن بين الشركاء من ملكية العقار كل بحسب حصصه في الملكية،
ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب اشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /1344/ اراضي زحلة العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً،
رابعاً: تضمين المستدعين النفقات كافة.
وللمستدعى ضدها مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر اخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان
عن مناقصة عمومية
تعلن مؤسسة مياه البقاع عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لمشروع تشغيل وصيانة منظومة معالجة مياه الصرف الصحي في ايعات لعام 2021 وفق دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.
المتعهدون المقبولون:
- الاشخاص اللبنانيون الطبيعيون والمعنيون المصنفون في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية المسجلون وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21 والذين سبق لهم أن قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- الاشخاص الاجانب الطبيعيون والمعنيون الذين لديهم ممثلون او شركاء في لبنان شرط ان يكون الممثل او الشريك مصنفاً في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية ومسجلاً وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21، على الأجانب الطبيعيون او المعنويون او الممثل او الشريك المصنف ان يكون او يكونوا قد سبق وقام او قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي في لبنان أو الخارج والمذكورة في دفتر الشروط تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض المقررة بتاريخ 2020/12/16 الساعة العاشرة صباحاً الى قلم مصلحة الديوان في مركز المؤسسة الكائن في مبنى بدري عبدالدايم الطابق الثالث زحلة الاوتستراد.
يمكن للراغبين الاشتراك بهذه المناقصة الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بها من مصلحة الموارد البشرية والمشتركين – دائرة الشؤون القانونية والصفقات في مبنى المؤسسة المذكور أعلاه لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
زحلة في 2020/11/17
رئيس مجلس الإدارة – المدير العام
المهندس رزق جرجس رزق

إعلان
عن مناقصة عمومية
تعلن مؤسسة مياه البقاع عن رغبتها في اجراء مناقصة عمومية لمشروع تشغيل وصيانة شبكات ومحطات رفع مياه الصرف الصحي في جب جنين وصغبين والضواحي ومنظومات معالجة مياه الصرف الصحي في جب جنين وصغبين لعام 2021 وفق دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.
المتعهدون المقبولون:
- الاشخاص اللبنانيون الطبيعيون والمعنيون المصنفون في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية المسجلون وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21 والذين سبق لهم أن قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- الاشخاص الاجانب الطبيعيون والمعنيون الذين لديهم ممثلون او شركاء في لبنان شرط ان يكون الممثل او الشريك مصنفاً في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية والاشخاص الاجانب الطبيعيون والمعنيون الذين لديهم ممثلون او شركاء في لبنان شرط ان يكون الممثل او الشريك مصنفاً في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية والذين يستوفون الشروط المذكورة في دفتر الشروط تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض المقررة بتاريخ 2020/12/16 الساعة العاشرة صباحاً الى قلم مصلحة الديوان في مركز المؤسسة الكائن في مبنى بدري عبدالدايم الطابق الثالث زحلة الاوتستراد.
يمكن للراغبين الاشتراك بهذه المناقصة الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بها من مصلحة الموارد البشرية والمشتركين – دائرة الشؤون القانونية والصفقات في مبنى المؤسسة المذكور أعلاه لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
زحلة في 2020/11/17
رئيس مجلس الإدارة – المدير العام
المهندس رزق جرجس رزق

إعلان
من الاشخاص اللبنانيون الطبيعيون والمعنيون المصنفون في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية المسجلون وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21 والذين سبق لهم أن قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي في ايعات لعام 2021 وفق دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.
المتعهدون المقبولون:
- الاشخاص اللبنانيون الطبيعيون والمعنيون المصنفون في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية المسجلون وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21 والذين سبق لهم أن قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- الاشخاص الاجانب الطبيعيون والمعنيون الذين لديهم ممثلون او شركاء في لبنان شرط ان يكون الممثل او الشريك مصنفاً في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية والذين يستوفون الشروط المذكورة في دفتر الشروط تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض المقررة بتاريخ 2020/12/16 الساعة العاشرة صباحاً الى قلم مصلحة الديوان في مركز المؤسسة الكائن في مبنى بدري عبدالدايم الطابق الثالث زحلة الاوتستراد.
يمكن للراغبين الاشتراك بهذه المناقصة الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بها من مصلحة الموارد البشرية والمشتركين – دائرة الشؤون القانونية والصفقات في مبنى المؤسسة المذكور أعلاه لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
زحلة في 2020/11/17
رئيس مجلس الإدارة – المدير العام
المهندس رزق جرجس رزق

إعلان
عن مناقصة عمومية
تعلن مؤسسة مياه البقاع عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لمشروع تشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي في ايعات لعام 2021 وفق دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.
المتعهدون المقبولون:
- الاشخاص اللبنانيون الطبيعيون والمعنيون المصنفون في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية المسجلون وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21 والذين سبق لهم أن قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- الاشخاص الاجانب الطبيعيون والمعنيون الذين لديهم ممثلون او شركاء في لبنان شرط ان يكون الممثل او الشريك مصنفاً في الدرجة الاولى لتنفيذ صفقات الاشغال المائية والذين يستوفون الشروط المذكورة في دفتر الشروط تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض المقررة بتاريخ 2020/12/16 الساعة العاشرة صباحاً الى قلم مصلحة الديوان في مركز المؤسسة الكائن في مبنى بدري عبدالدايم الطابق الثالث زحلة الاوتستراد.
يمكن للراغبين الاشتراك بهذه المناقصة الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بها من مصلحة الموارد البشرية والمشتركين – دائرة الشؤون القانونية والصفقات في مبنى المؤسسة المذكور أعلاه لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
زحلة في 2020/11/17
رئيس مجلس الإدارة – المدير العام
المهندس رزق جرجس رزق

إعلان
نحن القاضي العقاري في الجنوب
طلبت سكنه عبدالله طبوش شهادة قيد مؤقته بدل ضائع للعقار 2198 كفرملكي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
قرر القاضي العقاري في الجنوب اعادة تكوين الصحيفة المؤقته للعقار رقم 1058 طيرفلسيه بالصورة القضائية وتعيين يوم الثلاثاء الواقع في 2020/12/15 موعداً للكشف وتعيين يوم الثلاثاء في 2020/2/16 موعداً لجلسة المحاكمة وعلى كل صاحب حق ان يعترض على إعادة التكوين لدى الخبير اثناء قيامه بالمهمة أو لدى القاضي العقاري معززاً بالمستندات المؤيده.
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
عن العقاضي العقاري في الجنوب
طلب اسامة منير البساط لموكليه زهرة محمد علي صفي الدين وعدنان عاطف صفي الدين شهادة قيد بدل ضائع للعقارين رقم 307 و308 شمع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب كمال الياس حنا بوكالته عن سناء نديم حنا بصفتها احد ورثة نديم مخايل حنا ومخايل حنا حنا شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 1 و198 و320 شربيلا.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي انطانيوس الحزوري بوكالته عن انطون حبيب ليشا احد ورثة حبيب ليشا ليشا شهادة قيد بدل ضائع بحصته البالغة بالعقار 748 ممنع.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد علي شمس الدين لموكله هاني قاسم بحر سند بدل ضائع للعقار 8/2345 العباسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب يوسف ابراهيم يوسف طنوس سند بدل ضائع للعقار 356 وادي الليمون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت انعام احمد شعيب لموكلها احمد صالح شعيب سند بدل ضائع للعقار 963 درب السيم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي شريف محسن وكيل آمال خوري لموكلها نهاد راشد الخوري وبوكالته عن الينو الخوري وكيل ساندرا الخوري بصفتها مشترية من فيليب راشد الخوري سندات بدل ضائع للعقار 53 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب جوزيف خليل نادر بموجب تفويض بعقد بيع ممسوح تحت يومي 2020/2151 شهادات قيد بدل ضائع عن مريم طنوس مطر ونعيم وهيلانة عبدالله مطر بالعقارات رقم 950 و951 و952 رحبة.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي جورج منصور بوكالته عن غسان عبود السكاف بصفته احد ورثة عبود جرجورة السكاف شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 1644 و2045 و2046 رحبة.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلبت رانية أحمد أحمد وروعة أحمد محمد شهادتان بدل ضائع بحصتهم البالغة بالعقار 73 قتة.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي جورج منصور بوكالته عن رياض وعدنان إيليا نسيم شهادتان بدل ضائع بالعقار 1259 رحبة.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب خالد محمد الاسعد بوكالته عن فتون اسعد سميح المصطفى الاسعد ونوف حسين العلي سندان بدل ضائع بحصتهم البالغة بالعقار 226 شدرا مشتى حسن – مشتى حمود.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب أحمد غصوب محمد شفيق الكنج بصفته احد ورثة شفيقة حمد الكنج شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 32 و37 و43 و39 و45 مجدلا.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلبت نجلا وديع الاسمر بتفويض عن بنك بيبلوس شهادة تامين بدل ضائع للعقار 89 النفيسة.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب يوسف سعد فرح بوكالته عن ورثة فوزي ابراهيم ساسين فرح سند بدل ضائع بحصته البالغة بالعقار 949 منيارة.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب جورج خطار معوشي بوكالته عن جرجي نجيب رعيدي الذي هو نفسه جرجس نجيب رعيدي سندات ملكية بدل ضائع للعقارات 473 و1377 و1756 و1764 و1864 و2656 مجدل المعوش.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

◄ مطلوب ►

مطلوب مستودع للبيع أو للإيجار في منطقة المطار مساحة 1000 أو 1500 متر. للإستفسار الإتصال على الرقم 03645666

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

مهرجان

بايبود 2020: أجساد ترقص مذبوحةً من الألم!

يغيب «مهرجان بيروت الدولي للرقص المعاصر - بايبود 2020» عن لبنان، رغم أنّه انطلق بهدف جعل بيروت عاصمة عربية للرقص المعاصر. الدورة السادسة عشرة التي تنطلق اليوم، استثنائية على مختلف الصعد جراء وباء كوفيد 19 والأزمات المتلاحقة. هذا العام، يهجر الراقصون خشبات مسارح بيروت، لتُقام عروض المهرجان عبر تقنية البثّ المباشر. فكيف انعكست المتغيّرات التي يشهدها العالم على المهرجان؟ وماذا يحمل برنامج هذه الدورة؟ وكيف يؤثّر التمازج الفني العالمي على عمل القيّمين؟

خليل الحاج علي

يحدث للمدينة أن تُدمر، ولسكانها أن يموتوا تحت الركام، ولشوارعها وأزقتها التراثية أن تُهدم، ولمسارحها أن تُسدل ستائرها وتُعلق العروض فيها. يحدث للمدينة أن يهجرها فنانوها وممثلوها وراقصوها بأجساد متعبة، متهالكة، منهكة، مدمرة، مثقلة، محطمة. يعبرون الحدود، ويخلّفون كل شيء وراءهم. يحدث لبيروت أن تعيش كل هذا الأسى من قتل ودمار وهجرة، فيما يبقى سياسيوها كـ«فرانكنشتاين» حاكم إسبانيا في ثلاثينيات القرن الماضي، يقتلون لوركا الشاعر والكاتب المسرحي ليلة اندلاع الحرب، أو ينفون الكتاب والفنانين والمثقفين والممثلين والراقصين لاحقاً. هكذا، يطلّ «مهرجان بيروت الدولي للرقص المعاصر» من ليون الفرنسية، حيث يقيم مديرا المهرجان عمر راجح وميا حبيس، وسط مشاركة واسعة لراقصين من مختلف دول العالم كما لبنان. وبذلك، سيكون لبنان كما العالم، على موعد مع المهرجان من دول عدة.

من عرض Noctilüca ليارا بستاني (نادر بحسون)

الرقص أم الموت؟

في سابقة من نوعها، سيُقام المهرجان هذا العام، عبر تقنية البثّ الحي بواسطة منصة citerne.live، بدءاً من اليوم لغاية الأول من كانون الأول (ديسمبر) المقبل. يستضيف عروضاً من مسارح بيروت، جنيف، مدريد، برلين، تولوز وطهران، تحت عنوان Local Cities, Global Bodies، بعدما أخذ المهرجان من خشبة «سيتيرن بيروت» (الكرنتينا) في الدورة السابقة منصةً لاستضافة الفنانين. لكن اليوم، وبفعل غياب الدعم والأزمات في البلد، تم تفكيك مسرح «سيتيرن بيروت» وتجهيزاته وربما سيتم شحنه إلى ألمانيا، بعدما كان مقرراً أن يبقى ملتقى للفنانين والراقصين والعازفين، وفضاءً مسرحياً حراً. يقول عمر راجح، مؤسس «فرقة مقامات للرقص» ومهرجان «بايبود» إنه مع إنشاء «سيتيرن بيروت» في عام 2019، جاءته فكرة أن يَنحو المسرح باتجاه العروض الافتراضية المصورة، وبُثت عبر شبكة الإنترنت. اليوم، فرضت الظروف نفسها وتحول «سيتيرن لايف» إلى فكرة حية، إذ سيتمكن المتفرج من أي مكان في العالم، من حجز تذكرته لـ«أولاين» (بورو واحد فقط) إذا سمحت له أنظمة المصارف اللبنانية بدفعها. وفي حال عدم ذلك، يؤكد راجح أن بإمكان الجمهور التواصل مع القيمين على المهرجان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لإعطائهم الفرصة لمشاهدة العروض. المتفرجين رغبات وأفكار وتساؤلات. الإصرار على إقامة المهرجان يحمل بحدّ ذاته أبعاداً سياسية، تعزز فكرة البقاء والاستمرار واستكمال صيرورة الحياة، والمضي قدماً نحو التغيير من خلال العمل وفق ما يؤكد راجح الذي يضيف: «كان بإمكاننا عبر السنين الماضية أن نجلس منتظرين دعم وزارة أو نقابة، لكن ما قمنا به هو أننا وضعنا نصب أعيننا رؤية محدّدة، وعملنا باتجاهها. واليوم يتم استكمالها من فرنسا، ليبقى الرقص لغةً تعيد تركيب الأجساد من الثقافات كافة». ويشير إلى أن رؤية المهرجان كما فرقة «مقامات»، مستقاة من التراث لتجسيده في قوالب معاصرة على مستوى الرقص، فالمهرجان كرّم في دورات سابقة عبد الحليم كركلا، كما معلّمة الرقص المعاصر الألمانية الراحلة بينا باوش، ما يعزز فكرة الحداثة والتراث. وبالتالي، فإن توجه المسرح صوب تقنيات البث المباشر فكرة البقاء والاستمرار واستكمال صيرورة الحياة، والمضي قدماً جديداً في عالم الفن. فهل من الممكن أن يتبدل المسرح؟ يجيب راجح في هذا الإطار «إننا بالفعل مقبلون على عالم آخر في العروض، فإما ندمر كل الموروثات في الفن، وإما نبني على ما هو قائم حالياً».

برنامج العروض

هكذا يريد عمر راجح هذا العام، الاستمرار في الرقص رغم الحطام الذي أصاب كل شيء بما فيها الأجساد، وطرح إشكاليات عن علاقة الجسد بالأزمات والكوارث، والسؤال عن المفاهيم الجندرية والإيكولوجية، وحول سقوط الفرد ثم التجدد، كما الحياة الروتينية، والأساطير التي تولد معنا ونعيشها، وتأثير الإعلام. عروض هذا العام، تشكّل منطلقاً لكل هذه المفاهيم، ضمن أجندة حافلة. لقد تم اختيار الفنانين لهذه الدورة، وفق معايير الانفتاح على توجهات الراقص وخصوصيته. لذلك، يحمل المهرجان موضوعاً أو تيمة Architecture Of A Ruin Body أو «أسلوب بناء الأجساد المحطمة». بالإضافة إلى عروض الرقص المعاصر، ستُقام ورشات عمل، وحوارات، وعروض أفلام «أونلاين». ليلة الافتتاح (اليوم ـ س: 20:00 بتوقيت بيروت)، سيكون الجمهور على موعد مع فرقة Cie Alias السويسرية وعرض Normal الذي يطرح فكرة الحياة الروتينية وما تختزنه من مراحل السقوط والتجديد. قبل ذلك، ستسبق العرض كلمة، يوجهها مديرا المهرجان ميا حبيس وعمر راجح، تنضم إليهما الراقصة بيجي أوليسلاجرز، التي ساهمت مع عمر وميا في وضع خطة وتوجهات هذه الدورة، ويرافقهم أيضاً 11 ضيفاً مشاركاً في المهرجان، سيشاركون مخاوفهم بشأن الثقافة والمجتمع والرقص والعلاقات الإنسانية.

أما في السادس والعشرين (س:20:00)، فسيبثّ من طهران عرض عازي دهاقه بعنوان Maha. يقوم الأخير على إحدى الأساطير الفارسية التي تعتبرها الراقصة ما زالت موجودة في نفوس البشر حتى اليوم. تعتبر الراقصة الإيرانية أن الحياة تتحول دوماً من أصغر الأمور إلى أكبرها، من أصغر فيروس إلى أكبر انفجار هائل، تتبدل دوماً لتسرق الاستقرار والسكون وتحوّل البشر إلى مخلوقات غير مألوفة. بعد العرض، ستكون هناك حلقة نقاش بعنوان Cartes Sur Table تطرح طبيعة العلاقات هذه الأيام.

في ثالث ليلة (27/ 11 ـ س:20:00)، ستكون على موعد مع عرض Press. بحسب مدير العرض بيار ريغال، فإن الصحافة تتلاعب بصورة الإنسان المعاصر في تفاهتها الهائلة، وفي تعقيدها الغامض في آن.

أما في الليلة التالية (28/11 ـ س: 20:00)، فنشاهد Manufacture Sérielle الذي ستقدمه مجموعة فنانين وراقصين من برلين، ويتناول فكرة افتراضية تجيب عن سؤال «ماذا لو سافرنا إلى بيروت؟». في التاسع والعشرين، ستقام جلسة نقاش «تيمة» أو موضوع المهرجان تحت عنوان «بناء الجسد المحطم»، وموضوع تعليم الرقص في لبنان مع نادرة عساف وآخرين. يفتح النقاش نافذة على أساليب الإلهام والتحفيز والسير نحو إمكانيات جديدة في المستقبل. وسيركز للإجابة على «استجواب الجسد في لحظات الأزمات والكوارث، والتشكيك في الاحتمالات المتبقية، ونقاط الضعف، والمرونة، أو التمرد»، يليها العرض الراقص Oecumene.

ولأنّ المحور هو بيروت، يُختتم المهرجان مع راقصين لبنانيين هما يارا بستاني وخنسا. تستكشف يارا من خلال عرضها Noctilüca (11/30 ـ س:20:00) إمكانية إعادة الاستيلاء على طبقة من الحياة البرية على سطح الأرض، عبر تكوين مجتمع منضبط، من خلال قوة الحياة وشرارات الديناميكية تخترق الراقصة اللبنانية المجهول، لتلتقي بجسدها مرة أخرى.

الراقص خنسا يقدّم في الأول من كانون الأول عرضه Oyunu المستوحى من ثقافة الكوتشيك المحظورة التي ازدهرت من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر مع في «حريم» القصور العثمانية. يخوض خنسا من خلال عيون راقص ذكر تجربة موسيقية تتميز بالأغاني التقليدية والموسيقى الإلكترونية والرقص الشرقي، ويستكشف موضوعات مثيرة للجدل: الذكورة، والمثلية الجنسية والإسلام.

من الأفلام الوثائقية على خارطة المهرجان، هناك وثائقي Be Sideways حيث يشكل عشرات الراقصين المعاصرين من سوريا وفلسطين والأردن وتونس ومصر وإيران ولبنان والمغرب فريق عمل يقوم بجولة فيلم تبدأ من جبال الشوف، مروراً بعمان ورام الله وتنتهي في القدس. كما سيُعرض فيلم «المتوسط» لطلال خوري.

موجة التغييرات التي أصابت العالم، انعكست على الأعمال المشاركة هذا العام. الأكيد أن هناك جديداً سيقدم للمتفرج هذه المرة، فكيف ستكون تجربة العرض الراقص أونلاين؟ وهل سيُبنى على هذه التجربة في زمن الجائحة، مما يكرّس مفهوماً جديداً للعروض في هذا الزمن ويعزز فرص الراقصين لنشر ثقافتهم على مستوى العالم؟ أسئلة ستجيب عنها التجربة.

> يستضيف عروضاً من مسارح بيروت وجنيف ومدريد وبرلين وتولوز وطهران

مشروع جديد

انتقل مؤسس فرقة «مقامات» عمر راجح هذا العام الى مدينة ليون الفرنسية، بهدف تطوير المشاريع الإبداعية والثقافية الفنية. الفرقة التي أسسها الكوريغراف اللبناني عام 2002 في بيروت، أبصرت النور بهدف تعزيز مفاهيم الرقص المعاصر في لبنان والمنطقة. بالإضافة الى إنشائها BIPOD-Beirut International Platform of Dance، و Takween وهو برنامج تدريبي مكثّف، أنشأت «ملتقى ليمون» وهي منصة عرض تدعم الفنانين من مختلف البلدان العربية. بعد الانتقال الى فرنسا، يؤكد راجح حجم الفروقات بين البلدين على المستوى الفني: «هناك أزمة مسرح في لبنان»، مضيفاً بأنّ حجم الاهتمام من قبل المعنيين في فرنسا كبير جدا، ليس هناك مجال للمقارنة. في ما يخص الأعمال المقبلة، يخوض عمر راجح تجربة راقصة جديدة، سيكون محورها فلسفة الحب، مستندا الى أشعار الصوفي جلال الدين الرومي، وسترافقه في العرض الفنانة المغربية غالية بن علي، كما يقوم أيضا في الموازة، بالتحضير لعرض صولو راقص. «نحن محكومون بالفعل والتغيير والحلم، علينا أن نعمل على تفكيك الأجساد، وجعلها مركبة مع بعضها البعض» هكذا يختم راجح. في «بايبود 2020»، سنتفرج على أجساد محطمة ترقص، لكن لا خيار أمامها سوى الاستمرار.

«مهرجان بيروت الدولي للرقص المعاصر- بايبود 2020»: بدءاً من اليوم حتى 1 كانون الأول (ديسمبر) ــ عبر منصة citerne.live

يقدم الراقص خنسا عرضه Oyunu المستوحى من ثقافة الكوتشيك

حق الرد

تعقيباً على مقالة الزميلة منى سكرية «بشار شموط يلملم شتات الذاكرة الفلسطينية» (الأخبار 2020/11/17). جاء ناصر مدير عام «المتحف الفلسطيني» عادلة العايدي – هنية ردّ نشره كما هو، إلى جانب توضيحات من الفنان بشار شموط صاحب كتاب «الإرث الفلسطيني المرئي والمسموع ــ نشأته وتشتته والحفاظ الرقمي عليه» (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ 2020)، الذي تناوله مقال سكرية

«المتحف الفلسطيني» متمسّك بالإرث رغم التحدّيات

عادلة العايدي:
رهان فريد من نوعه

بداية أودّ شكر صحيفة «الأخبار» على تغطيتها الحثيثة والمستمرّة لأخبار المتحف الفلسطيني وإنجازاته وفعالياته الشهرية، حيث نقرأ بشكل شهريّ في صحيفتكم تسليطاً للضوء على فعالياتنا. ومع علمنا بإلمامكم ومعرفتكم الدقيقة بعمل المتحف الفلسطيني ورسالته، إلّا أنّنا فوجئنا بما قرأناه في مراجعة زميلتكم منى سكرية لكتاب بشار شموط «الإرث الفلسطيني المرئي والمسموع» يوم الثلاثاء الماضي. بشار شموط يلملم شتات الذاكرة الفلسطينية»، حيث أوردت العديد من الأخطاء والتلميحات المغرضة والاتّهامات الصريحة بحقّ المتحف الفلسطيني في بيرزيت، من دون أن نلمس دور وعناء الصحافي بالبحث وتحرّي الدقّة عن مؤسّسة معروفة بتطوّر عملها وينمو باستمرار مثل المتحف الفلسطيني.

أولاً، اسم المتحف الذي يقع على هضبة في جوار جامعة بيرزيت في الضفة الغربية كما تورد المقالة ليس «متحف الذاكرة الفلسطينية» بل «المتحف الفلسطيني».

ثانياً، تدّعي المقالة أنّ المتحف ما زال خالياً من المقتنيات وهذا ليس صحيحاً، فمجموعته تنمو تدريجياً وبحذر شديد لأكثر من سبب؛ أوّلها أن المتحف الفلسطيني هو مؤسّسة أهليّة وغير حكومية، يعتمد على دعم مؤسّسيه، لا سيما «مؤسسة التعاون» وهي أكبر المؤسّسات الأهليّة الفلسطينية. وعلى دعم بعض المؤسّسات الدوليّة المتخصّصة في الثقافة والمتاحف والأرشفة، وثانيها وهو الأهم أن وجود متحف كالمتحف الفلسطيني في ظلّ الاحتلال، يحدّه الكثير من العقبات في اقتناء مجموعات مهمّة، وسط واقع الشتات، وما نهبه الاحتلال من مجموعات مهمّة، إضافة إلى سعي المتحف لتوفير غطاء دبلوماسي لأيّ مجموعة سيقتنيها في ظلّ تعرّضها لتهديدات الاحتلال كما كلّ شيء في فلسطين، فضلاً عن امتلاك المتحف عدداً من المقتنيات المهمّة والمحفوظة حالياً في الشتات. ومع هذا، فقد بدأ المتحف منذ سنوات في التدرّج في اقتناء مجموعته الدائمة، والتي في نواتها الآن مجموعة مهمة من الأعمال الفنية والملصقات والوثائق التاريخية، وكانت جريدة «الأخبار» سبّاقة في تسليط الضوء على هذه المجموعة من خلال هذا المقال: «المتحف الفلسطيني: أرشيف ورحلات إلى «أرض البرتقال»».

ثالثاً، وفي موازاة عمل المتحف الحثيث على اقتناء مجموعته الدائمة، حقّق المتحف الفلسطيني إنجازاً مهمّاً ونوعياً في بناء أرشيفه الرقمي الأضخم في فلسطين، وأحد أهم مشاريع الأرشفة في المنطقة، فضلاً عن كونه مشروعاً مفتوحاً بالكامل أمام الجمهور (open access)، والذي نجح حتى الآن في رقمنة وتوثيق ما يزيد عن 200 ألف وثيقة، ويضمّ صوراً فوتوغرافية ووثائق ومقتنيات وأعمالاً فنية تنتمي إلى مجموعات أرشيفية مهدّدة توثّق تاريخ فلسطين منذ عام 1800 حتى وقتنا الحاضر، وتوثّق لمراحل مهمة ومفصليّة في حياة الفلسطينيين. كما سيركز المشروع في مرحلته الثانية التي تبدأ خلال أشهر قريبة على الأرشيف السمعي-البصري، والتي بدأنا أولى خطواتها في أرشفة مسرحيات وفيديوهات وتسجيلات صوتية تاريخية في استديو متخصّص لهذا الغرض في المتحف، ونضيف إلى ذلك إنجاز المتحف المهمّ في تأسيس أول استديو من نوعه في الضفة الغربية لترميم الوثائق التاريخية. ويمكنكم الاطّلاع على الموقع الإلكتروني التجريبي لأرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي هنا (https://palarchive.org/ar).

رابعاً، تخلط منى سكرية كلامها بكلام المؤلّف كأنه يشاطرها الرأي في حكمها على المتحف، وهذا ينافي مهنيّة وشفافيّة الصحافي وكاتب الرأي، فضلاً عن أنه غير دقيق. بالرغم من عدم حصولنا على نسخة من الكتاب حتى الآن، إلّا أننا نستبعد أن يكون بشار شموط قد أشار إلى المتحف بأيّ ملمح فيه تخوين أو انتقاص من عمله، وهو الذي يعرف المتحف عن كثب، وقدّم من خلاله ورشة حول الأرشفة الرقمية عام 2015، إضافة إلى زيارته للمتحف مراراً واطلاعه على عمل الأرشيف، وإرساله فيديو لنا يثني فيه على عمل الأرشيف الرقمي، وذلك حين إعلاننا عن إتمام المراحل الأولى من الأرشيف. أما بخصوص الاقتباس الذي تورده الكاتبة على لسان الكتاب والذي يقول فيه: «لا يوجد فيه أية مقتنيات أو معروضات حتى الآن» (ص28)، فنؤكّد هنا أن هذه المعلومات منقوصة وليست محدثة.

خامساً، لا وجود في المتحف لصورة الرئيس محمود عباس، والفكرة تبدو كأنها من مخيّلة الكاتبة، وأكرر هنا أنّ «المتحف الفلسطيني» مؤسّسة أهليّة مستقلّة.

أمّا الأخطر في المقالة فهو المقارنة التي تدفع منى سكرية إلى كتابة التالي: «ما يدفعنا للتساؤل ليس عن دور الصهيوني في نهب الإرث الفلسطيني لمحو ذاكرة شعبه، بل عمّن ينسق معه لمحو المحو، وحجّتنا أنّه بعد إنشاء متحف الذاكرة الفلسطينية على هضبة في جوار جامعة بيرزيت في الضفة الغربية وعلى مساحة أربعين ألف متر مربع ووصلت كلفة بناء المتحف الشاملة إلى نحو 24 مليون دولار أميركي، لا يوجد فيه أية مقتنيات أو معروضات حتى الآن» (ص28)... سوى صورة افتتاح محمود عباس للمتحف بصفته رئيساً!»».

فهل يعقل أن توحي زميلتكم بأنّ ثمة تواطؤ أو «تنسيق» بين دولة الاحتلال الإسرائيلي ومشروع ثقافي وطني مثل «المتحف الفلسطيني» فريد من نوعه، نظّم حتى الآن خمسة معارض عالية المستوى، أولها عن صمود مدينة القدس المحتلّة، وثانيها عن التاريخ المجتمعي والنضالي للتطريز الفلسطيني، وثالثها عن علاقة الفنّ الفلسطيني بالمشهد الطبيعي، ورابعها عن مجموعة الملصقات السياسية التاريخية، وخامسها عن تاريخ الطباعة والنشر والرقابة في مدينة القدس المحتلة، كل ذلك داخل مبنًى الحائز «جائزة الآغا خان العالمية للتصميم الهندسي»، فضلاً عن تنظيم المتحف لمعرضه الخارجي الأول في «دار النمر للفن والثقافة» في بيروت «أطراف الخيوط: التطريز الفلسطيني في سياقه السياسي»، وعن برنامج حافل من النشاطات الوطنيّة التعليميّة والتثقيفيّة للعائلات وطلاب المدارس وعموم الروّاد؟ فهل من المهنيّ إيراد مثل هذا الإيحاء المغرض والخطير من دون توفير الدلائل اللازمة لدعمه؟

بشار شموط:
الحفظ الرقمي للتراث

أولاً: اسم المتحف، الاسم الصحيح الذي ذُكر دوماً في كتابي هو «المتحف الفلسطيني». تسمية «متحف الذاكرة الفلسطينية» تم التنويه إليه فقط حينما تكلّمتُ عن ولادة فكرة المتحف في تسعينيات القرن الماضي.

ثانياً: مقتنيات المتحف. أنا نوّهت إلى أن المتحف تم افتتاحه عام 2016 وهو كان حينها بالفعل خالياً من المقتنيات، ولكن ذكرتُ أيضاً أن مجموعته الدائمة سوف تتكوّن وتنمو بمرور الوقت.

ثالثاً: لا أدري ما هو المقصود بـ «... عمّن ينسق معه لمحو المحو» ولكن طبعاً تخوين دور المتحف أو اتّهامه بالتواطؤ مع دولة الاحتلال غير مقبول من طرفي على الإطلاق. فأنا كنت مواكباً لمشواره منذ البدايات. قد يكون لديّ بعض الملاحظات البنّاءة من منظوري المهني، ولكن لا مكان لهذه في كتابي، بل قد تناقش في إطار مهنيّ داخليّ، ومن شأنها تطوير أداء المتحف وفعاليته.

رابعاً: صورة محمود عباس. يحتوي الكتاب بالفعل على صورة فوتوغرافية لعباس يوم افتتاح المتحف. وهي صورة كانت قد نُشرت حينها في بعض الصحف. لم يذكر الكتاب أن هذه من محتويات المتحف.

عموماً، العمود الفقري لكتابي ولموضوعي وكذلك للمقال لم يكن المتحف، بل الإرث المرئي والمسموع والبحث عنه ولملمته، بالفعل لقد تحدّثت في كتابي عن المتحف لدوره الخاص في الحفاظ الرقمي على هذا الإرث في فلسطين وتوثيق خطوات نشوئه. حبّذا لو تمكّن المتحف من الحصول على نسخة من الكتاب لأهميّة ما ورد فيه من معلومات شاملة لها علاقة بالموضوع.

تأتي مقالة الأخت منى سكرية لتسلّط الضوء على هذا الموضوع المهمّ والنوعيّ وعلى الكتاب، وهي مشكورة كل الشكر على ذلك.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 25 تشرين الثاني 2020 العدد 4207

صورة وخبر

كلّما اقترب عام من نهايته، جرت العادة أن تختار وكالات الأنباء حول العالم مجموعة من «أفضل» الصور التي تلخّص أحداث الأشهر الاثني عشر المنصرمة. في هذا السياق، بدأت «وكالة الصحافة الفرنسية» الإفراج عن لقطات مصوّريها التي انتقتها، ومن بينها صورة التُقطت في 22 نيسان (أبريل) 2020 في نيويورك في ظلّ تمديد حالة الإغلاق في الولاية بسبب تفشّي فيروس كورونا. صورة تظهر امرأة ترتدي كمامة وتمرّ أمام جدارية كبيرة في وسط المدينة الأميركية الساحرة. (تيموثي أ. كلاري ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الحصان

احتَملتُ رَسني وسِرجي.
احتملتُ حَدَواتي، ومهمازَ خاصرتي،
ولِجامَ نَزَقي وصَهيلي.
احتملتُ لسعةَ سوطِ مُرَوِّضي، و لعناتِ
مالِكِ أمري.
واحتملتُ آلامَ الطّاعةِ، وأورامَ الرِّضى.

.. .. ..

الشيءُ الوحيدُ الذي صعُبَ عليَّ احتمالِه..
الشيءُ الوحيدُ الوحيدُ الذي كان يجعلني
أستحي أمامَ نفسي:
كيفَ (في نهايةِ النهار، لحظةَ أصيرُ على
بابِ الإسطبل)
أَتَوَجَّهُ ناحيةَ المعلف، بكاملِ هيبتي وعُدّةِ
خنوعي،
لأتناولَ حِصّتي المعهودةَ
مِنَ التِّبن، والغصّات، و المَذَلَّةْ.

«أجنحة» جيمي كيروز تأخذه إلى الأوسكار

اختار لبنان فيلم «الأجنحة المتكسّرة» (Broken Keys . 90 د) لجيمي كيروز لتمثيله رسمياً في الدورة الثالثة والتسعين من الأوسكار عن فئة الفيلم الأجنبي، بفارق صوت واحد عن «جدار الصوت» لأحمد غصين. هذا ما أعلنته وزارة الثقافة، أمس الثلاثاء، بناءً على قرار لجنة مؤلّفة من خبراء ومخرجين ونقّاد سينمائيين والمدير العام لوزارة الثقافة علي الصمد. الشريط من بطولة سارة أبي كنعان، عادل كرم وطارق يعقوب مع بديع أبو شقرا، حسّان مراد، فادي أبي سمرا، رودريغ سليمان، جوليان فرحات وغيرهم. تدور الحكاية حول «كريم» الذي يعيش في مكان ما في الأراضي العراقية والسورية، التي احتلّها إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية، ويحلم بالهروب إلى أوروبا ليصبح موسيقياً.

مايا زنقول: قصة الجبنة المحمّصة

أمام الظروف الصعبة التي فرضها عام 2020، شعرت اللبنانية مايا زنقول، كأم وفنانة، بمسؤولية لإحداث فرق. هكذا، تطلق زنقول كتاب أطفال جديداً بعنوان «قصة عروس الجبنة المحمّصة» (تأليفها ورسمها)، يستند إلى حكاية ترويها لابنتها (3 سنوات) مساءً، وبما أنّ الصغيرة تحبّ القصة كثيراً وتجدها مضحكة، أرادت مايا أن ترسم من خلالها ابتسامة على وجوه أطفال آخرين. إنّها قصة فتاة صغيرة تسافر حول العالم بفضل الجبن الذائب في ساندويتشها، وتهدف إلى توسيع خيال الأطفال ونقلهم إلى أماكن مختلفة حتى لو كانوا عالقين في المنزل بسبب كورونا، ومساعدتهم على الحلم بغد أفضل. الإصدار الجديد متوافر بنسخة مطبوعة وأخرى إلكترونية وثالثة مسموعة مع ترجمة إلى الإنكليزية. (الرابط متوافر على موقعنا)

«تحديات الشابات بعد الثورة»... نقاش على الشبكة

على مدى الأشهر الثمانية الماضية، قدّمت جمعية «لبن» عروضاً لنساء ورجال في شمال لبنان، وذلك عن طريق جمع قصصهم وخبراتهم وإعادة تمثيلها عبر مجموعة الفيديوات التي كانت تشاركها على مواقع التواصل الاجتماعي. كان هناك مسلك مشترك بين هذه القصص والعروض، الأمر الذي ولّد لدى القائمين عليها شعوراً بأنّه من المهمّ متابعة النقاش بهدف توسيع دائرة الحوار حول القضايا المشتركة مع جمهور أوسع. هكذا، تُعقد، اليوم الأربعاء، جلسة رقمية عبر تطبيق «زوم» تحت عنوان «تحديات الشابات بعد الثورة»، تضمّ شهادات من فريق «لبن»، بالإضافة إلى مقاطع مصوّرة من العروض السابقة إلى جانب نقاش مفتوح عن الموضوع. علماً بأنّ «المسرح كأداة للتلاحم الاجتماعي» هو جزء من برنامج التنمية المحلّية في شمال لبنان، المنفّذ من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالشراكة مع جمعية «لبن» ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبتمويل مشترك من الاتّحاد الأوروبي وألمانيا.

«تحديات الشابات بعد الثورة»: اليوم الأربعاء ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ تطبيق «زوم» (رابط التسجيل والمشاركة متوافر على موقعنا)

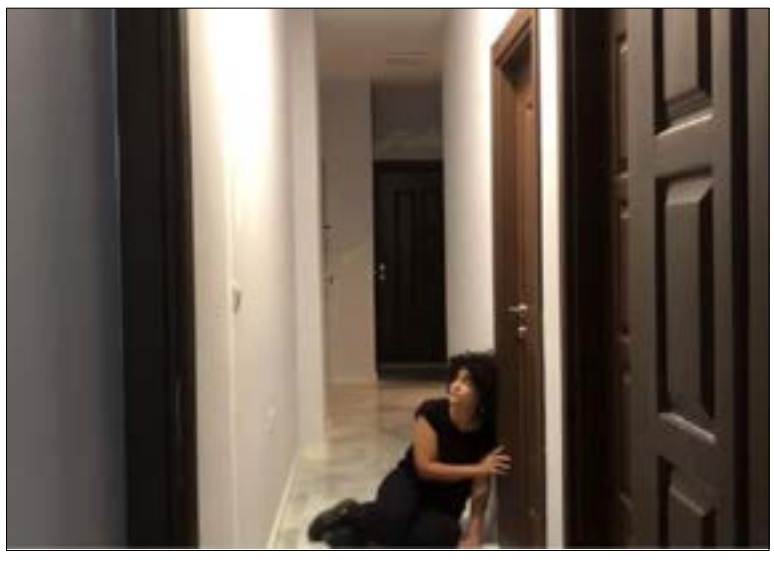

أبو عبسي وحمزة مكرّمان في صور

أعلن «المسرح الوطني اللبناني» المجاني في مدينة صور (جنوب لبنان) إقامة الدورة الثالثة من «مهرجان تيرو الفني الدولي» في 19و20 و21 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل. تشكّل هذه النسخة تحية للراحلَيْن، المسرحي زياد أبو عبسي (1956 ـ 2018/ الصورة) والإعلامي والمسرحي والمناضل رضوان حمزة (1959 ـ 2016)، وذلك على مدى ثلاثة أيام، سيكون الجمهور على موعد مع عروض مسرحية وسينمائية وموسيقية، مباشرةً أو عبر الشبكة العنكبوتية.

«مهرجان تيرو الفني الدولي»: السبت 19 والأحد 20 والاثنين 21 كانون الأوّل ـ الساعة الخامسة بعد الظهر بتوقيت بيروت ـ «المسرح الوطني اللبناني» (صور ـ جنوب لبنان) أو أونلاين. للاستعلام: عبر البريد الإلكتروني: tiro.festivals@gmail.com أو 70/903846.